

الوجيز في أصول الفقه

للكراماتى يوسف بن حسين

المتوفى سنة ٥٩٠٦

تحقيق وشرح وتعليق

الدكتور
السيد الطيف كمال

المدرس بكلية الدراسات الإسلامية
جامعة الأزهر

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

دار الهدى للطباعة
٣ شارع النيل بالسيدة زينب



0159301

Bibliotheca Alexandrina



١٨٨٤
٢٠٨٥٩

٢٠١٥ هـ

الوجيز في الأصول الفقهية

للكراماسي يوسف بن حسين

المتوفى سنة ٨٩٠٦ هـ

المكتبة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التوثيق: ٢٩٧ ١٩
رقم التسجيل: ١٤٩٩١

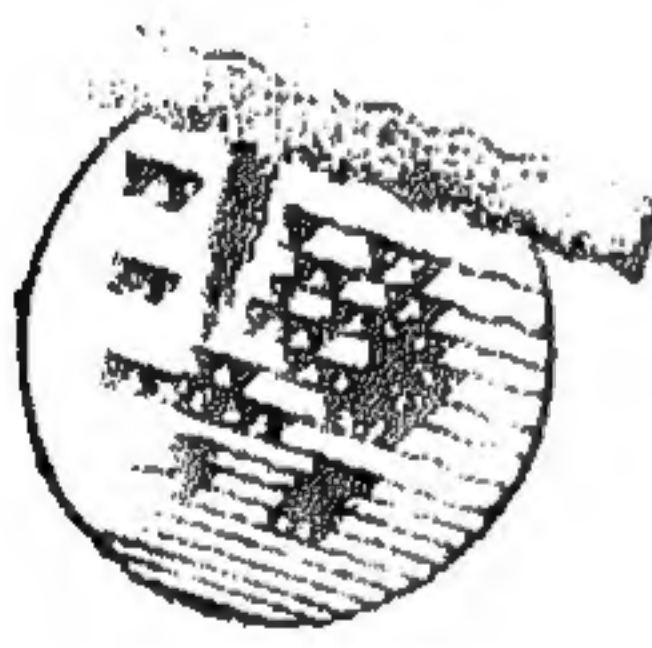
٢٩٧, ١٩
٢٠١٥ هـ

تحقيق وشرح وتمليق

الدكتور
السيد عبد اللطيف كساب

المدرس بكلية الدراسات الإسلامية
جامعة الأزهر

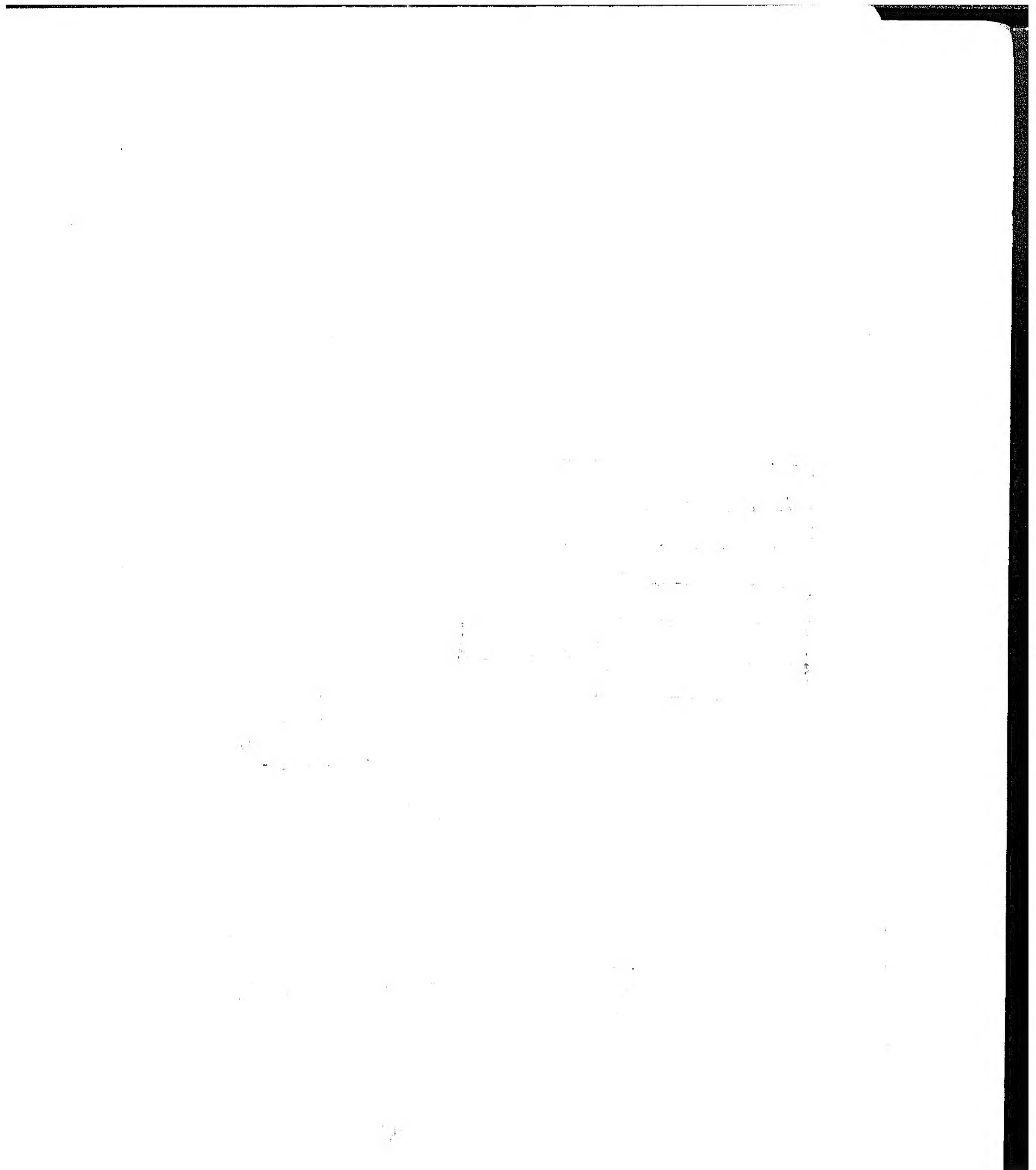
Administration of the Alexandria Library



حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

١٩٨٤ - ١٤٠٤ هـ

دار الهدى للطباعة
٣ شارع الفولت بالسيدة زينب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا
محمد النبي الأُمي المصطفى الكريم ، وعلى آله وأصحابه ومن تبع هداًم بإحسان
إلى يوم الدين .

وبه — د :

فلما كان لي شرف التخصص في علم أصول الفقه ، رأيت أن من الواجب
هل أن أسهم بقدر استطاعتي في خدمة الشريعة الفراء من خلال تخصصي ،
فبادرت بالنظر في المخطوطات الأصولية ، وبعد البحث والتنقيب هداني الله
إلى اختيار هذا الكتاب المخطوط وهو الوجيز في أصول فقه الحنفية ،
ليوسف بن حسين الكراماسني المنوفي سنة ٩٠٦ هـ .

وكان اختياري لهذه المخطوطة يرجع إلى الأسباب الآتية :

١ - قلة عدد كتب الأصول الحنفية إذا قارناها بكتب أصول غير الحنفية ،
هذا قصدت أن أضيف كتاباً جديداً إلى كتب أصول الحنفية .

٢ - رغبتي في الإسهام في إحياء التراث الإسلامي وإخراجه إلى النور حتى
يتيسر لطلاب العلم الاطلاع عليه والاستفادة منه .

٣ - أن مؤلف هذا الكتاب علم من أعلام الأمة الإسلامية الذين أسهموا
في خدمة الشريعة عن طريق التأليف ، فله من المؤلفات في الفنون المختلفة
عشرون مؤلفاً مذكورة في كتب التراجم ، بيد أن هذا العملاق مغمور فلم
تسلط الأضواء عليه ، فلما كان الأمر كذلك أردت أن ألفت نظر الباحثين

إلى هذا العلم كي يساهرا عليه مزيداً من الأضواء ، وينقبوا معى عن مؤلفاته حتى يمكن تحقيقها والاستفادة منها .

٤ - أن هذا المخطوط على الرغم من أنه مختصر إلا أنه حوى أب اصول الحنفية مع الإشارة إلى أصول الهامية بما أكسبه أهمية وقيمة علمية .

٥ - رأيت أن معظم الباحثين يركزون على تحقيق الكتب الكبيرة دون الصغيرة ، ومعلوم أن العبرة بالكيف لا بالكم ، وإلى متى تظل الكتب الصغيرة مغمورة ؟ أعتقد أنها تستحق النظر والتحقيق ، ولذا انتهر هذه الفرصة وأدع الباحثين إلى تحقيق المخطوطات الصغيرة كي يمكن الاستفادة منها .

خطة البحث

قسمت البحث إلى قسمين :

الأول : دراسة مختصرة عن عصر المؤلف وحياته العلمية .

والثاني : قسم التحقيق .

أما قسم الدراسة : فتكلمت فيه باختصار عن التعريف بالمؤلف وعصره

ومؤلفاته ووفاته وشيوخه وأقرانه وطريقته في التأليف .

وأما قسم التحقيق ومنهجي فيه : فقد سرت فيه متبهاً الآتي :

أولاً : قمت بحصر نسخ المخطوط فوقفت على خمس نسخ متفرقة في بلدان

عدة ، فمنها : نسختان في مصر ، واحدة في مكتبة بلدية إسكندرية ، والأخرى

في معهد المخطوطات (وهي مصورة عن مكتبة بلدية سوهاج ، ومنها : نسخة

في ألمانيا في مكتبة جامعة توبنجن ، ومنها : نسخة في أمريكا في مكتبة برنستون

ومنها : نسخة بالجزائر .

ثانياً : تمكنت من الحصول على ثلاث نسخ منها وعملت بياناً لكل

واحدة منها ، أما اللسختان الأخرى فلم يتيسر لي الحصول عليهما ولكني

كتبت عنهما بياناً . وإليك وصف النسخ :

١ - نسخة رقم ٢١٦١ :

وهذه النسخة موجودة بمكتبة مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ،

وهي مصورة عن نسخة في مكتبة جامعة توبنجن بألمانيا تحت رقم (١٠٥) ،

وعدد أوراقها ستون ورقة ، وعدد سطور الصفحة منها سبعة عشر سطراً -

ومقاسها ١٢٥ × ٧ سم ، وخطها حسن ، وكاتبها هو يوسف بن حسن بن

الحاج وقد تمت كتابتها سنة ١١٣٨ هـ . وهذه النسخة يوجد بها مشاهد بعض

التعليقات المختصرة .

٢ - نسخة رقم (١٢٥) :

هذه النسخة موجودة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة وهي مصورة عن نسخة أصلية بمكتبة سوهاج تحت رقم (٢٤) أصول فقه ، وعدد أوراقها ٦٢ ورقة (اثنان وستون ورقة) وعدد أسطر الصفحة أربعة عشر سطراً ، ومقاسها ١٨ × ١٣ سم وخطها حسن ، وقد تمت كتابتها سنة ٩١٨ هـ ، ويوجد في بعض هوامشها وبين سطورها بعض التوضيحات البسيطة .

٣ - نسخة رقم (١٥) :

وتوجد بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وهي مصورة عن نسخة أصلية في مكتبة برنستون بأمریکا (مجموعة يهودا رقم ٩٥٦ / ٣٠٤١) ، وعدد أوراقها (٣٩) ورقة تسع وثلاثون ورقة من القطع الكبير ، وعدد أسطر الصفحة منها ٢١ سطراً (إحدى وعشرون سطراً) ، وخطها نسخ حسن - وناسخها هو عصام الدين الغريمي ، ولم أعتز على تاريخ كتابتها^(١) .

٤ - نسخة رقم (٢٢) :

وهذه النسخة توجد في مكتبة بلدية إسكندرية في مجلد وهي مكتوبة بقلم عادي سنة ١١٤٨ هـ - ١١٨٨ هـ أصول فقه وهذه النسخة لم أتمكن من الحصول عليها^(١) .

(١) بروكلمان ج ٢ / ٢٩٨ ، فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات

ج ١٥ / ٢٥٣ ، فهرس المخطوطات العربية بمكتبة بلدية إسكندرية ص ١٢ .

٥ - نسخة رقم ٢/٥٦٠ :

وهذه النسخة توجد بالجزائر^(١) ولم يتيسر لي الحصول عليها .

ثالثاً : النسخ الثلاث التي تمكنت من الحصول عليها (وهي نسخة مصورة عن مكتبة جامعة توبنجن بألمانيا ، ونسخة مصورة من مكتبة سوهاج رقم ١٢٥ ، والنسخة الثالثة مصورة عن نسخة بمكتبة برنستون بأمريكا) تميزت من بينها النسخة الأقدم تاريخياً (وهي النسخة المصورة عن مكتبة سوهاج) وجعلتها أصلاً ورمزت لها برمز (ج) وتقع تحت رقم (١٢٥) بمحمد المخطوطات العربية ، أما النسختان الباقيتان فقد رمزت لها برمزي (ا ، ب) أما التي تقع تحت رمز (ا) فهي النسخة المصورة عن مكتبة جامعة توبنجن ، ورقمها ٢١٦١ بمكتبة المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض ، وأما التي تقع تحت رمز (ب) فهي النسخة المصورة عن مكتبة برنستون بأمريكا ، ورقمها (١٥) بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

رابعاً : قابلت النسختين (ا ، ب) على الأصل ثم قمت بإثبات ما يصح به الكلام في الأصل ، وأثبتت العبارات والكلمات الزائدة والبعيدة عن تمام المعنى في الهامش ونسبتها إلى النسخ التي وردت بها .

خامساً : راجعت ووثقت جميع المسائل الأصولية التي وردت في الكتاب على مراجع أصول الحنفية القديم منها والحديث ، لأن المخطوطة أصول فقه حنفي كما استخدمت في المراجعة والتوثيق كثيراً من كتب أصول

(١) بروكلمان ج ٢/٢٩٨ ، فهرس المخطوطات بمكتبة بلدية إسكندرية ص ١٢ .

(٢) بروكلمان ج ٢/٢٩٨ .

غير الخفية مثل : الإحكام للأمدى وشرح الأسنوى والبرهان لإمام
الحرمين وإشاه الفحول والمستصفي وغيرها .

سادساً : قمت بالتعليق على معظم المسائل الأصولية والفروع الفقهية
التي وردت في الكتاب كما ذكرت أمثلة لما يحتاج إلى تمثيل وأحياناً أذكر
أدلة المذاهب التي لم يذكرها المصنف .

سابعاً : وضعت كثيراً من العناوين التي أهملها المصنف .

ثامناً : ترجمت لجميع الأعلام التي وردت في المخطوطة كما خرجت
أحاديثها ، ونسبت ما ورد فيها من آيات قرآنية إلى سورها .

ثامناً : شرحت الكلمات والعبارات الغامضة التي تحتاج إلى شرح .

تاسعاً : التزمت نص نسخة الأصل طالما كان صواباً ولم أعدل
هن عبارتها (بالزيادة أو الحذف أو التبديل) إلا في حالة وجوه غلط
يغير المعنى .

حادي عشر : الكلمات التي وجدت في الأصل المخطوط بخالفة لقواعد
الرمم الإملائي الحديث صححتها بما يتفق مع الرسم الصحيح دون إشارة
إلى ذلك .

ثاني عشر : نسقت الكتاب بما يتفق ونظم الطبع الحديث ، وقمت
بتقديم بعض عناصره التي تحتاج إلى ذلك .

ثالث عشر : قمت بعمل فهرس كاملة في النهاية لما تضمنه الكتاب من
أعلام وموضوعات ، وكذلك عملت فهرس للمصادر التي اعتمدت عليها
التحقيق مرتباً ذلك على الحروف الأبجدية .

القسم الأول

الدراسة

وقسمته إلى مبحثين :

الأول : في عصر الكراماتى من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية مع ذكر أهم المؤلفات الأصولية في ذلك العصر .

والثاني : في التعريف بالكراماتى ونشأته وحياته العلمية ومؤلفاته ووفاته . وسأتكلم أيضاً عن شيوخه وأقرانه ، ثم أختتم هذا القسم بالكلام عن منهج المصنف وطريقته في تأليف الكتاب الذى نقدم له مع التعرض لبعض المآخذ والمميزات .

المبحث الأول

في عصر الكرامات من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية
(القرن التاسع الهجري)

(١) الحالة السياسية والحربية والاجتماعية في ذلك العصر :

إن الكلام عن عصر المؤلف يستلزم الكلام عن الدولة العثمانية التي
هاش في ظلها ، ولقد كانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت دولة حربية قوية ،
والدليل على ذلك : أنها دخلت أرواح الممبارك وانتصرت على البيزنطيين
- كما سيأتي بيانه .

وقد كان هدف العثمانيين منذ أن قامت دولتهم في آسيا الصغرى فتح
القسطنطينية ، وبخاصة بعد أن عبروا بحر مرمرة ، وأقاموا لهم ملكاً في
شرق أوربا أصبح هذا الفتح ضرورة سياسية ملحة بالنسبة لهم ، ولم تعد
أية واحدة من العواصم الأولى دبروسه في آسيا الصغرى ، وأدرنه في
أوربا ، صالحة لأن تكون عاصمة للدولة العثمانية بعد امتدادها إلى أوربا ،
فضلاً عما في فتح القسطنطينية التي حاول المسلمون الاستيلاء عليها منذ
الصدر الأول للإسلام من مغزى ديني كبير - ولقد كان العثمانيون في ذلك
الوقت أشد الناس حماساً للإسلام ، وأصدقهم جهاداً في سبيله " .

(١) راجع كتاب السلطان الفاتح للدكتور سالم الرشيدى ص ٧٦ ، موسوعة

التاريخ الإسلامي للدكتور أحمد شاذلي ج ١/٥٠١ .

تداعى الدولة البيزنطية :

لقد كانت الدولة البيزنطية التى عرفها العثمانيون واحتسكوا بها جزءاً من الامبراطورية الرومانية الشرقية ، كانت دولة قد سيطر البنادقة على حياتها الاقتصادية ، وكانت كثيراً ما تقع فريسة لعدوانهم ، وفى القرن الرابع عشر الميلادى (التاسع الهجرى) أخذ الهرم والهمال والسقم يدب فى جسمها ، فتملت قواها ، ونالها الاضمحلال ، فأوشكت على الانهيار ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه نظم الأتراك العثمانيين تزداد كل يوم إحكاماً وقوة .

هذا وكانت الحكومة البيزنطية ضعيفة ، وسياستها من الناحية الخارجية سيئة ، فقد كانت أمامها فرص ثمينة لو انتهزتها لاتقت شر الأتراك ، فلم تستفد من انقسام الأتراك على أنفسهم ، بل تدخلت تنصرف فريقاً على فريق ، ولقد توالى الظروف السيئة على الدولة البيزنطية فخفضت للغرب الكاثوليكى ، وقبلت شروطه ، ولكن الغرب تنكر ولم يقدم لها المساعدة فى محنتها العظيمة ، بل إن الجنوبيين تعهدوا للسلطان « مراد الثانى » بنقل ستين ألف من جنوده إلى الشاطئ الأوروبى .

وما أنمك الدولة وامتنص جيوبتها ، الهجمات الكثيرة المتلاحقة عليها من قبائل جرمانية ، ومن التتار والبلغاريين ، والغزوات الصليبية والهجمات التركية (١) .

فتح القسطنطينية :

لقد كانت القسطنطينية فى ذلك الوقت محط العالم الشرقى والغربى ، لأنها كانت موطناً للعلم والفن والقداسة ، وكان جوها معتدلاً صحياً .

(١) موسوعة التاريخ الإسلامى ج ٥ / ٦٥١ .

ولقد كان العثمانيون في ذلك الوقت يتوسعون شيئاً فشيئاً وكانت لهم فتوحات ، حتى إنهم توغلوا في فتوحاتهم بشرق أوروبا فأحاطوا بالقسطنطينية من كل جانب (١) ، وكانت مدينة القسطنطينية تعادي العثمانيين ، فكانت تفتح أبوابها لكل خارج على الدولة العثمانية كما كانت تقتل الأمراء العثمانيين وتهده الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية بالخطر الدائم فكانت القسطنطينية شوكة في جسم الدولة العثمانية .

وكان السلطان مراد الثاني (والد محمد الفاتح) مصراً على فتح القسطنطينية حتى إنه زحف إليها وحاصرها ولكنه لم يتمكن من فتحها نظراً لكبر سنه ، وحينما تولى السلطان الفاتح السلطة بعد وفاة أبيه أخذ يخطط لغزو القسطنطينية فكان أول ما قام به من الاستعدادات أنه عقد الاتفاقيات السلمية مع المدن الأوروبية مثل : البندقية والمجر وغيرهما من الدول ، ثم شرع في بناء قلعة منيعة على الشاطئ الأوروبي ، وفعلاً تم بناء القلعة سنة ١٤٥٢ م - سنة ٨٥٦ هـ ، وفي شعبان سنة ٨٥٦ هـ - أغسطس سنة ١٤٥٢ م قصد محمد الفاتح في بعض جيشه إلى القسطنطينية ليتعرف على أسوارها ومدى قوتها ، فلما علم بذلك الإمبراطور قسطنطين ، وكان حينئذ إمبراطوراً لمدينة القسطنطينية ، اشتد به الذعر والهلوع ، فأمر بإغلاق أبواب المدينة ، وقبض على جميع من فيها من الأتراك ، وكان فيهم بعض غلمان الفاتح فأطلق قسطنطين سراحيهم وردهم إلى سيدهم الفاتح (٢) .

ولما بدأ السلطان محمد الفاتح في غزو القسطنطينية ، وأوشك أن يطوقها

(١) انظر تركيا في العصور الوسطى للدكتورة زبيدة مطا ص ١٩٥ .

(٢) انظر كتاب الفاتح ص ٨٣ ، ٨٤ .

أرسل قسطنطين رساله إلى الغرب ، وطلب منهم المساعدة والنفصرة (١) ،
ولكن أوربا آنذاك كانت منهمكة في منازعاتها وحروبها الخاصة - وبعد
وقت طويل بعث البابا بثلاثين سفينة ، وأبحرت السفن ، فلما وصلت إلى
جزيرة دخيوس ، هبت عليها ريح عاصفة فأعاقتها عن السير ؛ وبعد أن
هدأت الريح استأنفت السفن سيرها ، كما أن الامبراطور قسطنطين كتب إلى
ملوك الشرق وأمرائه ، النصارى منهم والمسلمين ، وبين لهم خطر الدولة
العثمانية على بلاده ، بينما كان الفاتح يواصل الاستعداد لفتح مدينة
القسطنطينية ، وفي أواخر مارس سنة ١٤٥٣ م كان الفاتح قد أتم استعداداته
ثم زحف بجيشه إلى القسطنطينية ، وما أن وصل إلى مشارف المدينة حتى
خطب رجال الجيش خطبة بليغة حثهم فيها على الجهاد وصدق القتال ، وقرأ
عليهم الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، التي تبشر بفتح
القسطنطينية ، ولم يكذب إنتهى الفاتح من خطبته حتى تعالت صيحات الجند
مدوية تشق أعنان السماء قائلة « الله الله » ، وكان في مقدمة الجيش العلماء
والهيوخ ، وكان منهم « المولى الكوراني » ، و « المولى آق شمس الدين » .

وفي ٢٦ ربيع الأول سنة ٨٥٧ هـ ، وصل الجيش الإسلامي أمام
القسطنطينية ، وشرع السلطان الفاتح بعد ذلك في حصار المدينة (القسطنطينية)
فنظم الجيش ووزع الآلات ، وفي اليوم التالي ٢٧ من ربيع الأول سنة ٨٥٧ هـ
سنة ١٤٥٣ م - حاصر الفاتح القسطنطينية ونصب المدافع والمجانيق وأحكم
تسويقها - وحارل قسطنطين المقاومة ووصلت إليه مساعدات من أوربا (٢)

-
- (١) تركيا في المصور الوسطى ص ١٩٦ طبعة دار الفكر العرب ، أوربا
في المصور الوسطى للدكتور سعيد عبد الفتاح هاشور ج ١/١٥٩ .
(٢) فتح القسطنطينية ص ٧٤ ، التاريخ الإسلامي ج ٥/ ١٥٤ الفاتح ص ١٠١

ولسكن دون جدوى ، وقد أمر السلطان الفاتح بضرب المدينة ^(١) ، واستمرت المدافع تضرب بشدة وعنف ، وبعد ذلك اجتمع السلطان محمد الفاتح بالقادة وخطيبهم وأثار حماسهم مما يمكنهم من الانتصار - وقد تم فتح القسطنطينية ودخلها السلطان الفاتح من باب القديس « رومانوس » ، يمتلئ صهوة جواده في موكب حافل يتبعه وزراءه وقواده وجنوده - وسار في الشارع المؤدى إلى « كنيسة سانت صوفيا » وترجل أمام الباب ، وانحنى ووضع حفنة من التراب على رأسه خضوعاً لله تعالى وشكراً له ، ثم طلب من أحد المؤذنين أن يؤذن للصلاة ، فصعد إلى المنبر وأذن للصلاة لأول مرة في الكنيسة وأصبحت « آيا صوفيا » جامعاً من أعظم مساجد الإسلام ^(٢) .

(١) تركيا في المصور الوسطى ص ٢٠٢ ، أوروبا في المصور الوسطى
١٣ / ٦٥٦ .

(٢) انظر أوروبا في المصور الوسطى ص ٢٥٩ / ٢ ، تركيا في المصور الوسطى
ص ٢٠٥ ، فتح القسطنطينية ص ١١٦ .



توسع الدولة العثمانية وفتوحاتها في آسيا

لقد استطاع السلطان الفاتح أن يقضى على بقايا الإغريق في آسيا الصغرى ، فاستولى على « سينوب » و « طربزون » ، وأصبح الأناضول إسلامياً تركياً لاسيطرة فيه الإغريق ، وأصبح العثمانيون يسيطرون سيطرة تامة على بحر « مرمرة » والبحر الأسود^(١) فامتدت رقعة الدولة ، وترامت أطرافها ، فكانت تمتد من أعالي نهر الفرات إلى « الأدراني » ، من البحر المتوسط إلى نهر الدانوب ، وكانت من أقوى الدول الكبرى في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) .

اهتمام الفاتح باستقرار العرش : كان السلطان محمد الفاتح يهتم اهتماماً كبيراً بالعمل على استقرار العرش ؛ لأنه عرف من تجارب التاريخ العثماني أن على استقرار مركز السلطان يتوقف كل شيء في الدولة ، وفي ذلك الوقت قام الفاتح بتنظيم الحكومة الجديدة ، وساعده في ذلك الناحية الصدر الأعظم القراماني ، وكانت الحكومة آنذاك ترتكز على دعائم أهمها : الوزارة والقضاء والمال . وستتكم كفة مختصرة عنها :

الوزارة والنظام الإداري : قام الفاتح بنفسه بتركيب الوزارة على النحو الذي يحقق المصلحة ، فقد جعل عدد الوزراء أربعة ، وجعل للصدر الأعظم قيادة الجيش ورئاسة الديوان ، ومن الملاحظ أن السلطان الفاتح قد أبقى النظام الإداري القديم مع إدخال بعض تعديلات طفيفة فيه ، وكان ذلك النظام يقضى بتقسيم الدولة إلى ولايات تسمى الكبرى منها « بايلر بايات » جمع

(١) أوربا في العصور الوسطى ج ١ / ٦٥٧ ، فتح القسطنطينية ص ١٦٤ .

« بايلر باي » ، أما الصغرى فتسمى البـكوات الصـناجق^(١) وكان الفاتح قد ترك لبعض الإمارات الصقلية في أول الأمر بعض مظاهر الاستقلال الداخلي ، فكان يحكمها أمراء منها ، ولكنهم كانوا تابعين للدولة ينفذون أوامر السلطان بكل دقة .

القضاء : لقد اهتم السلطان بالقضاء فهو من عمود الدولة ، كما عني برجاله وحدد وظائفهم ومناصبهم ، وجعل الإشراف عليه لقضاة العسكر ، فكان لهم مركزهم في الدولة فهم أعضاء في الديوان ، كانوا يتقدمون على الوزراء . والسلطان الفاتح هو الذي أعطى لقب شيخ الإسلام للمفتي ، فكان ذلك المركز من أعظم مراكز الدولة^(٢) . ولقد كان القانون الأساسي للدولة هو الشرع فهو قانون الحكومة الذي يحدد علاقات المسلمين بعضهم ببعض وعلاقاتهم بغيرهم من سكان الدولة فهو يحدد علاقات المسلمين بالذميين^(٣) ، وبناء على ذلك كان الذميون يتمتعون بكامل الحرية ويقومون طقوسهم الدينية دون أي تعرض لهم ، وكانت لهم أنظمة خاصة فيما يتعلق بالزواج والأحوال الشخصية . ولقد عاشوا في ظل الدولة العثمانية ينعمون بالأمن والأمان والطمأنينة وكانت العدالة النامية منتشرة في البلاد بين المسلمين والمسيحيين ، وقد تمسك القضاء بتطبيق العدالة إلى حد أن إحدى الفتاوى قد صدرت تقول: بأنه إذا قتل ألف من المسلمين مسيحياً واحداً مخاصماً للسلطان دون حق يجب قتلهم جميعاً^(٤) .

(١) فتح القسطنطينية ص ١٧٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) فتح القسطنطينية ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

الحركة العمرانية والإنشاءات في ذلك العصر

لقد قرن السلطان الفاتح هذه الإدارة الحازمة بأعمال إنشائية واسعة النطاق في كل أرجاء مملكته الواسعة ، وهذه الإنشاءات منها ما يتعلق بالأغراض الحربية ، ومنها ما كان يتعلق بالأغراض السلمية ، فن الناحية الحربية أنشأ مصانع الذخيرة والأسلحة ، وأقام القلاع والحصون في المواقع ذات الأهمية العسكرية ، وكان اهتمامه بالقوات البحرية كبيراً .

أما بالنسبة للنواحي السلمية فقد أكثر الفاتح من إنشاء المباني العامة والطرق والجسور في أرجاء مملكته ... القسطنطينية بأعظم قسط من اهتمامه في هذه الناحية (١) . كما أنشأ الفاتح في القسطنطينية كثيراً من المساجد والمعاهد والقصور والمستشفيات والأسواق ، العامة ، وأدخل المياه إلى المدينة - وشيخ الوزراء وكبار رجال الدولة والأغنياء على تشييد المباني التي تزيد في عمران المدينة وزينتها (٢) . وقد أكثر من إنشاء المدارس والمعاهد في جميع أنحاء بلاده .

الحالة العلمية في ذلك العصر (في عصر الدولة العثمانية) :

كان أول ما عني به السلطان محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية إنشاء المدارس والمعاهد ونشرها في جميع أنحاء دولته ، وقد كانت أول مدرسة في الدولة العثمانية المدرسة التي أنشأها السلطان «أورخان» بمدينة «أزنيق» وسار من

(١) المرجع السابق ص ١٧٩ ، الفاتح ص ٤١١ .

(٢) فتح القسطنطينية ص ١٨٧ .

بعده من الأسلاطين على منواله وكثرت المدارس ، وافتشرت في بروسه وأهنة وغيرهما من المدن .

أما السلطان محمد الفاتح فقد فاق جميع سلفه في هذا المضمار ، فاقهم بما كان له من الثقافة العالية الممتازة ، وبما بذله من جهود كبيرة في نشر العلم وإنشاء معاهده ، وما أدخله من الإصلاح والتنظيم في مناهج التعليم ، وما أسبغه من رعاية كريمة غامرة على أهل العلم والأدب والفن .

وقد أكثر السلطان من المدارس ، وبشما في المدن كبيرها وصغيرها ، ووقف عليها الأوقاف العظيمة ، كما قام بتنظيم المدارس وترتيبها على درجات ومراحل ، ووضع لها المناهج ، وحدد العلوم والمواد التي كانت تدرس في كل مرحلة ، وكان يحضر الامتحانات بنفسه ، كما كان يزور هذه المدارس بين الفينة والفينة ، وكان يستمع إلى الدروس التي يلقونها الأساتذة ثم يوصي الطلبة بالجد والاجتهاد ، وكان يجزل العطاء للتابعين من الأساتذة والطلبة^(١) . وقد كان التعليم في عهد السلطان الفاتح بالجمان .

أهم العلوم التي كانت تدرس :

لقد اهتم السلطان محمد الفاتح بالعلوم الشرعية اهتماماً كبيراً فكانت في مقدمة العلوم التي تدرس في ذلك الوقت ، ومن العلوم التي كانت تدرس : علوم التفسير ، والحديث والفقه وأصوله ، وعلم الكلام ، والنحو ، والصرف ، والأدب ، والبلاغة ، والحساب ، والهندسة ، والمنطق^(٢) ، وغيرها من العلوم .

(١) انظر محمد الفاتح ص ٣٨٣ ط بيروت سنة ١٩٦٩ .

(٢) المرجع السابق .

أشهر المدارس التي أنشأها الفاتح :

كانت أشهر المدارس في ذلك الوقت هي المدارس الثماني التي أنشأها على جانبي مسجد الذي بناه بالقسطنطينية، على كل جانب أربع ويتوسط الجانبين صحن فسيفسائي، ولذلك سميت هذه المدارس بمدارس الصحن .. وكان يقضى الطالب فيها المرحلة الأخيرة من دراسته، وألحق بهذه المدارس مساكن للطلبة يتناولون فيها طعامهم كما كانوا يعطون منحة مالية شهرية ، وكانت الدراسة في تلك المدارس تجرى جميع أيام السنة ، وكانت هناك مكتبة خاصة بجانب المدارس وكان يشترط في الرجل الذي يتولى أمانة هذه المكتبة أن يكون من أهل الصلاح والعلم عارفاً بأسماء الكتب والمؤلفين .

نظام التخصص :

هذا وقد أدخل السلطان الفاتح في مناهج التعليم نظام التخصص ، فجعل للعلوم النقلية والنظرية قسماً خاصاً وللعلوم التطبيقية قسماً خاصاً أيضاً ، وحذا العلماء والوزراء حذو سلاطنتهم وتنافسوا في إنشاء المعاهد والمدارس مما أدى إلى انتشار العلم وازدهاره . وقد أضاف السلطان الفاتح على الأساتذة والمدرسين رعاية ووسع لهم في المعيشة ليتفرغوا للعلم " .

احترامه وتقديره للعلم والعلماء :

وليس أعرف بمكانة العلم والعلماء وقدرهم ممن مارس العلم وجاهد في صديقه ، فقد كان السلطان محمد الفاتح عالماً ، فاقرب إليه العلماء وأهل

شأنهم ، ورفع قدرهم ، وكان السلطان الفاتح يحل العالم لهامه وفضله أياً كان جلوسه وأياً كان موطنه ، حتى ولو كان العالم من عدوه .

والدليل على ذلك : أنه قد حدث بعد هزيمة « أوزون حسن » ، أن وقع في يد العثمانيين عدد كبير من الأسرى ، فأمر السلطان محمد الفاتح بقتلهم إلا من كان من العلماء وأصحاب المعارف مثل : القاضي محمد الشريحي ، فقد كان من فضلاء زمانه وأكرمه السلطان هو وأمثاله ، وأحسن معاملتهم ، وأغدق عليهم بالمعاطايا السخية ، وأسند إليهم المناصب العالية في الدولة .

- وأيضاً بعد فتح « طرابزون » وقع في أسر الجيش العثماني فيلسوف شاعر من الروم يدعى « جورج أموير تزي » ، ووصل إلى الفاتح ذكره وشهرته العلمية ، فأحسن لقياءه واصططحبه معه إلى القسطنطينية ، وأصبح من خاصته . ورفع الفاتح منزلته ومنحه عطايا كثيرة . وقد شرح الله صدر الفيلسوف فدخل الإسلام فيما بعد ^(١) .

ولقد كان الفاتح يعامل العلماء معاملة تمتاز بالرفق واللين والوقار ، فقد حدث عقب فتح القسطنطينية أن دخل السلطان الفاتح على الشيخ الزاهد المتصوف « آق شمس الدين » ، الذي كان قد بشر بفتح القسطنطينية في خيمته وهو مضطجع فلم يقيم للسلطان فقبل السلطان محمد الفاتح يده وقال :

« جئتك لحاجة عندك » ، قال : ما هي ؟ قال : أريد أن أدخل الخلوة عندك أياً ما . قال الشيخ : لا . فطلب منه مراراً وهو يقول : لا . فغضب السلطان محمد ، وقال : إن واحداً من الأتراك يجيء إليك ويدخله الخلوة

(١) المرجع السابق .

بكلمة واحدة . فقال الشيخ : إنك إن دخلت الخلوة تجد هناك لذه تسقط السلطنة من عيذك وتختل أمورها فيمقت الله إيانا . والغرض من الخلوة تحصيل العدالة ، فعليك أن تفعل كذا وكذا ، وذكر ما بداله من النصائح . فقام السلطان محمد والشيخ مضطجع كما هو على جنبه (١) .

وحدث أيضاً أن السلطان الفاتح بعث مع أحد خدامه بمرسوم إلى الكوراني ، وكان إذ ذاك يتولى قضاء العسكر فوجد في المرسوم أمراً يخالف الشرع فزقه ، وضرب الخادم ، فغضب السلطان وشق ذلك عليه ، فعزل الكوراني من منصبه ورحل الكوراني إلى مصر ، حيث احتفى به سلطانها وقامت باي ، وأقام عنده مدة ، وما لبث الفاتح أن ندم على ما حدث منه فسكتب إلى السلطان « قايتباي » يلتمس منه أن يرسل إليه المولى « الكوراني » فأرسله ، وبعث معه هدايا عظيمة إلى السلطان « محمد خان » ، وأسند إليه الفاتح القضاء مرة ثانية ثم الإفتاء ، وأجزل له العطاء (٢) .

ولقد كان العلماء يصحبون الفاتح في غزواته وحروبه فكانوا في كل ميدان من ميادين القتال في طليعة الجيش إلى جانب السلطان يثيرون الحماس في نفوس الجنود ، ويتلون عليهم آيات الجهاد والنصر .

مراسلته للعلماء :

ولقد دأب محمد الفاتح منذ أن كان أميراً على « مغنيسيا » على مراسلة العلماء وبقي على هذه السنة الحسنة بعد توليه السلطنة ، وضاعف ما كان يسبغه على العلماء والأدباء من تكريم ومنح .

(١) محمد الفاتح ص ٢٧٨ .

(٢) المرجع السابق .

ومن كان يرأسهم السلطان الفاتح من علماء عصره الشيخ محمد بن سليمان الهيموي المعروف بالكافي الجي الرومي الأصل وهو أستاذ السيوطي، وقد أثنى عليه العلماء والمؤرخون المصريون ثناء عظيماً لعلمه وورعه وكان الفاتح يكتبه ويهدي إليه الهدايا .

مساندته للعلماء في وقت الشدة :

وما سمع الفاتح قط عن عالم في مملكته أصابه عوز وإملاق إلا يادر إلى مساندته ، ومنحه ما يستعين به على الحياة والمعيشة الكريمة ؛ بل إنه جعل للعالم الذي يعتزل عمله سبب من الأسباب راتباً خاصاً يعرف براتب النقاعد صوناً للعلماء عن ذل السؤال وصوناً للعلم من أن يمتن^(١) .

التفاف العلماء حوله وعقده المجالس العلمية :

وكان من أثر ما أفاضه السلطان محمد الفاتح على العلم وأهله من رعاية وتقدير وبذل سخى أن توافد إلى رحابه العلماء والأهباء والفنانون من كل حذب وصوب .

وكان يعقد المجالس العلمية والأدبية فيباحث العلماء في المسائل العلمية ، ويعقد بينهم المناظرات المختلفة ، وكانت المناظرات تمتد عدة أيام كتلك المناظرة التي جرت بين المولى مصلح الدين خواجا زاده (شيخ الكراماسي) والمولى محمد المشهور (بزيرك) .

وجرت عادة الفاتح في شهر رمضان أن يستعصر إلى قصره بعد صلاة

(١) المرجع السابق ص ٣٩٠ .

الظهر جماعة من العلماء المتضلعين في تفسير القرآن ، فيقوم في كل مرة واحد منهم بتفسير آيات من القرآن الكريم ، ويناقشه في ذلك سائر العلماء ، وكان الفاتح يهتري في هذه المناقشات ، وكان هذا الدرس الديني بمثابة امتحان لطلبة العلماء ، واختبار لمقدرتهم وكفائتهم ، فيبعثهم ذلك على التنافس في الإجابة والإتقان ، وبعد الفراغ من الدرس كان السلطان يناول كلا منهم مكافأة مالية .

امتحانه للعلماء :

إن أي عالم يكون في حضرة الفاتح كان يتعرض دائماً للسؤال والامتحان --- وكان يعجبه من العالم - أن يكون حاضر العلم سريع الإجابة ، وحتى في ميادين الحرب كان السلطان الفاتح يلتهز الفترات التي يتوقف فيها القتال ، فيعتمد إلى مناظرة من يكون من العلماء ، وقد بلغ من حبه لأهل العلم ومجالسهم أنه نبت ملابس السلطنة الفاخرة ، وآثر عليها لباس العلماء ، وتزيها بزيمهم^(١) .

تجميعه للبحث العلمي :

ولقد عمد السلطان الفاتح إلى إذكاء روح الجد ، والإنتاج العلمي ، وتمشيط الحركة العلمية بجميع وسائل التشجيع الأدبية والمادية ، فكان كثيراً ما يطلب من نفر من العلماء الكتابة في موضوع واحد ليدفعهم التنافس والتسابق إلى الإجابة والإتقان ، وكان السلطان يمنح المتسابقين مكافآت تشجيعية ، ويخص المتفوقين منهم بالخلع السلبي وهذا أدى

(١) محمد الفاتح ص ٣٩١ ، ٣٩٢ ، فتح القسطنطينية ص ١٩٦ .

بدوره إلى ازدهار النهضة الفكرية وخصوبة الإنتاج العلمى ، وكثرة التأليف .

اهتمامه بنقل المعارف وترجمتها :

ولم يفت الفاتح الثاقب للبصيرة أن يستعين بالنقل والترجمة في بعث النهضة الفكرية ، ونشر العلم والمعرفة بين قومه ، فأمر بنقل كثير من الآثار المكتوبة باليونانية ، والعربية ، والفارسية ... إلى اللغة التركية ... ومن ذلك كتاب : « مشاهير الرجال » لبلوتارك .

وقد علق الأستاذ بيورى ، على ذلك بقوله : (إذا كان السلطان الفاتح نفسه يعرف اللغة الرومية فلا شك أنه قد أمر بترجمته لتعميم نشره وفائدته بين رعاياه .

وقد نقل إلى التركية كتاب : « التصريف فى الطب » لأبى القاسم الزهراوى الطيب الأندلسى مع زيادات فى صور الآلات الجراحية ، وأوضاع المرضى أثناء إجراء العمليات الجراحية .

وقد عثر السلطان الفاتح بعد فتح القسطنطينية على كتاب إطليموس فى الجغرافيا . . . وقام بمطالعة ودراسة مع العالم الرومى « جورج أمير وتزوس » ، ثم طلب منه الفاتح ترجمة الكتاب إلى العربية ، وإعادة رسم الخريطة مع التحقيق فى أسماء البلدان وكتابتها بوضوح باللغتين العربية والرومية ... وهذه الترجمة العربية موجودة الآن بمكتبة « أياضوفيا » ، هـ مجلدین (تحت رقم ٢٦١٠ ، ٢٥٩٦٥)^(١) .

(١) المرجع السابق ص ٢٩٥ ، فتح القسطنطينية ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

اهتمامه باللغة العربية :

ويمكن أن نستنتج من أمر الفاتح للعالم الرومى «جورج أمير وتزوس» بترجمة كتاب «بطليموس» إلى العربية شدة اهتمامه وعنايته بهذه اللغة ، ولا غرو فإنها لغة القرآن الذى حفظه الفاتح منذ صغره ، وليس أدل على اهتمام الفاتح باللغة العربية من أنه طلب من مدرسى المدارس الثماني أن يجمعوا أبين الكتب الستة فى علم اللغة : كالصاح والقاموس وغيرهما .

وقد دعم الفاتح حركة التأليف والترجمة لنشر المعارف بين رعاياه بالإكثار من نشر الكتب العامة ، وأنشأ فى قصره خزانة خاصة احتوت على غرائب الكتب والعلوم ، وعين المولى لطفى أميناً عليها ، وكان بها اثنا عشر ألف مجلد عندما احترقت سنة ١٤٦٥ م .

وقد وصف الأستاذ «ويزمان» هذه المكتبة بأنها بمثابة نقطة تحول فى العلم بين الشرق والغرب .

ومن الجدير بالذكر أن السلطان الفاتح كان كثيراً ما يستمع من مال الجزية بالكتب والمخطوطات ، ومن ذلك أنه طلب مرة إلى جمهورية «راجوزة» أن تدفع له الجزية ببعض المخطوطات الإبطالية^(١) .

تنظيمه درجات العلماء ومراتبهم :

ومن أحسن ما أسداه السلطان الفاتح نحو العلم والعلماء ما ابتدعه من التنظيم والتسويق فى درجات العلماء ومراتبهم ، والتمييز بين المناصب والوظائف العلمية كالتدريس والقضاء ، فقد جعل التدريس نفسه درجات

(١) المرجع السابق ص ٢٩٦ .

فلا يشغل وظيفة من هذه الوظائف إلا من كان أهلاً لها وثبتت كفايته ،
أما الوظائف الصغيرة التي ليست بذات خطر ، كالإمامة أو الأذان في
مسجد ، فكان يكفي فيمن يشغلها أن يكون قد أصاب قدراً من الثقافة
الدينية .

فكان السلطان الفاتح يحتفظ بسجل خاص في قصره يثبت فيه أسماء
العلماء ومنزلة كل منهم في العلم وماله من كفاية وإنتاج ، فإذا ما خلا منصب
من المناصب الكبيرة في الدولة رجع إلى السجل واختار للمنصب الهاغر
أصلح العلماء " .

أشهر المؤلفات الأصولية في ذلك العصر :

من مؤلفات هذا القرن في علم الأصول :

١ - كتاب مختصر منار الأصول : للعلامة طاهر بن حسن المعروف بابن حبيب المتوفى سنة ٥٨٠٨ .

٢ - التحرير لما في منهاج الوصول من المعقول والمنقول : لزين الدين العراقي المتوفى سنة ٥٨٢٦ .

٣ - التحرير الجامع بين أصول الحنفية ، والشافعية : لكمال الدين السكندري المتوفى سنة ٥٨٦١ .

٤ - وشرح الورقات وشرح جمع الجوامع : لجلال الدين المحلي المتوفى سنة ٥٨٦٤ .

٥ - وشرح الورقات : لكمال الدين محمد المعروف بإمام السكالمية المتوفى سنة ٥٨٧١ .

٦ - وشرح التحرير : لابن أمير الحاج المتوفى سنة ٥٨٧٩ .

٧ - الوصول إلى علم الأصول : لملاخسرو المتوفى سنة ٥٨٨٥ .

٧ - حاشية جلبي على التلويح في الأصول : تأليف حسن جلبي المتوفى سنة ٥٨٨٦ .

٩ - الوجيز في أصول فقه الحنفية : ليوسف بن حسين الكرامايعي^(١) .

(١) طبقات الاصوليين ج ٢/ ٤ .

المبحث الثاني

في التعريف بالكراماسى وحياته العلمية ووفاته ومؤلفاته
وشيوخه وأقرانه ومنهجه في التأليف

(١) التعريف بالكراماسى :

هو يوسف بن حسين الكراماسى الرومى ، فقيه حنفى أصولى متكلم من
قضاة الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الفاتح ، برع في العلوم العربية
والشرعية ، وتولى التدريس ثم القضاء في مدينة بروسه ، وكذلك في القسطنطينية .

ثم درس بإحدى المدارس المشهورة ، وكان في قضائه مثال العدالة والتسكك
بالحق ، وكان لا يخاف في الله لومة لائم ، وكان سيفاً من سيوف الله على
الظالمين وميزان إنصاف المظلومين ، كما كان ناصراً للسنة قامعاً للبدعة^(١) .

فقد حكي الغزى في كتابه « السكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة »^(٢)
أن الكراماسى قاضى القسطنطينية كان يشكو الصوفية للمفتى في ذلك الوقت
- وهو حميد الدين بن أفضل - ويقول له : إنهم يرقصون ويصعدون عند

(١) الفتح المبين في طبقات الأصوليين ج ٢/ ٥٨ ، الفرائد البهية في تراجم
الحنفية ص ١٨١ ، هدية العارفين ج ٢/ ٥٦٣ ، الأعلام ج ٢/ ٢٢٧ ، للمقاتل
العثمانية في علماء الدولة العثمانية ج ١/ ٣١٦ ، ٣١٧ ، كهف الظنون ١٠٢٠٠ ، ١٠٢١ ، ٧٠٢١
خزائن الذهب ٣٦٥/٧ .

(٢) ج ١/ ٢١٢ - طبعة بيروت .

الذكر ، وهذا يخالف للشرع ، وروى أن الكراماسى اجتمع بالصوفية وأكرمهم وأطعمهم ثم قال لهم : اجلسوا واذكروا الله تعالى على أدب ووقار وسكون .

ونستخلص من هذا : أنه كان متمسكا بالشرع الخفيف مدافعا عنه قائلا للبدع والمنكرات ، وهذا يلبي عن سلامة عقيدته وقوة إيمانه وشدة تمسكه بالدين .

شجاعته :

روى أنه ذهب إلى المسجد بعمامة صغيرة ، ولما خرج من المسجد طلبه الوزير إبراهيم باشا لمصلحة اقتضت حضوره ، فلم يبدل عمامته خوفا من ترجيح جانب الوزير على جانب المسجد ، فلما وآه الوزير على تلك الهيئة سأله عنها فقال الكراماسى فى جوابه : حضرتى خدمة الخالق بهذه الهيئة ولم أجد فى نفسى رخصة تغيير الهيئة لأجل الوزير ، فوقع هذا الكلام عند الوزير موقع القبول والرضا ، وحكاه إلى السلطان ، هايزيد خان ، فأرسل السلطان هايزيد إلى المولى المذكور جوائز ثمينة لأجل فعله المذكور وشجاعته (١) .

(ب) مؤلفاته (٢) :

لقد ألف الكراماسى العديد من المؤلفات فى العلوم المختلفة العقلية والعقلية والذى وقفت عليه منها هو :

١ - أقدار واهب القدر فى المعانى والبيان .

٢ - البيان فى شرح التبيان .

(١) الهقايق النعمانية ج ١/ ١٢٧ .

(٢) أعمالى مؤلفى مجلد ٢ ص ٥٣ ، ٥٤ ، مدينة المعارف ج ٢/ ٥٦٣ .

- ٣ - التبيان في المعاني والبيان .
- ٤ - تعلية على شرح المواقف في النبوات .
- ٥ - حاشية على حاشية السيد للمطول .
- ٦ - حاشية على مختصر المعاني .
- ٧ - الحاية في شرح الوقاية .
- ٨ - رسالة في الجهاد .
- ٩ - رسالة في الرهن .
- ١٠ - رسالة في الوقف .
- ١١ - زبدة الفصول في علم الأصول (أى أصول الدين) .
- ١٢ - شرح الهداية .
- ١٣ - المختار في المعاني والبيان .
- ١٤ - المدارك الأصلية إلى المقاصد الفرعية .
- ١٥ - المنتخب من التبيان .
- ١٦ - الوجيز في أصول الفقه ، وهو اختصار لزبدة الفصول :
- ١٧ - هداية المرام في علم الكلام .
- ١٨ - شرح الوقاية في الفقه .
- ١٩ - كتاب في علم المعاني .
- ٢٠ - رسالة في عقائد الفرق الناجية .

وفاته :

توفي رحمه الله سنة ٨٩٩ هـ ، وقيل : سنة ٩٠٠ هـ ، وقيل : سنة ٩٠٦ هـ .

سنة ١٥٠٠ م ، وهو الراجع ودفن بجانب مكتبه الذي بناه عند جامع السلطان محمد الفاتح^(١) بالقسطنطينية^(٢) .

(٥) شيوخه :

١ - شيخه^(٣) (خواجه زاده) :

وهو مصلح الدين مصطفى بن يوسف بن صالح البروسوي المشهور بين الناس بالمولى خواجه زاده - وكان والده من طائفة التجار ، وكان صاحب ثروة عظيمة - وكان أولاده متفرعين - وكان قد عين للمولى خواجه زاده في شبابه كل يوم درهما واحدا ، وكان ذلك لاشتغاله بالعلم وتركه طريقة والده (وهى التجارة) وقد سخط عليه أبوه لذلك وعامله معاملة سيئة قاسية .

معاناته وصبره وزهده :

روى في يوم من الأيام أن اجتمع والده مع الشيخ شمس الدين خواجه زاده وعليه سوء الحال وكانت رثايه رثة وسيئة ، ورأى إخوته متجمعين بالثياب النفيسة فقال الشيخ لوالده : من هؤلاء - وأشار إلى أولاده ، فقال : أولادى . قال : ومن هذا ؟ وأشار إلى خواجه زاده ، قال : هو أيضاً ولدى ، قال :

(١) معجم المؤلفين ج ٣ / ٢٩٤ ، أصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٤٤٩ ، وغيرهما في كتب التراجم التي أشرنا إليها .

(٢) وهى مدينة الروم العظمى - عمرها ملك من ملوك الروم يقال له قسطنطين فسميت باسمه واسمها إسطنبول (معجم البلدان لياقوت الحموى ج ٤ / ٣٤٧ - طبعة بيروت) .

(٣) العقداق النماية ج ١ / ١٩٧ ، ٢١٩ .

لأى سبب هو في سوء الحال ؟ وقال : إنى أسقطته من نظرى لتركه طريقى ،
فنصح الشيخ له ولم يؤثر فيه النصيح ، ولما قاموا من المجلس قال الشيخ شمس
الدين خواجهزاده : ادن منى فدنا منه فقال : لا تتأثر من سوء الحال فإن
الطريق طريقك ، وسيكون لك شأن عظيم - وكان رحمه الله لا يملك إلا قيصا
واحدا ، وكان لا يقدر على شراء الكتاب حتى إنه كان يكتب كتابه بنفسه
على أوراق ضعيفة لو خصها ، ثم حصل العلوم وقرأ عليه الطلبة علم الأصول
والمعاني والبيان ثم درس بمدرسة « أغراس » ، ثم وصل إلى خدمة المولى
« خضر بك بن جلال » ، ثم صار معيدا لدرسه ، وحصل عنده علوم كثيرة
وهو في سن الشباب ، ثم تولى الإفتاء بمدينة بروسه .

تولييه القضاء :

لقد ولاه السلطان مراد خان قضاء « كستل » ، ثم أعطاه مدرسة يديرها
ويشرف عليها وهي مدرسة الأسدية بمدينة بروسه ، وبعد أن ذاع صيته
واشتهر بالعلم - تولى قضاء العسكر - وكان والده وقتئذ حيا فسمع أن ابنه
صار قاضيا بالعسكر فلم يصدق .

ثم أخيرا تولى الإفتاء بمدينة بروسا - وقد اختل رجلاه وبده اليمنى ،
وكان يكتب فتواه باليد اليسرى (١) .

بلوغه رتبة الاجتهاد :

قيل : إن المولى خواجهزاده كان إذا لم يجد حكم المسألة في الكتاب
أو السنة أو الإجماع اجتهد برأيه وربما تظهر له وجوه فيرجح واحدا منها ،

(١) الفتاوى النعمانية ج ١ / ٢٧٥ .

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه وشدة
ذكائه وفطنته .

مؤلفاته :

- ١ - التهمات .
- ٢ - حواشي على شرح المواقف .
- ٣ - حواشي على شرح هداية الحكمة .
- ٤ - شرح للطوالع بقى في المسودة .
- ٥ - حواشي على التلويح في المسودة ^(١) .

وفاته :

توفي رحمه الله سنة ٨٩٣ هـ ، ودفن بجوار السيد البخاري .

٢ - ومن شيوخه الشاهر وردى مصنفك :

وهو المولى علي بن محمود بن محمد بن مسعود بن محمود بن محمد بن محمد
ابن محمد عمر الشاهر وردى البسطامي الهروي الرازي العمري البكري الحنفي
المذهب ، الأصولي النحوي المفسر الأديب البحاثة الملقب بعلاء الدين
المعروف بمصنفك ، وذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثة سنه - ولد رحمه
الله سنة ٨٠٣ هـ ، وتفقه على المولى جلال الدين يوسف الأوبهي وعلى قطب
الدين الهروي ، وعين مدرسا بقرنيه ، ثم عرض له الصمم فرتب له السلطان
محمد الفاتح ثمانين درهما في اليوم .

(١) المرجع السابق .

ومن مصنفاته :

- ١ - شرح الإرشاد .
- ٢ - شرح المصباح .
- ٣ - شرح الباب .
- ٤ - شرح المطول .
- ٥ - حاشية على التلويح .

وفاته :

توفي رحمه الله سنة ٨٧٥ هـ ، ودفن في القسطنطينية (١) .

أقران السكراماسي :

منهم مصلح الدين مصطفى بن أوحى الدين البارحساري ، كان عالماً فاضلاً صالحاً - شريف النفس عالي الهمة كبير القدر عظيم الحرمه ، قرأ على علماء عصره - ثم وصل إلى خدمة المولى خواجا زاده - وتعلم عليه ثم صار مدرسا بمدرسة مراد باشا بمدينة القسطنطينية - ثم صار قاضيا لمدة عشر سنين - وكان فاضلاً في العلوم كلها - وقد اعترف علماء عصره بفضله ، ولاكنه لم يشتغل بالتصنيف ، وله رسالة في تجويز الفرار من الوباء ، وكانت سيرته في القضاء محموده - وطريقة مرضية ، وكان شجاعاً لا يخشى في الحق لومة لائم ولذلك كان الظلمة يخافون منه - توفي بمدينة قسطنطينية وهو قاض سنة ٩١١ هـ (٢) .

(١) انظر طبقات الاصوليين ٣/٤٥ ، ٤٦ .

(٢) الشقائق النعمانية ١/٣١٧ .

٢ - ابن الأشرف :

قرأ على خواجه زاده ، وكان يشهد له بالفضيلة التامة ، ثم قرأ على الطوسي وصار معيداً لدرسه واشتهرت فضائله في الآفاق - حتى إن بعض طلبة العلم تكلموا في البحث إلى الطوسي - ولم يشف غليلهم ثم ذهبوا إلى المولى المذكور فحل إشكالاتهم في أول كلامه حتى إنه يروي أنه ليس عنده مشكل أصلاً في مسألة من المسائل - وكان رحمه الله أعجوبة زمانه ونادرة أوانه .

حكى عنه أنه قال : أمرني والدي بحفظ ألفاظ متن من كل علم قبل أن أقرأ معانيها - فلما شرعت في قراتها وبلغت إلى مرتبة الاستخراج صار ما حفظته جميعاً معلوماً عندي دفعة واحدة - غير أنه مال إلى طريق التصرف والتحق بزمرة الصوفية - ثم رغب في السياحة^(١) .

٣ - المولى سراج الدين :

قرأ على علماء عصره ثم وصل إلى خدمة المولى خواجه زاده وصار معيداً لدرسه ثم صار مدرساً ببعض المدارس - وكان حافظاً لمسائل كثير من العلوم حتى شهد له خواجه زاده - وكان ماهراً في حفظ قصائد العرب .

مناصبه :

عين موقماً بالديوان العالي لمهارته في إنشاء السكتب ، وذلك في عصر السلطان محمد خان - توفي في شبابه ولم يذكر تاريخ وفاته^(٢) .

(١) المرجع السابق .

(٢) الفتائق النعمانية ج ١ / ٣٠٢ .

٤ — حاجى خليفة :

وهو العارف بالله عبد الله المشهور بحاجى خليفة - كان أصله من ولاية قسطنطيني - اشتغل بتحصيل العلوم ثم ارتحل إلى خدمة الشيخ تاج الدين إبراهيم بن بخشي - وكان متواضعاً صاحب أخلاق حميدة وآثار سعيدة - وسلك طريق التصوف وكان له مریدون - توفي سنة ٨٩٤ هـ (١) .

٥ — حماد الدين :

كان عالماً قاضياً - شديد الذكاء - تلقى العلم من علماء عصره - ثم وصل إلى خدمة المولى خواجه زاده وصار معيداً لدروسه - ثم صار مدرساً بمدرسة السلطان بايزيد ثم بمدرسة يالى كسرى ، ثم أخطاه السلطان محمد خان إحدى المدارس الثمان - ثم بعد ذلك ترك التدريس واعتزل الناس - ثم عاد مرة أخرى إلى التدريس بمدرسة بناها السلطان بايزيد خان - وتوفي سنة ٨٩٥ هـ (٢) .

٦ — محمد بن قراموز :

وهو محمد بن قراموز الشهير بمولى خسرو الفقيه الحنفي الأصولي المفسر - كان أبوه أميراً رومانيا ثم أسلم - أخذ العلوم المختلفة عن المولى برهان الدين حيدر الهروي مفتي البلاد الرومية - ولاح عليه النبوغ فأُسند إليه التدريس بمدرسة شاه ملك أدرنة ، ثم صار مدرساً بالمدرسة الحلبية ، ثم صار قاضياً للمسكر في زمن سلطنة محمد خان (محمد الفاتح) ابن مراد خان - وأسند إليه قضاء القسطنطينية ، وكذلك قضاء إسكندار وأيا صوفيا - وكان

(١) المرجع السابق ج ١ / ٣٩٢ .

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٣٠٠ .

السلطان محمد بجلة كثيرا ويقول لوزرائه : هذا أبو حنيفة زمانه - ومن مؤلفاته كتاب غرر الأحكام وشرحه درر الحكم في الفقه - وله مرقاة الوصول في علم الأصول وشرحه مرآة الأصول - وله حواش على التلويح . توفي سنة ٨٨٥ هـ ، بالقسطنطينية ونقل إلى مدينة بروسا حيث دفن بمدرسته^(١) .

٧ - حسن جلبي :

وهو حسن جلبي بن محمد شاه شمس الدين الفخاري الفقيه الحنفي الأصولي النحوي البياني المفسر ولد سنة ٨٤٠ هـ ، ببلاد الروم ونشأ بها واشتغل بتحصيل العلم على ملا نجر الدين وملا طوسي وملا خسرو - حتى برع واشتهر فكان عالما فاضلا محققا نحويا بصيرا بالمعاني والبيان واقفا على للفروع والأصول .

وقدم القاهرة سنة ٨٧٠ هـ ، فقرأ مغنى اللبيب في النحو على رجل مغربي وقرأ صحيح البخاري على بعض تلامذة ابن حجر العسقلاني - وعاد إلى بلاده فشرع في تعليم وتولى التدريس بالمدرسة الحلبية بأدرنه كما تولى التدريس بمدرسة أزيق ، ومن مصنفاته : حواشيه على التلويح في الأصول والمطول في البلاغة وحواش على تفسير البيضاوي . وتوفي سنة ٧٨٦ هـ بروسا^(٢) .

٨ - خطيب زاده :

وهو محمد محي الدين بن تاج الدين إبراهيم بن الخطيب المشهور بخطيب

(١) طبقات الاصوليين ج ٣ / ٥١ ، ٥٢ .

(٢) طبقات الاصوليين ج ٣ / ٥٥ .

زادة الفقيه الحنفى الأصولى - قرأ على أبيه تاج الدين وعلى علماء الدين
الطوسى - رحل فى سبيل نشر العلم إلى بلاد فارس والروم ، ولما جلس
السلطان سليم خان على عرش السلطنة ولده مدرسة محمود باشا بالقسطنطينية
وجعله قاضيا بمسكر (روم ليل) ثم عين قاضيا بالقسطنطينية ، ولما تقدمت
به السن وأحيل إلى التقاعد منحه السلطان سليم مائة درهم كل يوم ثم ارتحل
إلى كوتاهيه ، ومن مؤلفاته : حواش على شرح الوقاية لصدر الشريعة
ورسالة فى بحث الرؤية فى التوحيد ورسالة فى فضل الجهاد وتوفى سنة ٩٠١ هـ
بكوتاهية ودفن بها (ط . الأصوليين ج ٦١/٣ م ١١) .

مميزات هذا الكتاب

ومنهمـج المؤلف وما يؤخذ عليه

١ - مميزات الكتاب :

(أ) من مميزات هذا الكتاب كما هي طريقة الحنفية أنه يتبع القواعد الأصولية بذكر الفروع الفقهية التي تندرج تحتها ، وبذلك يرتبط الفقه بالأصول ارتباطاً وثيقاً شأن ارتباط الأصل بالفرع .

(ب) أنه شامل لجميع مباحث علم الأصول وقواعده مما أكسبه أهمية وقيمة علمية .

(ج) أنه مستمد من أم الكتب المعتمدة في أصول الحنفية مثل أصول البرهوى وتأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ، وشرح المنار لابن ملك ، وأصول السرخسي ، والتوضيح وشرحه التلويح وغيرها من أمهات الكتب .

(د) أنه اشتمل على ذكر آراء الشافعية وأقوالهم في المسائل الأصولية مما يعد مقارنة بين أصول الحنفية وأصول الشافعية .

(هـ) أنه محاولة منهجية ناجحة ونموذج رائع لمخطط مبسـر وسهل ، يعين طلاب العلم على حفظ وفهم أصول الحنفية ، مع الوقوف على أصول الشافعية .

٢ - منهج المؤلف في تأليف هذا الكتاب :

يمكن أن نبرز منهج المؤلف في النقاط الآتية :

١ - إن الناظر في كتاب الوجيز يرى أن المؤلف قد تأثر بالطابع العام للتأليف الأصولي في عصره ، فقد كان التأليف في ذلك العصر محصوراً في الأمور الآتية ، إما شرح المتن ، أو وضع للحواشي والتقارير ، أو اختصار للمطولات (١) .

فالمصنف سلك طريقة الاختصار فاختصر المطولات بعبارة وجيزة وبذلك تلتقى طريقته مع عنوان الكتاب .

٢ - إن المؤلف اهتم اهتماماً كبيراً بتحرير أصول الحنفية وتهذيبها وتنقيحها ، ملتزماً بطريقة الفقهاء أو الحنفية فلم يشذ عنها ، وعلى الرغم من ذلك لم يغفل أصول غير الحنفية ، بل إنه أشار إلى أصول الشافعية فكان هذا الصنيع بمثابة المقارنة الحيوية المفيدة .

ويقول الكراماسي في مقدمة كتابه الوجيز : فهذا ما قصده أضعف هباد الله يوسف بن حسين الكراماسي من تحرير أصول الحنفية مع الإشارة إلى أصول الشافعية (٢) .

٣ - من الجدير بالذكر أن المؤلف لم يقتصر على مجرد النقل عن سابقيه بل نراه يرجح الصحيح من الأقوال دون أي تعصب أو تحيز ، ومن هنا كانت له شخصية الباحث المحقق المدقق .

(١) انظر طبقات الاصوليين بتصرف ج ٣/٣ .

(٢) انظر كتاب الوجيز ص ١ قسم التحقيق .

٤ — أنه أمين في نقله فحينما أجده يمزو الكلام إلى كتاب معين من الكتب الأصولية ، كنت أبادر بالرجوع إلى نفس الكتاب فأجد الأمانة العلمية والدقة في نقل العبارة .

٥ — أنه استمد كتابه من أمهات الكتب الأصولية التي تعرضت لبيان أصول الحنفية مثل أصول البودوى وتأسيس النظر وأصول السرخسي وغيرها ؛ فقد لمست هذا بصدق عند التحقيق .

٦ — أنه قسم الكتاب إلى مراصد ومباحث حسبما رآه مناسباً ، فهو لم يكن تقليدياً من هذه الناحية ، بل رتب الكتاب ترتيباً منسجماً مع المباحث الأصولية .

وبعد : فهذه أبرز المساهمات في طريقة الكراماسي في تأليف هذا الكتاب ، وقد اكتفيت بهذا خفية الإطالة والله الموفق .

٣ — أم المأخذ على منهج المؤلف :

بالإحاطة على طريقة المؤلف وبعد عيياً أنه كان شحيحاً جداً في ذكر الأدلة والأمثلة ، وقد اعترف هو نفسه بذلك حيث قال في مقدمة الكتاب : « مع الإشارة إلى أصول الشافعية معرضاً عن الدلائل والمثال إلا نادراً » :

وهذا في نظري نقص كبير ، إذ أن الأمرين اللذين لم يعطهما حقهما من أحق وأولى الجوانب التي تحتاج إلى التركيز والتسليط مزيد من الأضواء عليهما .

وعلى كل حال فقد رأيت بعضاً من العلماء السابقين على المؤلف قد
سلك مسلكاً مثل الأسنوى في كتابه التمهيد والزهجاني في تخريج الفروع
على الأصول ، فلعله تأثر بمن سبقه من العلماء في ذلك .

وأنا قد قمت بدوري تجاه هذا الأمر فأكملت ما قصر فيه المؤلف من
الاستدلال والتثليل ، وأرجو الله تعالى أن ينفع به المسلمون عامة وطلاب
العلم خاصة ، وأن يثيبني على عملي هذا إنه نعم المولى ونعم النصير .

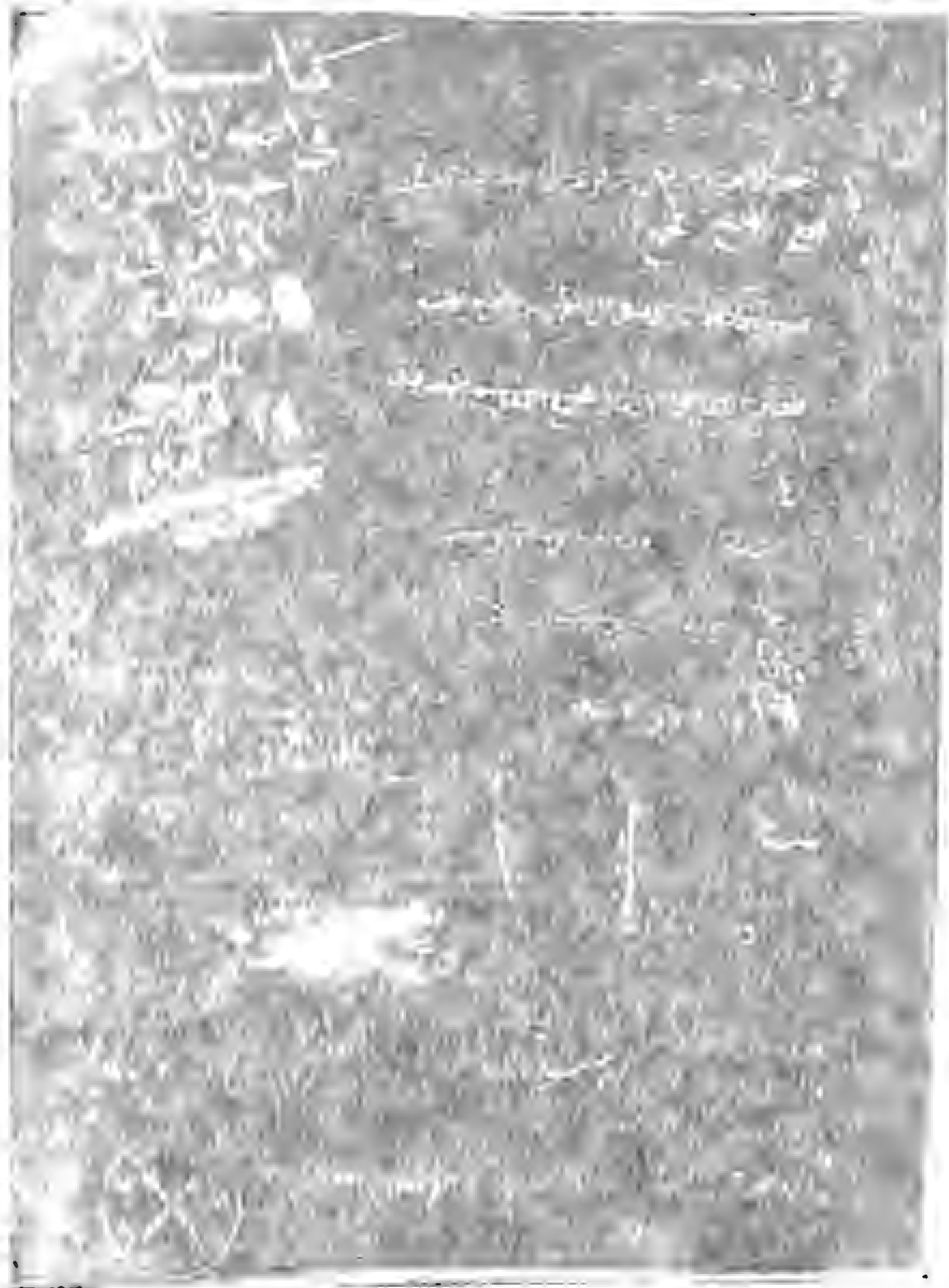
الفصل الثاني

التحقيق

—

—

—



[illegible]

4531

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

بريدك انت يا صديقي

لاستقامت زوجه قبل از ازدواج و بعد از آن

بسم الله الرحمن الرحيم

الى احوال الشايفين معرفت اجمع الرقيق والفقراء المذنبين

بہا اشتیاقاً ہر ایک شہیدِ اعلیٰ کو تبارک و تعالیٰ

بمقامه استحضار محترم به اطلاع می‌رساند که:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يوجد شيء في دواوينه سوى أسئلة وأجوبة

مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۵۷

١٥٥٠

... ..

... ..

...and the fact that the *Journal of Management Studies* is a leading journal in the field of management studies.

.....

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما هدانا إليه من أصول الأحكام ، ونصلي على نبينا محمد
سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه هداة الإسلام .

وبعد : فهذا ما قصدته أضعف عباد الله يوسف بن حسين الكراما من
من تحرير أصول الحنفية مع الإشارة إلى أصول الشافعية ، معرضاً عن الدليل
والمثال إلا نادراً فيما اشتدت الحاجة إليه ، تيسيراً للطالبيين لثواب رب العالمين
وسماه عنه اختتامه بإطفائه تعالى وجيزاً ، ونسأله أن يجعله بالقبول جديراً ،
ورتبته على (عشرة مراراً) (١) .

(١) في (ب) تقديم مراراً .

المرصد الأول

في المقدمة

وهي في حد أصول الفقه لقباً لعلم مخصوص

وهو أنه يُمكن به من معرفة الأحكام الشرعية الفرعية من الأدلة التفصيلية^(١).

ومضافاً إلى الفقه^(٢) وهو ما يستند إليه الفقه من المقدمات الكلية من حيث حصول الاقتدار بها^(٣) عليه ، وقيل : من الأدلة الأربعة الشرعية^(٤) الأحكام العملية الفرعية .

(١) وعرفه السكال بن الهمام بقوله : « إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه » (تيسير التحرير ج ١ / ١٤)
وأقول : إن تعريف السكال أكثر وضوحاً من تعريف المصنف ، إذ أن معرفة الأحكام تأتي بعد إدراك القواعد الأصولية وانطباقها على الأدلة التفصيلية ، ثم إن التصريح بالأدلة التفصيلية في التعريف نصريح بلازم يفهم ضمناً ؛ لأن المراد استنباط الأحكام تفصيلاً ، وهذا لا يكون إلا عن أدلتها التفصيلية .
وعرفه صدر الشريعة بقوله : العلم بالقواعد التي يتوصل إليها للفقه توصيلاً قريباً ، على وجه التحقيق ، (التلويح على التوضيح ج ١ / ٣١) وهذا التعريف قريب من تعريف ابن الهمام .

(٢) أي تعريف أصول الفقه باعتبار كونه مركباً إضافياً .

(٣) كذا في الأصل وفي ١ ، ب منها .

والسنة والإجماع والقياس .

تعريف الفقه :

والفقه عبارة عن التمكن الحاصل بها في معرفة الأحكام الشرعية
الفرعية عن أدلتها التفصيلية^(١) .

قاعدة علم الأصول : وهي المعرفة المذكورة^(٢) .

وموضوعه : وهو الكتاب والسنة والإجماع والقياس^(٣) . من حيث
استثناء الأحكام الشرعية لإيها واستنباطها منها .

(١) وعرفه البيضاوي بقوله : « العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من
أدلتها التفصيلية » (شرح الأسنوى ج ١ / ١٩) .

(٢) وهي معرفة الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية .
ويقول الأمدى : وأما غاية علم الأصول فالوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية
التي هي مناط للسعادة الدنيوية والآخرية .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام الأمدى ج ١ / ٦) .

(٣) أي أن موضوع الأدلة الشرعية المذكورة ، وهذا رأي جمهور
الأصوليين كالأمدى والكمال بن الهمام وغيرهما وهو الراجح ، ويرى صدر الشريعة
من الحنفية : أن موضوع الأدلة والأحكام الشرعية ، وقيل : إن موضوعه
الأحكام الشرعية فقط ، وقيل : الأدلة والترجيح والاجتهاد (راجع الإحكام
للأمدى ج ١ / ٦ ، تبينه التحرير ج ١ / ١٨ ، التلويح على التوضيح ج ١ / ٢٨ ،
إرشاد الفحول ص ٥ ، مذكرة الشيخ عبد الفتى عبد الخالق في تاريخ أصول الفقه)

المرصد الثاني

في أن للعالم صانعاً موجوداً واجباً لذاته

والا يلزم وجود الممكن بلا إيجاد^(١) ؛ لأن الإيجاد تال الوجود ، فإذا لا وجود له لا إيجاد له ، قديماً ، وإلا احتاج إلى محدث^(٢) فلا يكون صانعاً قادراً ، إذ لو كان موجباً لزم الترجيح بلا مرجح في اختصاص المحدثات بأوقاتها لحصول الموجب في جميع الأوقات ، أو تسلسل الشروط الحادثة ؛ لأن أثر الموجب لا يكون حادثاً إلا به ، حالاً^(٣) لأن قصد القادر لا يتعلق بالمجهول ، حياً لأنها صفة تقتضي صحة العلم والقدرة^(٤) أو هي عبارة عن صحتها ، مريداً وإلا يلزم في تخصيص المقدور^(٥) بوقت دون وقت تخصيص بلا تخصص ، سميماً بصيراً لعلاه بالمسموعات والمبصرات ، متكلاً لكونه مخبراً أمراً ناهياً^(٦) مرسلاً للرسول ، منزلاً لا يكتب مصداقاً لإياهم بالمعجزات تصديقاً

(١) انظر أصول الدين للبغدادي ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) له ولو كان محدثه أيضاً حادثاً لافتقر إلى محدث ثالث ، وهذا يؤدي إلى التسلسل إلى ما لا نهاية وهو محال وما أدى إلى المحال فهو محال ، وثبت باستحالة ذلك وجوب كون الصانع قديماً . (أصول الدين ص ٧٢) .

(٣) انظر أصول الدين ص ٩٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٥) في (١) المقدور .

(٦) ساقط من الأصل ومثبت في ١ ، ب

المرجع السابق ص ١٠٦ .

فعلياً بمنزلة التصديق القول ، وهم معصومون^(١) بعد الرسالة^(٢) عن الصغار المنفرة عمداً ، والكبيرة عمداً^(٣) ، وعن تعمد الكذب في (الأحكام)^(٤) ، وعما ينافي مقتضى المعجزة^(٥) .

إذ
أ
ت
،
ن
ن
ن
أ
أ

(١) العصمة وما يتعلق بها مسألة كلامية وليست من مسائل علم الأصول من وإنما تذكر في الكتب الأصولية لأنها من جملة ما يتوقف عليه علم الأصول جهة كون حجية السنة متوقفة على عصمة النبي ﷺ (تيسير التحرير ج ٢/ ٢٠) .

(٢) أما قبل الرسالة والنبوة فلا يتمتع عليهم المعصية كغيرة كانت أو صغيرة ، بل لا يتمتع عقلاً إرصاداً من أسلم وآمن بعد كفره كما هو قول القاضي الباقلاني وأكثر المحققين خلافاً للمعتزلة والشيعة ، وقد رجح الأمدى ما ذهب إليه القاضي ومن وافقه حيث قال : لأنه لا سمح قبل البعثة يدل على عصمتهم عن ذلك ودلالة العقل مبنية على التحسين والتقبيح العقلي وهذا باطل عند أهل السنة (تيسير التحرير ج ٢/ ٢٠ ، الأحكام للأمدى ج ١/ ١٢٨) .

(٣) انظر المرجعين السابقين .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) تيسير التحرير ج ٢/ ٢١ ، الأحكام للأمدى ج ١/ ١٢٨ .

المرصد الثالث

في مباحث تتعلق بالعربية

المبحث الأول

في الحقيقة والمجاز والصريح والكناية

الحقيقة : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب (١) ،
وهي لغوية (٢) وشرعية (٣) وعرفية (٤) .

(١) الظر كشف الامرار ج ١/٦١ ، التلويح على التوضيح ج ١ / ١٢٠ ،
شرح المنار لابن ملك ص ١٠٧ ، تيسير التحرير ج ٢/٢ .

(٢) هذه هي أقسام الحقيقة ، والسبب في انقسامها إلى هذا التقسيم هو أن
الحقيقة لا بد لها من وضع ، والوضع لا بد له من واضح فتي تميز نسبت إليه
فتكون لغوية إذا كان الواضح أهل اللغة ، مثل : لفظ الإنسان المستعمل في
الحيوان الناطق (كشف الامرار ج ١/٦١) .

(٣) إن كان واضعها الشارع كالمصلاة المستعملة في الأركان المخصوصة
(تيسير التحرير ج ٢ / ٢) .

(٤) إن تعارف عليها أهل العرف ، وتنقسم إلى عرفية عامة إن لم تكن من
قوم معينين كاللداية لذوات الأربع ، وإلى عرفية خاصة إن كانت من قوم معينين
كالرفع والنصب والجر بالنسبة للنحاة .

(شرح المنار لابن ملك ص ١٠٧ ، تيسير التحرير ج ٢/٢) .

متى يكون المشتق حقيقة ؟

والمشتق عند وجود المشتق منه حقيقة اتفاقاً^(١) ، وقبله مجازاً اتفاقاً^(٢) ،
وبعد وجوده مختلف فيه^(٣) .

هل يجوز إثبات اللغة بالقياس ؟

ولا يجوز إثبات اللغة بالقياس^(٤) ، وتعرف بالتواتر وبالأحاد .

-
- (١) انظر شرح الأسنوى ج ١/٢٠٥ ، الإحكام الأمدى ج ١/٤١ ، شرح
البدخشى ج ١/٤٠٢ ، فاللفظ ضارب حقيقة وقت وجود الضرب وكذلك مضروب .
(٢) المراجع السابقة ، فإذا قيل : ضارب لمن يضرب أو قيل : مضروب لمن
سيقع عليه الضرب مستقبلاً يكون هذا مجازاً .
(٣) والمذاهب في ذلك ثلاثة هي :

الأول : أنه مجاز مطلقاً سواء أمكن مقارنة كالضرب وغيره أو لم يمكن
كالإكلام وهذا ما اختاره البيضاوى .
والثاني : أنه حقيقة مطلقاً وهو مذهب ابن سينا وأبي هاشم وأبي علي
الجبائي .

والثالث : التفصيل بين الممكن وغيره فيكون مجازاً إن أمكن بقاؤه وأطاق
المشتق في غير وقت البقاء ، ويكون حقيقة إن لم يمكن بقاؤه في الوجود ،
فإطلاق متكلم ومحدث حقيقة باعتبار الماضى والحال مجاز باعتبار المستقبل .
والمراد من المشتق في هذا المقام اسم الفاعل واسم المفعول فقط .
(أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢/٢٣) .

(٤) وهذا رأى الحنفية وبعض المالكية ، ويرى القاضى أبو بكر الباقلانى
وابن سريج وكثير من الفقهاء وأهل العربية جواز إثبات اللغة بالقياس (انظر
فتح الغفار بشرح المنار ج ٢/١٦ ، الإحكام الأمدى ج ١/٤٣) .

وحكم الحقيقة ثبوت الموضوع له^(١) ، وسقوط المجاز عند إمكان الحقيقة .

والمجاز : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب بالملاقة^(٢) والقربة المانعة عن إرادة الحقيقة^(٣) (وهو لغوي وشرعي وعرفي)^(٤) .

وينقسم إلى مجاز مرسل علاقته غير المشابهة ، وإلى استعارة علاقته المشابهة^(٥) .

والاستعارة مصرحة إن صرح فيها اسم المستعار منه ومكنية إن ذكر اسم المستعار له .

والمصرحة تحقيقية إن تحقق معناه حساً أو عقلاً وتخييلية إن لم يتحقق ، والمصرحة أصلية^(٦) إن كان اللفظ المستعار اسم

(١) سواء كان خاصاً أو عاماً بمعنى ثبوت حكمه قطعاً كقوله تعالى : داركم واء (فتح الغفار ج ١ / ١١٨) .

(٢) كهدف الأسرار ج ١ / ٦١ ، ٦٢ ، شرح المنار ص ١٠٧ .

(٣) في ١ ، ب ط وضع له والمعنى واحد .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ١ ، ب .

(٥) وهذا التقسيم لعلماء البيان ، أما عند الأصريين فالاستعارة مرادفة للمجاز (فتح الغفار ج ١ / ١٢٨) .

(٦) النظر التلويح على التوضيح ج ١ / ١٦٠ ، ١٦١ .

جنس^(١) ، وإلا تبعية^(٢) ، وعلاقة المجاز المرسل^(٣) إما السببية والمسببية بين المعنى الحقيقي والمجازي ، أو السكينة والجزئية أو الإطلاق والتقييد أو العموم والخصوص ، أو المجاورة ، أو الحلول ، أو البدلية أو الأروم أو اتصاف المجازي بالحقبي فيما كان^(٤) ، أو فيما يؤول إليه^(٥) ، والمجاز لا يستلزم الحقيقة^(٦)

(١) التلويح على التوضيح ج ١/١٦١ .

(٢) وهي الاستعارة في الأفعال والأسماء المهتقة والحروف وسميت تبعية لأن الاستعارة إنما تقع فيها بتبعية وقوعها في المشتق منه كما تقول الحال ناطقة أي دالة فاستعير الناطقة للدالة بتبعية استعارة النطق للدلالة وكذا الاستعارة في الحروف ، فإن الاستعارة تقع أولاً في متعلق معنى الحرف ثم فيه كاللام مثلاً يستعار أولاً التعليل للتعقيب لأن التعقيب لازم للتعليل ، والمعلول يكون عقيب العلة فيراد بالتعليل التعقيب ، وهو أهم من أن يكون تعقيب العلة المعلول أو غيره ، ثم بواسطة استعارة التعليل للتعقيب يستعار اللام له مثل لدوا للموت وابتنوا للخراب ، فإنه لما كان الموت عقيب الولادة جعل كأن الولادة علة للموت إذ أن الموت واقع بعد الولادة قطعاً (التلويح ج ١/١٨٦) .

(٣) راجع أنواع علاقات المجاز في التلويح على التوضيح ج ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، فتح الغفار ج ١/١٢٨ ، تيسير التحرير ج ٢/٧ .

(٤) في النسخ المخطوطة وفي مكانه ، والصواب ما أثبتناه من التلويح ج ١/١٣٩ .

(٥) التلويح على التوضيح ج ١/١٣٩ .

(٦) اختلاف العلماء في استلزام المجاز الحقيقة ، فمنهم من أثبت ذلك ومنهم من نفى إمكان الأصح النفي ، والدليل على ذلك تجويز التجوز باللفظ لما يناسبه بعد الوضع قبل استعماله فيما وضع له ، أما الحقيقة فلا تستلزم المجاز اتفاقاً ، وذلك لجواز أن لا يستعمل اللفظ في غير ما وضع له (تيسير التحرير ج ٢/٢٠ ، إرشاد الفحول ص ٢٦) .

وهو أقرب فيما دار بينه وبين المشترك^(١) ، وهو واقع في اللغة ، وفي القرآن^(٢)

(١) اختلاف العلماء في أن اللفظ إذا دار بين أن يكون مجازاً أو مشتركاً هل يرجع المجاز على المشترك أو المشترك على المجاز فرجع قوم الأول وهذا ما اختاره المصنف ، ورجع آخرون الثاني

واستدل الأولون بأن المجاز أكثر من الاشتراك في لغة العرب فرجع الأكثر على الأقل ، وقد قال ابن جني : إن أكثر اللغة مجاز ، كما أن المجاز معمول به مطلقاً ، واحتج الآخرون بأن الاشتراك فوائده لا توجد في المجاز ، وفي المجاز مفسد لا توجد في المشترك فن فوائده المشترك أنه مطرد فلا يضطرب ، وأما مفسد المجاز التي لا توجد في المشترك فمنها احتياجه إلى الوضوح الشخصي والنوع ، أما المشترك فيمكن فيه الوضع الشخصي ولا يحتاج إلى النوع (راجع المسألة في إرشاد الفحول ص ٢٧) .

(٢) أولاً : وقوع المجاز في اللغة - وقد اختلف الأصويون فيه ، فنزه الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني وأثبتته الباقون واحتج المثبتون بأنه قد ثبت إطلاق أهل اللغة اسم الأسد على الإنسان الشجاع ، والمار على الإنسان البليد ، وإطلاق هذه الأسماء لغة مما لا ينسكرك ، وعند ذلك فيما أن يقال إن هذه الأسماء حقيقة في هذه الصور أو مجازية لاستحالة خلو الأسماء اللغوية عنهما ، ولا يجاز أن تكون حقيقة فيها لأنها حقيقة فيما سواها بالاتفاق فإن لفظ الأسد حقيقة في السبع ، ولو كانت حقيقة فيما ذكر لكان اللفظ مشتركاً ، ولو كان مشتركاً لما تبادر إلى الذهن عند الإطلاق البعض دون البعض ، فتعين أن تكون مجازية ثم إن أهل الأعصار لم تزل تتناقض في أقوالها وكتبها من أهل الوضع تسمية هذا حقيقة وهذا مجاز ، وقد استدل النافون بأدلة ضعيفة (انظر الأحكام الالمدى ج ١/٢٢ ، ٢٤) .

ثانياً : وقوع المجاز في القرآن وقد اختلف في ذلك فنزه أهل الظاهر والرافضة وأثبتته الباقون (تيسير التحرير ج ٢/٢١ ، ٢٢ ، الأحكام الالمدى

وفيه ألفاظ معربة ، وإن نفاه الآ كثرون^(١) . وإنما يتصف اللفظ بالحقيقة والمجاز بعد الاستعمال^(٢) ، واتفاق الفقهاء على جواز التجوز في الألفاظ الشرعية ، إذا وجدت بينها الاتصالات المعتبرة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في الألفاظ الموضوعة .

ومن حكم المجاز ثبوت ما أريد باللفظ خاصاً^(٣) كان أو عاماً^(٤) ، خلافاً لبعض أصحاب الشافعي^(٥) ، ووجوب المصير إليه عند كون الحقيقة متعذرة

-
- (١) انظر الإحكام الأمدى ج ١/ ٢٨ ، وقد ذكر المذاهب وأداتها .
(٢) أما قبله فاللفظ ليس حقيقة ولا مجازاً لا تنفاه جنس تعريفى الحقيقة والمجاز وهو المستعمل (تيسير التحرير ج ٢/ ٢٠) .
(٣) كقوله تعالى : (أو لامستم النساء) فإن المراد منه الجماع وهو خاص .
(٤) كاللفظ الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنه - وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين » ، فلا خلاف في أن حقيقة الصاع ليست مرادة ؛ لأن يبيع نفس الصاع بالصاعين جائز ، وإنما المراد ما يحله بطريق إطلاق أمم المحل على الحال ، ثم لأنه جنس محلى بأل فيستفرق جميع ما يحله من الماطعون وغيره (شرح المنار لابن مالك ص ١٠٨ ، ١٠٩) .
وأقول : إن هذا مبني على أن المجاز يعم وهذا رأى الحنفية .
(٥) فإنهم يرون أن المجاز لا عموم له ، وحجتهم أن الأصل في الكلام الحقيقة وإنما يثبت المجاز لضرورة التوسعة في الكلام ، والثابت بالضرورة يقدر بقدرها فلا يصار إلى العموم فيه (شرح المنار ص ١٠٨) .

والشافعي هو : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن مناف (جد الرسول صلى الله عليه وسلم) ، ولد رضي الله عنه سنة ١٥٠ هـ ، ولشأ بمكة وحفظ القرآن =

أو مبهجورة ، وكونه خائفاً عن الحقيقة ^(١) في حق التكلم ^(٢) عند أبي حنيفة ^(٣) ،
فلا تتوَلَف صحته على صحة الحقيقة ، وعندهما في الحكم ^(٤) فلا يصح مجاز
ما لا يصح حقيقة .

ومن ^(٥) حكم الحقيقة والمجاز معاً استحالة اجتماعهما مراداً كل منهما

== وهو ابن سبع سنين ، ومن مؤلفاته الأمل والرسالة وتوفي سنة ٢٠٤ هـ (طبقات
الأصوليين ج ١/١٣٢ ، ورسالة الجنان ج ٢/١٣) .

(١) هذا باتفاق العلماء ، ومعنى خاف عن الحقيقة : أى فرح لها .

(٢) اختلفوا في أن الخلفية هل هى في حق التكلم أو في حق الحكم على
اللعن الذى ذكره المصنف ، فعند أبي حنيفة الخلفية في حق التكلم حتى يكفى في
صحة اللفظ من حيث العربية سواء صح معناه أم لا ، فمثلاً : قول القائل : هـ هذا
ابنى ، لعبد معروف النسب مجاز اتفاقاً إن كان أصغر منه سناً ، وإن كان أكبر
منه فعنده مجاز يثبت به المعتقد لصحة اللفظ ، وعندهما لغو لاستحالة المعنى الحقيقي
(التلويح ج ١/١٥٥) .

(٣) هو النعمان بن ثابت التيمى الكوفي أبو حنيفة صاحب المذهب الحنفى -
أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ ، ومن مؤلفاته
هـ الخارج في الفقه ، رواه عنه أبو يوسف . وقال الشافعى في حقه : الناس هيال
في الفقه على أبي حنيفة ، توفي رحمه الله سنة ١٥٠ هـ (طبقات الأصوليين
١٠٦/١ وما بعدها) .

(٤) أى الحكم الذى ثبت باللفظ بطريق المجاز كشبوت الحرية باللفظ هـ هذا
ابنى ، خلف عن الحكم الذى يثبت بهذا اللفظ بطريق الحقيقة كشبوت البهية
مثلاً (التوضيح على التنقيح ج ١/١٥٤ ، ١٥٥) .

(٥) في نسخة (ب) هو الصواب ما أثبتناه .

بلفظ واحد^(١) في وقت واحد عندنا^(٢) والمحققين من أصحاب الشافعي^(٣) ،
خلافاً له وعامة أصحابه^(٤) ، وما ظن في الجمع بينهما فن باب عموم المجاز^(٥)

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) أي عند الحنفية .

(٣) وعلى هذا الرأي جمع من المعتزلة ومنهم : أبو هاشم وكذلك عامة علماء
اللغة العربية .

(٤) ومنهم في الرأي للقاضي الباقلاني وبعض المعتزلة كالقاضي عبد الجبار
وأبي علي الجبائي ، فقد أجازوا استعمال اللفظ في المعنيين الحقيقي والمجازي حال
كونهما مقصودين بالحكم إلا في حالة عدم إمكان الجمع بينهما وذلك مثل الفعل
أسراً وتهديداً فإن الأمر يقتضي طلب الفعل والتهديد يقتضي الترك فلا يجتمعان ،
ويرى الغزالي وأبو الحسين البصري صحة استعمال اللفظ فيهما عقلاً لا لغة ، وقد
رجع السكال بن المهام هذا للرأي بشرط أن يكون في غير المفرد (تيسير التحرير
ج ٢ / ٣٧) .

وقد ذكر صدر الشريعة بعض التفريعات على رأي الحنفية منها أنه لا يراد غير
الخنز بقوله عليه السلام : د من شرب الخمر فاجلدوه ، لأنه أريد بهما ما وضعت له ،
وكذلك لا يراد المس باليد بقوله تعالى : (أو لامستم النساء) لأن الوطء وهو
المجاز مراد بالإجماع (التوضيح على التنقيح ج ١ / ١٦٥ ، ١١٦) .

(٥) ومثال ذلك : إذا حلف شخص أن لا يضع قدمه في دار فلان فإنه
يحنث إذا دخلها ماشياً كان أو راكباً ، حافياً كان أو متنعلاً ، والدخول حافياً
هو المعنى الحقيقي والباقي بطريق المجاز فيحنث في المواضع كلها لعموم المجاز
لا لعموم الحقيقة ولا للجمع بين الحقيقة والمجاز (أصول المرخصي ج ١ / ١٧٤ ،
١٧٥ ، التوضيح ج ١ / ١٦٦ ، ١٦٧) .

وكون العبرة للحقيقة اتفاقاً عند استوائهما في الاستعمال^(١)؛ وأما عند أغلبية استعمال المجاز، فالعبرة للحقيقة عند أبي حنيفة^(٢)، وعندهما للمجاز^(٣)، ثم إن الحقيقة تترك إلى المجاز بالعادة^(٤). (وبدلالة محل الكلام بأن تتعذر الحقيقة فيه)^(٥)، وبدلالة معنى يرجع إلى المتكلم^(٦) كما في يمين الفور^(٧)،

(١) أي بلا مرجح يرجح أحدهما على الآخر وعلى ذلك يتمين إرادة الوطء من قوله تعالى: (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم) لأنه المعنى الحقيقي للنكاح وهو هنا يمكن مع المجاز الذي هو العقد، ولذلك تحرم مزاينة الأب على فروعه بالنص، وأما حرمة المعقود له عليها عقداً صحيحاً عليهم (أي الفروع) فثابت بالإجماع (تيسير التحرير ج ٢/٥٠).

(٢) راجع تيسير التحرير ج ٢/٥٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) أصول المرخمى ج ١/١٩٠، وقد ذكر المرخمى ما تترك به الحقيقة وهو خمسة أنواع. أولها: ما أشار إليه المصنف.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وهذا هو النوع الثاني كما ذكره المرخمى. وقد مثل له بما إذا حلف شخص أن لا يأكل لحماً فأكل لحم السمك أو الجراد لم يحنف في يمينه؛ لأنه أطلق اللحم في لفظه ولحم السمك أو الجراد لا يذكر إلا بقريته فكان قاصراً فيما يتناوله اسم مطلق اللحم، فكان بمنزلة صلاة الجنازة، فإنه قاصر فيما يتناوله مطلق اسم الصلاة من حيث إنه لا يذكر إلا بالقريته فلا يتناوله الاسم بدون القرينة.

(٦) انظر فتح الغفار ج ١/١٤٠.

(٧) يمين الفور هي اليمين المؤبدة لفظاً المؤقتة معنى، والفور في الأصل مصدر فارت القدر إذا غلبت، واستعمل للمرة فسميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث، فيقال: رجع فلان من فوره أي من ساعته من قبل أن يسكن،

وبدلالة اللفظ في نفسه^(١) بأن ينبىء عن كمال بعض ما يتناوله وضعاً ،
أو عن نقصانه بما أخذ اشتقاقه عند إطلاقه عنده رحمه الله ، وعندهما ينصرف
إلى السكامل كالأول وبدلالة سياق^(٢) الكلام ، وقد يتعذر المعنى الحقيقي
والمجازى معاً^(٣) كقوله لامرأته وهي أكبر سنّاً أو معروفة النسب هذه
بنى ، فلا يثبت المنسب حقيقة^(٤) ولا التحريم مجازاً^(٥) .

فلو قال قائل لزوجته : إن خرجت فطابق ، عقيب تهيبها للخروج فلا يثبت
بمخرجها بعد ساعة (فتح الغفار بتصرف ج ١ / ١٤٠ ، ١٤١) .

(١) راجع أصول المرخسى ج ١ / ١٩٢ ، فتح الغفار ج ١ / ١٣٧ .

(٢) انظر فتح الغفار ج ١ / ١٤ ، أصول المرخسى ج ١ / ١٩٢ .

(٣) فتح الغفار ج ١ / ١٣٨ .

(٤) لأن المعنى الحقيقي إما أن يثبت مطلقاً في حقه وفي حق من اشتهر النسب
منه أى تكوّن دعواه معتبرة في حقهما فيثبت النسب منه وينتفى عن اشتهر منه
وهذا لا يمكن لأنه يثبت عن اشتهر منه أو في حق نفسه فقط من غير أن ينتفى
عن اشتهر منه ، وإما أن يثبت في حق نفسه فقط بأن يثبت منه من غير أن ينتفى
عن اشتهر منه وهذا مقعذر ؛ لأن الشرع يكذبه لاشتهاره من الغير ، وبذلك
لا يمكن إثبات النسب حقيقة (التوضيح ج ١ / ١٨٠) .

(٥) لأن التحريم الذى يثبت بلفظ هذه بنى ، مناف لمالك النكاح فلا يكون
حقاً من حقوق الزوج ، وبيان ذلك : أنه إن ثبت التحريم بهذا اللفظ فلا يخلو
إما أن يثبت التحريم الذى يقتضى صحة النكاح السابق أو التحريم الذى لا يقتضيهما ،
والثانى منتفى ؛ لأنه لو قال لأجنبية معروفة النسب : هذه بنى ، يكون لغواً ،
ومن ذلك نعلم أنه إن ثبت التحريم فإنه يثبت التحريم الذى يقتضى بطلان النكاح
السابق ، فكيف يثبت به التحريم الذى هو حق من حقوق الزوج الثابت بالنكاح ؟
والحاصل أن التحريم الذى هو فى وسعه لا يصلح له اللفظ ، والذى يصلح له

والصریح : ما ظهر منه المراد ظهوراً تاماً بالاستعمال^(١) .

وحكمه : تعاق الحكم بهين الكلام ونفسه ، وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن العزيمة والنية حقيقة كان أو مجازاً^(٢) .

والكناية : ما استتر المراد منه بالاستعمال^(٣) ، وحكمها أن لا يوجب العمل بها إلا بالنية أو دلالة الحال^(٤) حقيقة كانت أو مجازاً فالأصل في

اللفظ ليس في وسعه ، فلا يصح منه إثبات التحريم بهذا اللفظ (التلويح ج ١ / ١٨٠) بتصرف .

(١) إنما ذكر لفظ الاستعمال ، في تعريف الصريح لتمييزه عن المفسر والنص ، إذ الفرق بين الصريح وبين كل من المفسر والنص أن الصريح يمتاز بكثرة الاستعمال (كشف الاسرار ج ١ / ٦٥) .

(٢) لأن المعتبر في الصريح ظهور المراد منه بكثرة الاستعمال ، ومثال الحقيقة قول القائل : دأبت حر وأنت طاق ، فإنهما حقيقتان شرهيتان في إزالة الرق والنكاح صريحتان فيهما ، وهذا إنما يصح إذا كان القائل مالكا للعبد والنكاح . ومثال المجاز : هو نفس المثال السابق ؛ لأنه يجوز أن يكون كل واحد منهما مثالا للحقيقة والمجاز باعتبارين لأنهما مجازان لغويان في إزالة الرق والنكاح ؛ لأن وضعهما في اللغة ليس كذلك وهما صريحتان في ذلك المدلول المتعارف (شرح المنار لابن ملك ص ١٦٥) .

٣ الظر شرح المنار لابن ملك ص ١٦٥ .

(٤) لأن في المراد الكناية معنى التردد فلا تكون موجبة للحكم ما لم يزل ذلك التردد بدليل يقتضيهما ، وعلى هذا سمي الفقهاء لفظ التحريم والبيّنونة من كنايات الطلاق وهو مجاز عن التسمية باعتبار معنى التردد فيما يقصلي به هذا اللفظ حتى لا يكون مأملاً إلا بالنية ، فسمى كناية من هذا الوجه مجازاً ، أما إذا انعدم

الكلام هو الصريح^(١) ، ويظهر التفاوت في الإقرار بالأسباب الموجبة
(للعقوبة فإنها لا توجبها إلا بالصريح)^(٢) .

التردد بنية الطلاق فاللفظ حامل في حقيقة موجبه حتى يحصل به الحرمة واللينونة
(أصول المرخمى ج ١ ص ١٨٩) .

(١) لأنه موضوع الإفهام ، والصريح هو التام في هذا المراه ، لأن الكتابة
فيها قصور باعتبار الاشتباه فيما هو المراد ، ولهذا قالوا : إن ما يدرا بالهجات
لا يثبت بالكتابة ، حتى إن المقرر على نفسه ببعض الأسباب الموجبة للعقوبة
لا يعاقب إلا إذا ذكر اللفظ صريحاً .
(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

(م ٢ = الوجيز)

المبحث الثاني

في الخاص والعام والمطلق والمقيد

الخاص : ما وضع لمعلوم واحد كزيد ، أو متعدد كإنسان محصور أو غير محصور ولكن غير مستغرق لما يصلح له بوضع واحد (١) .
وحكمه : أن يوجب تناول الحكم لما وضع له قطعاً بمعنى عدم الاحتمال الناشئ عن الدليل (٢) .

(١) نلاحظ أن المصنف أدخل الجمع المنكر تحت الخاص حيث قال : أو غير محصور ولكن غير مستغرق لما يصلح له
وهذا بناء على رأى بعض العلماء في أن الجمع المنكر من قبيل الخاص وأنه ليس بعام - والمسألة خلافية ، فمن العلماء من يرى أن الجمع المنكر عام ، ومنهم من يرى أنه ليس عاماً بل خاص ، ومنهم من يرى أنه واسطة بين العام والخاص (انظر تفسير التحرير ج ١/٢٠٥ ، الإحكام الأمدى ج ٢/٥٧ ، واختار الأمدى أن الجمع المنكر يدخل تحت الخاص) ، فتح الغفار ج ١/٩٨ .

وأقول : إن الجمع المنكر ليس من قبيل للعام لأنه لا يستغرق جميع ما يصلح له دفعة واحدة وليس من قبيل الخاص لأن الخاص هو ما وضع لواحد أو متعدد محصور والجمع المنكر وضع الكثير غير محصور - فالأصح أن الجمع المنكر واسطة بين العام والخاص ، ولهذا كان تعريف المصنف غير مانع من دخول غير المعروف وهذا بعد عيباً في التعريف ، وعلى ذلك لا نرضيه كأساس لمبحث الخاص ، والذي نختاره تعريفاً للخاص هو : أنه اللفظ الموضوع للدلالة على معنى واحد أو متعدد محصور ، فيخرج العام لأنه وضع الكثير غير محصور مستغرقاً لجميع ما يصلح له كما يخرج الجمع المنكر لأنه وضع متعدد غير محصور دون استغراق لجميع ما يصلح له .

(٢) انظر فتح الغفار ج ١/١٨ .

والعام : ما وضع وضماً واحداً لمتعدد غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له (١) .

وحكمه : أن يوجب الحكم في كل ما تناوله قطعاً (٢) عند هامة أصحابنا وظناً (٣) عند الشافعي ، وأبي منصور (٤) وسائر مشايخ سمرقند (٥) من أصحابنا فعندنا لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس (٦) ما لم يخص بقطع ، وعندهم

ويبنى على كون الخاص يتناوله الخصوص قطعاً أنه المراد بالقرء في قوله تعالى : د ثلاثة قرء ، الحيض ، لأنه لو حمل على الأطهار كان الاعتداد بقرءين وبعض الثالث ، ولو حمل على الحيض كان التبرص بثلاثة قرء كوامل ، واسم الثلاث موضوع لعدد معلوم لغة لا يحتمل النقصان ، ففي حمله على الأطهار ترك اللفظ الثلاث فيما هو موضوع له لغة (أصول السرخسي ج ١/ ١٢٨) .

(١) انظر التوضيح ج ١/ ٥٩ .

(٢) أي بحيث يقطع الشبهة عند الحنفية وذلك لزوم معنى اللفظ له قطعاً حتى يظهر خلافه من تخصيص في العام .

(٣) لأنه يحتمل التخصيص ومع الاحتمال لا يثبت القطع ، وقد شاع أنه مأمون عام إلا وقد خص .

(٤) وهو محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي من أئمة الكلام ، ولقبته إلى ماتريد ، حجة بسمرقند ، تفقه على أبي بكر الجوزجاني ، وكان له رأى وسط بين المعتزلة ، والاشعرية في القول بحسن الأفعال وقبحها من مؤلفاته كتاب المقالات ، وبيان أوهام المعتزلة - توفي بسمرقند سنة ٥٣٣ هـ : (أصول الفقه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل ص ١١٥) .

(٥) انظر فتح الغفار ج ١/ ٨٦ .

(٦) وعلى ذلك فلا يجوز تخصيص قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) . بالقياس وخبر الواحد ، وأصله إن تركها على الذبيحة ناسياً فحلى وعامداً لا تعل .

يجوز^(١) فإذا تعارض العام والخاص في قدر ما تناولاه، إن تأخر العام ينسخ عندنا^(٢)، وإن تأخر الخاص ينسخ العام موصولاً^(٣)، وينسخه عندنا موصولاً في ذلك القدر فيكون العام المنسوخ بالخاص^(٤) قطعاً لا ظنياً كالعام المخصوص^(٥)، فلا يصح تعليل العام المنسوخ بالخاص بالقياس^(٦)، كما يصح

(١) أي عند الشافعية وأبي منصور ومشايخ سمرقند يجوز تخصيص العام بالظني، وقد قال الشافعي بحل متروك التسمية تخصيصاً للآية بخبر الواحد، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «المسلم يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم، وقياماً للأعمد على الناسي لعمول الأمة كلها وهو كونها في القلب (راجع فتح الغفار ج ١/ ٨٨)».

(٢) ومثال نسخ الخاص بالعام حديث العربيين المفيد لطهارة بول ما يؤكل لحمه، فالحديث خاص ونسخ بقوله عليه الصلاة والسلام: «استنزهوا من البول» المفيد لنجاسته فإنه عام لأنه محلي بلام الجنس فيكون متنازلاً لكل بول فسكان ناسخاً لطهارة بول ما يؤكل لحمه.

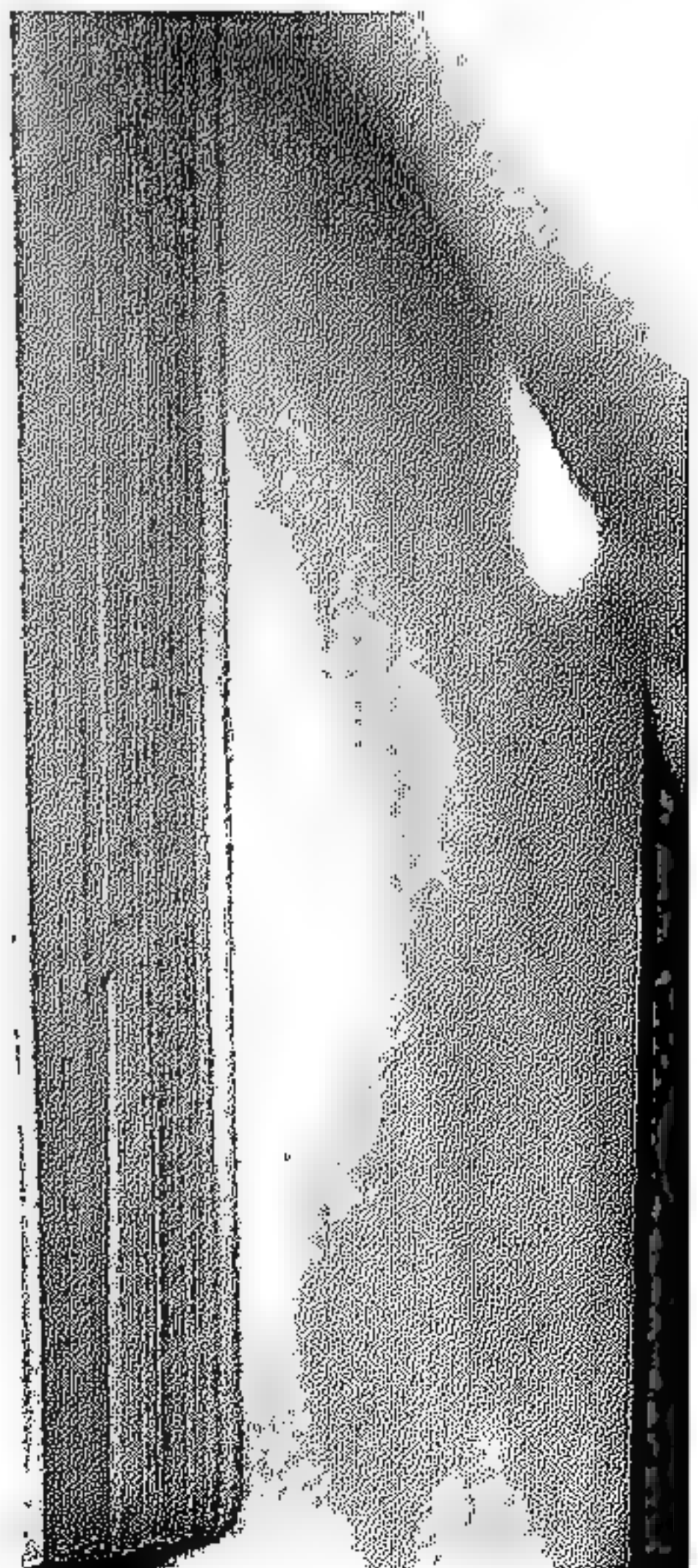
(فتح الغفار ج ١/ ٨٧) .

(٣) راجع فتح الغفار ج ١/ ٨٧ .

(٤) أي يكون قطعياً في الباقي لأن النسخ يكون في قدر معين ولا يكون الخاص ناسخاً للعام بالكلية .

(٥) انظر التوضيح ج ١/ ٧٦ .

(٦) كاستثناء لأنه لا يقبل التعليل من ناحية كونه غير مستقل بنفسه، فلو قلنا: إن العام المنسوخ بالخاص يقبل التعليل للزم من ذلك تقديم القياس على النص، إذ أخرج به شيء عما بقي من أفراد العام، كما أن التعليل يؤدي إلى إثبات المعارضة بين النص والعملة المستنبطة بالرأي والرأي لا يكون معارضاً للنص . (راجع هذا في التوضيح ج ١/ ٨١ ، ٨٢ ، أصول السرخسي ج ١/ ١٤٩) .



تعليل العام المخصوص بالخاص به بعد تخصيصه^(١) بقطع مثله عندنا ، وإن لم يعلم التارخ يحمل على المقارنة ، ويثبت عندنا حكم التعارض^(٢) في ذلك القدر ، وعند الشافعي ومالك^(٣) يخص العام بالخاص^(٤) ، علم تقدم أحدهما ، أو جهل .

والعام المخصوص بالكلام المستقل يصير ظنياً عندنا^(٥) ، فيجوز تخصيصه عندنا بخبر الواحد والقياس^(٦) ، كما يجوز قبل التخصيص أيضاً عند الشافعي ، والعام المخصوص (المستقل بالعقل)^(٧) يبقى قطعياً^(٨) كما

(١) انظر أصول السرخسي ج ١/١٤٩ .

(٢) راجع فتح الغفار ج ١/٨٩ ، وفائدة حمله على المقارنة هو ألا يحمل تخصيصاً وهذا يمنع من كونه نسخاً لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح .

(٣) وهو مالك بن انس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة ، وإليه ينسب المالكية - ولد بالمدينة عام ٥٩٣ هـ ومهر في الفقه والحديث ، تقلد عليه القاضي عياض ، ومن مصنفاته الموطأ ورسالة في الاقضية ، ورسالة في إجماع أهل المدينة ، وتوفي عام ١٧٧ هـ (طبعات الأصوليين ج ١/١١٨) .

(٤) راجع فتح الغفار ج ١/٨٧ ، وسبب قولهما بتخصيص العام بالخاص هو أن الخاص قطعي الدلالة عندهم والعام ظنيها فلا يقوى على نسخ الخاص .

(٥) انظر فتح الغفار ج ١/٩٠ ، التوضيح ج ١/٨٢ .

(٦) التوضيح ج ١/٨٢ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٨) قوله : المستقل بالعقل يبقى قطعياً ، لأنه في حكم الاستثناء لكنه حذف

الاستثناء اعتماداً على العقل ، ومثال ذلك :

كان قبل التخصيص ، والعام المخصوص بمستقل بالحس^(١) ، أو العادة^(٢) ، أو نقصان بعض الأفراد^(٣) ، أو زيادة بعضها^(٤) لا يبقى قطعياً ، بل يصح ظنياً كالمخصوص بكلام مستقل عندنا .

== قوله تعالى : (خالق كل شيء) فإنه يعلم ضرورة أن الله تعالى مخصوص منه ، وأيضاً تخصيص الصبي والمجنون من خطابات الشرع من هذا القبيل . ولا يقال : إن قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ... الآية) ونظائره دليل فيه شبهة (التوضيح ج ١/٧٩) .

(١) مثل قوله تعالى : (وأوتيت من كل شيء) حكاية لما قاله المدهد من ملكه سبأ ، فإن الذي يدركه الناس ويحسه العقلاء أنها لم تهبط شيئاً عما كان في يد سليمان من الأشياء .

(٢) أو العرف ومثاله ولو حلف شخص لا يأكل وكان العرف في بيئته يقصر اللفظ على بعض الأنواع فإن العموم يخص بما يكون متعارفاً ، وبالاختلاف العادات بحسب الأزمنة والأمكنة ، وقد خصه أبو حنيفة برأس البقر ، والغنم ، والإبل ، وعلى ذلك لا يحلف الخائف إلا إذا أكل رأساً من بقر ، أو غنم ، أو إبل .

(التوضيح بتصريف ج ١/٧٧) .

(٣) أي نقص المعنى في بعض الأفراد فلو قال : كل ملوك لي حر فإنه لا يدخل فيه المكاتب لنقصان الملك لأنه ملوك رعية لا هذا ، ولهذا كان أحق بكسبه .

(٤) أي زيادة المعنى في بعض الأفراد كما إذا حلف لا يأكل فاكهة ولم ينو فاكهة معينة ، فإنه لا يحث بأكل الرطب والعنب والرمان عند أبي حنيفة ، لما في هذه الأنواع من التغذي ، وهو معنى زائد على التفهيم - أي التلذذ والتنعيم - وهذا تعليل غير سليم ؛ لأن ما فيها من التغذي لا يمنع ما فيها من التفهيم الكامل . (التوضيح ج ١/٧٨ بتصريف) .



والعام المقصود على بعض ما يتناوله ^(١) بكلام غير تام بنفسه لتعلقه
بصدره كالاستثناء ^(٢) ، والشرط ^(٣) ، والصفة ^(٤) ، والغاية ^(٥) ، وبديل البعض
عند بعضهم يبقى كما كان قبل القصر كالمخصوص بالعقل ^(٦) ، ويكون
حقيقة في الباقي لا مجازاً ^(٧) ، أما العام المخصوص بمستقل كلام ، أو غير
كلام ^(٨) ، فإنه مجاز من حيث إطلاق اسم الكل على الجزء ^(٩) وحقيقة من
حيث تناول لفظ العام له ^(١٠) .

(١) يسمى تخصيصاً عند الشافعية ، أما عند الحنفية فليس بتخصيص إذا كان
بغير مستقل .

(٢) المتصل كقوله تعالى : (من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه
مطمئن بالإيمان) .

(٣) وهو يرجب قصر صدر الكلام على بعض التقادير مثل قول القائل :
(أنت طاق إن دخلت الدار) فصدر الكلام مقصور على الدخول .

(٤) وتوجب القصر على ما يوجد فيه الصفة ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام :
وفي الغنم السائمة الزكاة ، فالصفة قصرت العام على الأفراد التي اتصفت بصفة الصوم .

(٥) وهي توجب القصر على البعض الذي جعلت الغاية حداً له مثل قوله
تعالى : (ثم آمنوا بالصيام إلى الليل) . وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا
قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) .

(٦) انظر القوضي ج ١ / ٧٩ .

(٧) المرجع السابق ص ٧٨ .

(٨) غير الكلام هو العقل والحس والمادة ونقص بعض الأفراد ، وزيادة
المعنى في بعض كما سبق بيانه .

(٩) أي من حيث إنه مقصور على الباقي .

(١٠) أي للباقي ، وراجع التوضيح ج ١ / ٧٩ .

ألفاظ العموم :

والألفاظ الموضوعية للعموم^(١) أسماء الأجناس المعرفة بتعريف اللام الاستغراقية ، أو بتعريف الإضافة للاستغراق^(٢) ، والموصولات التي أريد بها معنى الاستغراق^(٣) والجموع المعرفة باللام الاستغراقية^(٤) ، أو بتعريف الإضافة^(٥) ، وأسماء الشرط^(٦) والاستفهام معاً^(٧) ، وأسماء الشرط

(١) ألفاظ العموم قسمان :

الأول : عام بصيغته ومعناه .

الثاني : مفرد بصيغته عام بمعناه .

ومثال الأول : الرجال والنساء والمسلمين .

مثال الثاني : القوم والجن والإنس . (أصول البرهاني ج ١/ ١٥١) .

(٢) كقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) . وقوله عليه

الصلاة والسلام : (مظل الغنى ظلم) .

(٣) كقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن) الآية

وقوله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلك) .

(٤) كقوله تعالى : (إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات) .

(٥) كقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم) ، وقوله تعالى : (يا قومنا

أجيبوا داعي الله) .

(٦) كن ، وما ، وأي كقوله تعالى : (لن شهد منكم الشهر فليصمه) ،

وقوله تعالى : (وما تنفقوا من خير يوف إليكم) ، وقوله تعالى : (أيأما تدعوا

فله الأسماء الحسنی) .

(٧) كن ، وماذا ، ومتى ، وأين كقوله تعالى : (ماذا أراد الله بهذا مثلا) .

وقوله سبحانه : (متى نصر الله) ، وقوله تعالى : (أين ما كنتم تدعون من دون

الله) .

والنكرة في سياق النفي^(١) ، وفي سياق الشرط^(٢) المثبت ، والنكرة الموصوفة بصفة عامة^(٣) .

وأى نكر تعم بالصفة ، والأصل في النكرة أن تكون خاصة^(٤) .
وتكون مطلقة في الإنشاء^(٥) ، ويثبت بها واحد مجهول عند السامع إذا كانت في الأخبار^(٦) ، والأصل فيها إذا أعيدت نكرة أن تكون غير

(١) أو النهي مثال النكرة في سياق النفي قوله عليه الصلاة والسلام :
« لا وصية لوارث » ، ومثال النهي قوله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات)
وقوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم) .

(٢) كقوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) .

(٣) وهي لا تختص بفرد واحد من أفراد تلك النكرة .
ومثال ذلك : إذا حلف لا يجالس إلا رجلاً طاماً ، فله أن يجالس كل عالم ،
ولذلك لا يهنت بمجالسة عالمين أو أكثر ، واستدلوا على عدمها (أى النكرة
الموصوفة بصفة عامة) بوجهين :

الأول : الاستعمال في قوله تعالى : (واعبدوا من غير من مشرك) ، وقوله
(قول معروف خير من صدقة يتبعها أذى)

والثاني : أن تعليق الحكم بالوصف المشتق سواء أذكر موصوفه أو لم يذكر
مشعر بعملية ما منه الاشتقاق لذلك الحكم فيعلم الحكم بعدم علة .

(التلويح ج ١/ ١٠٣ بتصرف) .

(٤) راجع التوضيح ج ١/ ١٠٤ .

(٥) كقوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) .

(٦) مثل : رأيت رجلاً .

الأول^(١) ، وإذا أعيدت معرفة أن تكون عينه^(٢) ، وأصل المعرفة إذا أعيدت معرفة أن تكون عين الأول ، وإذا أعيدت نكرة أن تكون غيره^(٣) ، وكل ، إن دخل على النكرة فلعوم الأفراد^(٤) ، وأما إن دخل على المعرفة^(٥) . فلعوم الأجزاء^(٦) ، وجميع ، وعمومه على سبيل الاجتماع^(٧) وكلها ، لتعميم الأفعال^(٨) ، ومتى ، لتعميم الأوقات^(٩) .

(١) التوضيح ج ١٠٦/١ .

(٢) لأن الأصل في اللام العهد (التوضيح ج ١٠٦/١) .

(٣) التوضيح ج ١٠٦/١ .

(٤) كقوله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) ، وقوله تعالى : (إن كل شيء خلقناه بقدر) ، ومعنى كون ه كل ، لعوم الأفراد أي أنها أوجب الإحاطة على وجه الأفراد فيكون كل واحد من المسميات التي توصل بها ه كل ه مذكوراً على سبيل الأفراد كأنه ليس معه غيره ؛ لأن هذه الكلمة صلة في الاستعمال حتى إنما لا تستعمل وحدها لحلوها من الفائدة .

(أصول السرخسي ج ١٥٧/١) .

(٥) مثل : كل زيد حسن ، فتح الغفار ج ٩٧/١ .

(٦) انظر فتح الغفار ج ٩٨/١ .

(٧) أي أن عموم الأفراد على سبيل الاجتماع دون الأفراد فلو قيل : ه جميع من داخل هذا الحصن أولاً فله من النفل كذا ، فدخل هشرة معاً كان لهم نفل واحد بينهم جميعاً ، وإن دخلوا فرادى استحقوا الأول فقط ، ويكون استحقاق الكل واحداً في المعية بحقيقة الكلام ، واستحقاق السابق بدلالة النص

(فتح الغفار ج ٩٩/١) .

(٨) أصول السرخسي ج ١٥٨/١ .

(٩) ولهذا لو قال : ه أنت طالق متى شئت ، لم يثرب ذلك على المجلس .

(أصول السرخسي ج ١٥٧/١) .

ويصح تخصيص الجمع وما في معناه كالرهن والقوم إلى ثلاثة^(١) ،
وتخصيص المفرد وما في معناه نحو : لا أتزوج النساء إلى الواحد^(٢) والطائفة
كالمفرد^(٣) بناء على أن أقل الجمع ثلاثة^(٤) لا اثنان كما ذهب إليه مالك
وجماعة من أصحاب الهافمي^(٥) .

(١) وهذا هو المختار لصدر الشريعة كما خرج بذلك التفقازاني ، وذلك بناء
على أن الثلاثة هي أقل الجمع (التلويح ج ١/٩٤) .
(٢) لأنه لا يخرج بذلك عن الدلالة على المفرد على ما هو أصل وضع
المفرد .

(٣) وبهذا فمر ابن عباس - رضي الله عنهما - قوله تعالى :
(فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة) . فاطائفة اسم للواحدة فما فوقه ؛
لأنه مفرد الضمير إليه علامة الجماعة (وهي التاء) فوهي المعنيان ، والمصنف
يقصد بذلك أن الطائفة ليست بالجمع كالرهن بل بمنزلة المفرد فيصح تخصيصها
إلى الواحد .

(التلويح ج ١/٩٥) .

(٤) وهذا مذهب أكثر الصحابة ، والفقهاء ، وأئمة اللغة حتى لو حلف
لا يتزوج نساء ، لا يبحث بتزوج امرأتين .

واستدلوا على أن أقل الجمع ثلاثة بإجماع أهل العربية على اختلاف صيغ
الواحد ، والثنية ، والجمع في غير ضمير المتكلم ، وأيضاً طافوا الاثنين هو
المتبادر إلى الفهم من صيغة الجمع ، وأيضاً يصح نفي الجمع عن الاثنين مثل :
« ما في الدار رجال ثلاثة ، ولا يصح رجال اثنان » .

(التلويح ج ١/٩٢) .

(٥) واستدلوا على ذلك بوجوه :

والجمع المنكر غير عام عند الأكثر^(١)، وعند الجبائي^(٢) وأتباعه عام^(٣) والعطف على العموم يوجب العموم في المعطوف عند أصحابنا خلافاً للشافعية، ومثل: « والله لا آكل وإن أكلت فمبدي حر » عام في

الأول: قوله تعالى: « فإن كان له إخوة » والمراد اثنان فصاعداً؛ لأن الأخوين يحجبان الأم إلى السادس كالثلاثة والأربعة.

والثاني: قوله تعالى: « لقد صفت قلوبكما » أي قلباً بـ « ك »، إذ ما جعل الله تعالى لرجل من قلبين في جوفه.

والثالث: قوله عليه الصلاة والسلام: « الاثنان فيما فوقهما جماعة » .
(التلويح ج ١/٩٢).

(١) راجع التلويح ج ١/١٠٠، إرشاد الفحول ص ١٢٣.

واستدل الآخرون على ذلك: بأن الجمع المنكر لا يتبادر منه عند إطلاقه عن قرينة العموم مثل: « رأيت رجلاً » استغراق الرجال كما أن رجلاً عند الإطلاق لا يتبادر منه الاستغراق لإفراد مفهومه، فلو كان للعموم لتبادر منه ذلك لكنه لم يتبادر فثبت بذلك أن الجمع المنكر ليس عاماً (إرشاد الفحول ص ١٢٣).

(٢) والجبائي هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه تنسب الطائفة الجبائية، وله آراء ومقالات انفرد بها في المذهب، ونسبته إلى (جب) من قرى البصرة، وكانت ولادته سنة ٢٣٥ هـ ووفاته سنة ٣٠٣ هـ (الأعلام للزركلي ج ٣/٩٣٩، مرآة الجنان ج ٢/٢٤١).

(٣) واستدل القائلون بعموم الجمع المنكر بأنه قد ثبت إطلاقه على كل مرتبة من مراتب المجموع، فإذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقائقه فكان أولى. وأجيب عنه: بمنع إطلاقه على كل مرتبة حقيقة، بل للتدوير المشترك بينهما، ولا دلالة له على الخصوص أصلاً، (إرشاد الفحول ص ١٢٣).

مفعولاته عند أبي يوسف^(١) والشافعي لا عند أبي حنيفة ، ونفى المساواة عام عند الشافعي لا عنده ، ومفهوم المخالفة عام ومفهوم الموافقة عام فيما سوى المنطوق^(٢) ، وحكاية فعله عليه السلام لا تعم^(٣) ، واللفظ الذي ورد بعد سؤال أو حادثة^(٤) إن استقل وخرج مخرج الجواب قطعاً أو ظاهراً مع

(١) وهو يعقوب بن محمد بن حبيب الأنصاري ، يكنى بأبي يوسف ، ويلقب بالقاضي وقاضي القضاة — ولد بالكوفة سنة ١١٢ هـ — ونشأ فقهاً — وتفقه على أبي حنيفة وجماله محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وكان فقيهاً من الطراز الأول ، وله مخالفات في الرأي خالف فيها أبا حنيفة وتولى القضاء في عهد الخليفة الممدي وله مؤلفات منها : الخراج وكتاب الجوامع ، توفي رحمه الله سنة ١٨٢ هـ (طبقات الأصوليين ج ١ / ١٠٧) طبعة ثانية .

(٢) وهذا رأي جمهور الأصوليين ، وخالف القاضي أبو بكر الباقلاني والغزالي وجماعة من الشافعية وقالوا : إن المفهوم لا عموم له (إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، تيسير التحرير ج ١ / ٢٦٠) .

(٣) وتحرير عمل النزاع في المسألة : أنه إذا حكى الصحابي فعلاً من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ ظاهره العموم مثل : دني عن بيع الغرر ، ونفى بالشفعة للجار هل يكون عاماً أم لا ؟ فذهب الكثرون : إلى أنه لا يعم لأن الاحتجاج إنما هو بالحكي لا بالحكاية ، والعموم إنما هو في الحكاية لا بالحكي ضرورة أن الواقع لا يكون إلا بصفة معينة ، وذهب بعض العلماء إلى عمومه لأن الظاهر من حال الصحابي العدل المارف باللغة أنه لا ينقل العموم إلا بعد علمه بتحققه (التلويح ج ١ / ١١٦) .

(٤) أي أن له تعليقاً بذلك السؤال أو الحادثة .

احتمال الابتداء ، أو لم يستقل يحمل على الجواب (١) ، وإن استقل وكان الظاهر كونه ابتداء كلام مع احتمال الجواب يحمل على الابتداء عندنا (٢) ، ويصدق ديانة (٣) لا قضاء (٤) في قوله : « هينت الجواب » وعند الشافعي يحمل على الجواب (٥) .

فالمبرة لمعوم اللفظ عندنا (٦) لا لخصوص السبب خلافاً للشافعي ، ومالك .

(١) راجع للتوضيح ج ١١٦/١ .

(٢) وعند الشافعي يحمل على الجواب (التوضيح ج ١١٧/١) .

(٣) لأنه نوى ما يحتمله اللفظ .

(٤) لأنه خلاف الظاهر .

(٥) التوضيح ج ١١٧/١ .

(٦) لأن الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم تمسكوا بالعمومات الواردة في حوادث خاصة ، ولأن التمسك إنما هو باللفظ وهو عام وخصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ ، ومثال ذلك : آية الظهار فإنها نزلت في غولة امرأة أوس ابن الصامت ، وآية اللعان نزلت في هلال بن أمية ، وآية السرقة نزلت في سرقة رداء صفوان ، أو في سرقة المجن ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « أيما إهاب دبسغ فقد طهر » ، ورد في شاة ميمونة ، وغير ذلك كثير .

(التلويح ج ١١٧/١) .

ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب^(١) والسنة بالسنة^(٢) وإن خالف
فيهما طائفة^(٣) ، وتخصيص عموم القرآن بالخبر المتواتر اتفاقاً^(٤) ، وتخصيص
السنة بالقرآن^(٥) خلافاً لبعض^(٦) ، وتخصيص الكتاب والسنة بالإجماع^(٧) ،

(١) وهذا مذهب الجمهور ، وخالف بعض الظاهرية فقالوا : بعدم الجواز ،
وتمسكوا بأن التخصيص بيان المراد باللفظ ، ولا يكون إلا بالسنة ؛ لقوله
تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) .

وأجيب عن ذلك : بأن كونه صلى الله عليه وسلم مبيناً لا يستلزم أن
لا يحصل بيان الكتاب بالكتاب وقد وقع ذلك فعلاً ، والوقوع دليل الجواز ،
وهي أمثلة الوقوع قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وهذا
يهم الخواصل وغير الخواصل ، ثم خص أولات الاحمال بقوله تعالى : (وأولات
الاحمال المطلقة أجملن أن يضعن حملن) ، كما خص منه أيضاً المطلقة قبل الدخول
بقوله تعالى : (فإلكن عليهن من عدة تعتدونها) وغير ذلك كثير .

(إرشاد الفحول ص ١٥٧) .

(٢) بالإجماع .

(٣) منهم داود وهو يرى أن النصين يتعارضان ولا يبنى أحدهما على الآخر
وهذا الكلام مردود ولا وجه له .

(٤) راجع إرشاد الفحول ص ١٥٧ .

(٥) عند جمهور العلماء .

(٦) أي بعض أصحاب الشافعي ، ورواية أخرى للإمام أحمد وبعض المتكلمين
إرشاد الفحول ص ١٥٧ .

(٧) ومعناه : أن يعلم بالإجماع أن المراد باللفظ العام بعض ما يقتضيه ظاهره .
وفي الحقيقة يكون التخصيص بدليل الإجماع لا بنفس الإجماع ، ومثاله : تصنيف
حد الرنا على المبد وجعله خمسين جلدة فقط ، فإن هذا ثابت بالإجماع فيكون

وفعله عليه السلام يخصص العموم عندنا^(١) وعند الشافعية والحنابلة ، ونفاه
الكرخي^(٢) ، ومذهب الصحابي يخصص للعموم^(٣) عندنا وعند الحنابلة وإن
كان هو الراوي لذلك العام لا عند الجمهور .

وإجماع الأصوليين على امتناع العمل بالعموم قبل البحث والفحص عن
المخصص^(٤) ، فذهب الأكثرون منهم إلى أن غلبة الظن بانتفائه يكفي في

== غرضاً لقوله تعالى : د والرائية والزاني - الآية ، وهذا مبني على أن المخصص للعام
هو مستند الإجماع - كما تقدم (إرشاد الفحول ص ١٥٨) .

(١) إذا لم يدل دليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم .
(٢) وهو : عبده الله بن الحسن بن دلال بن دلم الحنكفي بأبي الحسن الكرخي ؛
ولد سنة ٢٦٠ هـ بـكرخ ، ثم انتقل إلى العراق - وتفقه على إسماعيل بن إسحاق
القاضي ، ودرس ببغداد ، ومن تلاميذه ابن حويره وابن شاهين ومن مؤلفاته
المختصر في الفقه - ورسالة في الأصول توفي سنة ٣٤٠ هـ (طبقات الأصوليين
ج ١/١٨٦) .

(٣) وخالف الجمهور فقالوا بعدم تخصيصه للعموم ، أما الحنفية والحنابلة
القائلون بالتخصيص به ، فقد اختلفوا فيما بينهم ، فبعضهم يرى جواز التخصيص
به مطلقاً ، وبعضهم يخص به في حالة ما إذا كان هو الراوي للحديث (إرشاد
الفحول ص ١٦١) .

(٤) وقد نقل للزالي والآمدي وابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعام
قبل البحث عن المخصص ، واختلفوا في قدر البحث عنه فقال الأكثرون : إلى أن
يغلب على الظن بعدمه وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : إلى القطع به ، وضد
الشوكاني هذا القول بأن القطع لا سبيل إليه ، وأن اشتراطه يفضي إلى عدم العمل
به بكل عموم (إرشاد الفحول ص ١٢٩) .

البحث عنه والعمل به ، وقال القاضي أبو بكر^(١) بلزوم القطع ، وكذا الخلاف
في كل دليل مع معارضه .

(١) وهو : أبو بكر محمد بن الطيب محمد بن جعفر بن القاسم المعروف
بالإمام البصري المتكلم - كان أديباً ، وصنف في علم الكلام ، وانتهت إليه
رئاسة مذهبه ، توفي سنة ٤٠٣ هـ ببغداد (وفات الأعيان ٤٠٠/٣ ، طبقات
الاصوليين ج ١/٢٢٣) .

المطلق والمقيد

والمطلق : (١) صفة أو اسم جنس أريد منه المسمى بلا قيد (٢) .

وحكمه : أن يجرى على إطلاقه (٣) .

والمقيد : صفة أو اسم جنس أريد منه المسمى مع قيد (٤) .

وحكمه : أيضاً أن يجرى على تقييده (٥) . و تقييد المطلق شبيهه بتخصيص

العام (٦) فيجوز تقييد المطلق بالمتصل باستثناء كان أو صفة أو شرطاً أو غاية أو بدل بعض ، وبالمنفصل عقلاً كان أو نقلاً كتاباً أو سنة متواتراً أو غير متواتر أوقياساً (٧) عند بعض (٨) فيهما ، فإذا ورد المطلق والمقيد فإن اختلف

(١) ذكر المطلق والمقيد عقيب للعام والخاص لمناسبتهم إياهما .

(٢) وعرفه التفتازاني في التلويح بقوله : هو ما دل على شائع في جنسه .

ومعنى هذا : أن يكون حصة من الحقيقة محتملة لخصص كثيرة من غير تعيين .

ومثاله : لفظ رقبة في قوله : د تحرير رقبة ، .

(٣) التوضيح ج ١/١١٧ ويبقى على إطلاقه ما لم يقم دليل على عده .

(٤) وعرفه التفتازاني بقوله : ما أخرج عن الشروع بوجه ما ومثاله : رقبة

مؤمنة ، في قوله تعالى : د فتحرير رقبة مؤمنة ، . فقد أخرجت الرقبة المؤمنة

عن شروع المؤمنة وغيرها (التلويح ج ١/١١٨) .

(٥) ما لم يقم دليل على إطلاقه كوروده في محل آخر مطلقاً .

(٦) إرشاد الفحول ص ١٦٥ ، شرح الاسنوى ج ٢/١٤٠ .

(٧) ويرى صدر الشريعة : أنه لا يجوز حمل المطلق على المقيد بالقياس .

راجع التوضيح ج ١/١٢٣ .

(٨) أى بعض أصحاب الشافعى (التوضيح ج ١/١١٨) .

حكمهما^(١) فلا يحمل المطلق على المقيّد اتفاقاً^(٢) إلا في مثل : د اعتق عني رقبة ولا تملكني رقبة كافرة^(٣) ، وإن اتحد حكمهما ، فإن اختلفت الحادثة لا يحمل المطلق على المقيّد عندنا^(٤) وعند الشافعي يحمل^(٥) ، وإن اتحدت الحادثة^(٦) فإن دخلاً على السبب^(٧) لم يحمل المطلق على المقيّد عندنا^(٨) وعند الشافعي يحمل^(٩) ، وإن دخلاً على الحكم يحمل عليه اتفاقاً^(١٠) .

(١) فإن لم يكن أحد الحكمين موجباً لتقييد الآخر أجرى المطلق على إطلاقه والمقيّد على تقييده مثل : د اطعم رجلاً واكس رجلاً عارياً ، (التلويح ج ١١٨/١) .

(٢) التوضيح ج ١١٧/١ .

(٣) ففي هذا المثال نجد أن أحد الحكمين موجب لتقييد الآخر ، وبيان ذلك : أن نفي تملك الرقبة الكافرة يستلزم نفي اعتاقها عنه ، وهذا يوجب تقييد إيجاب الإعتاق عنه بالمؤمنة وحمل المطلق على المقيّد (التلويح ج ١١٩/١) .

(٤) مثل : كفارة البين وكفارة القتل الخطأ .

(٥) سواء اقتضى القياس أم لا (التوضيح ج ١١٨/١) .

(٦) كصدقة الفطر ، فقد ورد فيها لصان يدل أحدهما على أن الرأس المطلق سبب ، وهو قواه عليه الصلاة والسلام : د أدوا عن كل حر وعبد ، ويدل الآخر على أن رأس المسلم سبب ، وهو قواه عليه السلام : د أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين .

(٧) أي دخل النص المطلق والمقيّد على السبب .

(٨) بل يجب العمل بكل واحدة منهما إذ لا تنافي في الأسباب ، بل يمكن أن يكون المطلق سبباً والمقيّد سبباً (التوضيح ج ١١٨/١) .

(٩) التوضيح ج ١١٨/١ .

(١٠) مثل قراءة العامة د فصيام ثلاثة أيام ، قراءة ابن مسعود د فصيام =

هذا إذا كان الحكم مثبتاً^(١) ، فإن كان منقياً لم يحمل اتفاقاً^(٢) .

== ثلاثة أيام متتابعات ، والحمل في هذا المثال واجب وذلك لامتناع الجمع بينهما ضرورة أن المطلق يوجب إجراء غير المتتابع لموافقة الأمور به ، والمقيد يوجب عدم إجزائه لمخالفة الأمور به (التلويح ج ١/ ١١٩) .

(١) الترضيع ج ١/ ١١٩ .

(٢) مثل : لا تعتق رقبة ، ولا تعتق رقبة كافرة ، فلا تعتق رقبة أصلاً له .

المبحث الثالث

في المشترك والمؤول

المشترك : ما وضع لمتعدد وضماً متعدداً على السوية^(١) .

وحكمه : التوقف^(٢) إلى دليل بعض معانيه بشرط التأمل^(٣) ليظهر المراد لكونه مرجوياً به ، وإطلاقه على كل من معنييه على البدل حقيقة المجموع المركب متفق عليه^(٤) ، وإطلاقه على أحدهما غير معين حقيقة ، وعلى منهما مجاز لا حقيقة ، وعلى كل منهما معاً متنازع فيه^(٥) .

(١) وعرفه النسفي في المنار بقوله : وما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على ما قيل البدل (شرح المنار لابن ملك ص ٩٤) .
وذكر عبد العزيز البخاري تعريفاً آخر في كشف الأسرار وهو : اللفظة الموضوعية لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضماً أولاً من حيث هما مختلفتان (كشف الأسرار ١٥ / ٢٨) .

ومثال المشترك لفظ القرء الموضوع للحيض والطمهر .
(٢) من غير اعتقاد حكم معلوم حتى يقوم دليل مرجح لأحدهما .
(٣) في صيغة الكلام يرجح بعض وجوده للعمل به كما تأمل الحنفية في لفظ القرء فوجدوه دالاً على الجمع ، كما يقال : قرأت الشيء - أي جمعه - وعلى الانتقال أيضاً . كما يقال : قرأ النجم إذا انتقل وكلاهما موجود في الحيض ؛ لأنه لهما المجتمع في الرحم ومتنقل من الطهر إلى الحيض لأنه هو الأصل .
شرح المنار ص ٩٤ .

(٤) راجع شرح المنار ص ٩٤ .
(٥) فقد اختلف العلماء في أنه هل يجوز استعمال اللفظ المشترك في معنييه ، أو معانيه على مذاهب :

كالجمع بين الحقيقة والمجاز ، ومذهبا في المتنازع فيه أن لا يصح حقيقة بل مجازاً ، فلا عموم للمشترك^(١) عندنا ، وذهب الشافعي إلى أن يصح^(٢) حقيقة لغة فيما صح اجتماعهما وأن يظهر فيهما عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على أحدهما خاصة إلا بقربة^(٣) .

ومذهب المتزلة والقاضي الباقلاني أعم من مذهب الشافعي حيث لم يعتبروا قيد الظهور فيهما كما اعتبره الشافعي^(٤) .

(١) ذهب الشافعي ، والقاضي أبو بكر الباقلاني ، وأبو علي الجبائي ، والقاضي عبد الجبار إلى جوازه وبه قال الجمهور .

(ب) ذهب أبو هاشم ، وأبو الحسن البصري ، والكرخي إلى امتناعه ثم اختلفوا فيما بينهم فمنهم من منع منه لا يرجع إلى القصد ، ومنهم من منع لا يرجع إلى الوضع .

استدل المحزون بأن الصلاة من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، والله سبحانه وتعالى أراد بقوله : « إن الله وملائكته يصلون على النبي » ، كلا المعنيين ، وهذا هو الجمع بين معنى المشترك .

واستدل المانعون بقولهم : إن المعلوم بالضرورة المغايرة بين المجموع ، وبين كل واحد من الأفراد ، لأن الوضع تخصيص اللفظ بمعنى ، فكل وضع يوجب أن لا يراد باللفظ إلا هذا الموضوع له ويوجب أن يكون هذا المعنى تمام المراد باللفظ فاعتبار كل من الوضعين ينافي اعتبار الآخر ، فيكون استعماله للمجموع استعمال له في غير ما وضع له وهذا غير جائز .

راجع للتوضيح ج ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، إرشاد الفحول ص ٢٠ .

(١) أي أنه لا يستعمل في أكثر من معنى واحد .

(٢) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٩٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٥ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وقيل : يجوز الجمع بينهما في النفي لا الإثبات ، وقيل : يجوز في الجمع لا المفرد ، والأكثر أن لم يفرقوا بين المفرد والجمع في الجواز وعدمه .

والمؤول : ما يرجع من المشترك بعض وجوده بغالب الرأي^(١) كذكر البائن وإخواته حالة مذاكرة الطلاق يوقف بها على إرادة الطلاق فصار مؤولا . فلو قال : أردت البيئونة الحسية لم يصدق لوجوب العمل بالمؤول ،

(١) راجع أصول البرهوى وشرحه كشف الأسرار ج ١/ ٤٤ ما بعدها ، وقد نقل المصنف نفس تعريف البرهوى للمؤول ، وقد اعترض على هذا التعريف : بأن تقييده بقوله : « من المشترك » ، وبقوله : « بغالب الرأي » ، ليس بصحيح ، لأنهما ليسا بالآزمين للمؤول لوجوده بدونهما ، فإن الخفي والمشكل والمجهول إذا زال الخفاء عنها بدليل ظني كخبر الواحد والقياس يسمى مؤولا ، وكذا الظاهر والنص إذا حملا على بعض وجودهما يصيران مؤولين بلا خلاف مع أن القيدين منتفیان .

وأجيب عن هذا الاعتراض : بأن المراد من المشترك ، والمشتك اللغوي ، وهو ما فيه خفاء ، ومن قوله بغالب الرأي ما يوجب الظن أعم من أن يكون رأياً أو خبر واحد ، وحقيقة تدخل جميع أقسامه فيه .

ويرد عليه أيضاً : أنه غير جامع إذ أن المراد من المشترك هو المعنى الاصطلاحي ؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثابتة عين الأولى فيكون التعريف لنوع من المؤول ، وهو المؤول من المشترك لا لمطلق المؤول ؛ لأنه في بيان أقسام النظم صيغة واحدة ، وما عدا المؤول من المشترك ليس منها ؛ لأن دلالاته الوضعية تتغير بالتأويل ، فإن قوله عليه الصلاة والسلام : « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة » يدل بالوضع على وجوب الوضوء لكل صلاة ، وبالتأويل والحمل على الوقت تغيرت تلك الدلالة فلا يكون بعد التأويل من أقسام النظم بخلاف المؤول من المشترك .

وإن ترجح بعض وجوه المشترك بقطع يسمى مفسراً^(١) لا مؤولاً .
والمؤول كما يكون من المشترك يكون من الخفى والمشكل والمحمل إذا
لحقها البيان بدليل ظنى كخبر الواحد والقياس^(٢) .

= شرح ابن ملك المنار ص ٩٦ ، ٩٧ ، فتح الغفار ج ١/١١١ .
وحكم المؤول : وجوب العمل به على احتمال الغلط والسهو كمن وجد ماء
فغلب هل ظنه طهارته يلزمه التوضؤ به على احتمال الغلط ، حتى لو تبين بعد ذلك
نجهاسته لزمه إعادة الصلاة ، لأن التأويل إن ثبت بالرأى فلا حظ له في إصابة
الحق حقيقة ، وإن ثبت بخبر الواحد فيكون الثابت به ظنياً لا قطعياً .
شرح المنار لابن ملك ص ٩٧ ، أصول المرنخى ج ١/١٦٢ .

(١) راجع فتح الغفار ج ١/١١٣ .

(٢) راجع شرح ابن ملك المنار ص ٩٦ .

المبحث الرابع

في العبارة والإشارة والدلالة والافتضاء

الثابت بعبارة النص ما ثبت بسوق الكلام له وإرادته به قصداً سواء كان نفس الموضوع له أو جزؤه أو لازمه المتأخر^(١).

والثابت بإشارة النص ما ثبت بنظمه^(٢) مثل الثابت^(٣) بعبارة النص

(١) وعرفها صدر الشريعة بقوله : « دلالة اللفظ على المعنى المسوق له سواء كان ذلك المعنى عين الموضوع له أو جزؤه أو لازمه المتأخر ».

التوضيح ج ١/ ٢٤٩ .

ونلاحظ أن تعريف المصنف قريب جداً من تعريف صدر الشريعة ومعنى التعريفين واحد .

(٢) انظر شرح المنار ج ١/ ١٧٠ ، وزاد النسفي كلمة « لغة » والمعنى أى تركيبه من غير زيادة أو نقصان .

(٣) في (ب) مثل الأول . والمعنى واحد لأن معنى الأول هو الثابت بعبارة النص .

وأقول : إن في قوله : « مثل الثابت بعبارة النص » ، نظر إذ أن الثابت بعبارة النص هو الذى سيق له الكلام سوقاً أصلياً كما صرح بذلك صدر الشريعة ، أما الثابت بالإشارة فهو ما لم يسق له الكلام سوقاً أصلياً أو سيق له سوقاً تبعياً . فكيف يسوغ قوله بأن الإشارة مثل العبارة ؟

وأيضاً يلزم من وجود الإشارة وجود العبارة ولا عكس ؛ وذلك لأن الكلام لا بد له من معنى مقصود ، وهو مع هذا قد يدل على معنى غير مقصود وقد لا يدل .

بوقت سوق الكلام له وهما سواء في إيجاب الحكم^(١) وعند تمارضهما
المباراة أرجح^(٢) ، والثابت بدلالة النص ماثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطاً

== على أنه يمكن القول بأن الثابت بالإشارة كالثابت بالمباراة من حيث إنه
ثابت بصيغة الكلام فيكون ماثلاً قابلاً للتخصيص .

(١) أى في إثباته لأن كلا منهما يفيد الحكم بظاهره ، وهذا إشارة إلى أنه
يجوز أن يقع بينهما تفاوت في القطعية ، لأن المباراة قطعية والإشارة قطعية ،
وقد تكون غير قطعية .
(شرح المنار ج ١ / ١٧١) .

ومن أمثلة المباراة والإشارة قوله تعالى : وللفقراء المهاجرين الذين أخرجوا
من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً . . . الآية) فقد دلت
الآية بطريق المباراة على استحقاق هؤلاء الفقراء سهماً من الفى ، لأنها سبقت
إبيان ذلك ، إذ هى متصلة بما قبلها ، وهو قوله تعالى : وما أفاء الله على رسوله
من أهل القرى فلله وللرسول ولذئى القربى واليتامى والمساكين وابن
السبيل . . . الآية .

ودلت بطريق الإشارة على زوال ملك المهاجرين عن أموالهم التى كانت
بمكة ، وذلك لوصفهم بالفقراء ، مع أنهم كانوا أصحاب ديار وأموال بمكة ، كما
دلت بطريق الإشارة أيضاً على ثبوت الملك فى هذه الأموال لمن استولوا عليه ،
وهذا لازم لزوال ملك المهاجرين عن أموالهم لئلا يعود الملك لا إلى مالك ، إذ
لا سائبة فى الإسلام .

(التلويح ج ١ / ٢٥١ ، محاضرات فى أصول الحنفية للدكتور محمود شوكت
العدوى ص ٦٦) .

(٢) لأنها منظوم مسوق له الكلام سوقاً أصلياً أما الإشارة فغير مسوق له ==

بالرأى^(١) وهو كالتأيت بالإشارة^(٢) حتى صبح إثبات الحدود والكفارات

ومثال المعارض قوته عليه الصلاة والسلام : « لمن نواقص العقل والدين ، فقل ما نقصان دينهم ؟ قال عليه الصلاة والسلام : « أقعد إحداهم في قعر بيتها شطرا عمرها لا تصوم ولا تصلي ، فقد سبق الكلام انقصان دينهم ، وفيه إشارة إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً كما قاله الهادفي ، وهذا معارض بما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ، وهو عبارة فترجع على الإشارة .

(١) انظر شرح المنار لابن ملك ص ١٧١ ، ١٧٢ ، المرقاة وشرحها المرأة

ص ١٦٣ .

ودلالة النص تسمى خوى الخطاب ولحنه أي مقصوده ومعناه ، وتسمى عند الهادفية مفهوم الموافقة ، لأن حكم المسكوت فيها موافق لحكم المنطوق . وأقول : إن معنى التعمريف الذي ذكره المصنف هو أنه كل عارف باللغة يمكنه أن يعرف حكم المسكوت عنه من غير اجتهاد ، فإذا ورد نص يدل بعبارة على حكم معين لوجود العلة لذلك الحكم فيمكن للعارف باللغة أن يفهم العلة من غير استنباط ، فإذا كان هناك أمر مسكوت عنه توجد فيه نفس العلة فإن الحكم الذي ثبت للمنطوق يثبت في المسكوت عنه .

ومثال ذلك : قوله تعالى : « وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً » ، إما يدل على عندك التكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً ، فإن المنطوق به النهي عن التأفيف ، وكل عارف باللغة يدرك دون حاجة إلى إمعان ونظر أن علة النهي هي الإيذاء ، والذهن ينتقل تلقائياً إلى أن كل ما فيه إيذاء للوالدين منهي عنه ، وخاصة إذا كان أشد من التأفيف كالهتف والضرب ، بل إن ذلك أولى بالتحريم ، لأن الإيذاء فيه أهد .

(٢) راجع كشف الأسرار ج ١ ، ٧٣ ، ٧٤) بتصرف .

(٢) من حيث إنه كلا منهما يوجب الحكم قطعاً .

به (١) ، وعند تعارضهما ترجح الإشارة (٢) ، ولا بد من ثبوت الحكم بدلالة النص من معرفة المعنى المقصود من الحكم المنصوص عليه .

والثابت بالافتضاء ما ثبت باحتياج الكلام إليه من اللازم المتقدم على الموضوع له (٣) كالبيع الثابت بنحو « اعتق عبدك عنى بألف » ، لأنه من ضرورة صحة الاعتق (٤) ، وهو يعدل الثابت بدلالة

(١) دون القياس ، لأن الثابت بالقياس ثابت بالراى ، وفيه شبهة والحدود تدراً بالهجمات أما الثابت بالدلالة فإنه ثابت لغة ولا شبهة فيه .
(شرح ابن ملك ص ١٧٣) .

(٢) لأن فيها وجد النظم والمعنى أما فى الدلالة فلم يوجد إلا المعنى اللغوى فتقابل المعنيين وبقي النظم فى الإشارة سالماً عن المعارضة فترجح .
ومثال تعارضهما ما قاله الهافى : من وجوب الكفارة فى القتل ، العمد لأنها لما وجبت فى الخطأ مع قيام العذر فلأن تجب فى العمد من باب أولى لىكن هذه الدلالة عارضتها إشارة قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم » فإنه يشهد إلى عدم وجوب الكفارة فى العمد ، لأن الجزاء اسم للكامل التام ، فلو أوجبنا الكفارة لكان جهنم بعض الجزاء لا كله فرجعت الإشارة .
(شرح المنار ص ١٧٣) .

(٣) ماقطة من (ب) .

(٤) وعرفه النصفى بقوله : هو ما لم يعمل النص إلا بشرط تقدم عليه .
(شرح المنار لابن ملك ص ١٧٥) .

وتعريف البزدوى يتفق تماماً مع هذا التعريف ، وهذان التعريفان يدلان على المعنى الظاهر من تعريف المصنف .

وفى كشف الأسرار ج ١/٢٥ ذكر هبة العزيز البخارى تعريفاً للثابت بالافتضاء وهو : « ما اضمر فى الكلام ضرورة صدق المتكلم » ، وأحسن

• • • • •

تعريف لما هو ما ذكره المتقدمون والحنفية والشافعية وهو : أنها دلالة الكلام على لازم متقدم يتوقف ، عليه صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً ، والتقييد باللازم المتقدم لإخراج اللازم المتأخر فإنه يكون في العبارة والإشارة كما تقدم ويتبين من هذا التعريف أن اللازم الذي يتوقف على تقديره صحة الكلام ثلاثة أقسام :

الأول : ما يتوقف عليه صدق الكلام .

الثاني : ما يتوقف عليه الصحة الشرعية ، بمعنى أنه لولا تقديره لم يصح شرعاً .

الثالث : ما يتوقف عليه الصحة العقلية للكلام .

ومثال الأول : قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات » فإن الإخبار بأن الأعمال لا توجد إلا بالنية لا يكون صادقاً إلا بتقدير لازم متقدم وهو المقضي لأن الكلام صادر من المعصوم عليه الصلاة والسلام ، وهذا المقضي هو الصحة - أي صحة الأعمال .

(راجع محاضرات أصول الحنفية للدكتور شوكت العدوي ص ٨٠ ، ٨١ مع تصرف يسير) .

ومثال الثاني : هو ما ذكره المصنف وتوضيحه كالآتي :

قول القائل إن يملك عبداً : دأعتق عبداً عنى بمائة . ففى هذه الحالة لو أعتق المالك للعبد صح إعتاقه عن الآخر كما قال الفقهاء ، وأمر المخلص للمالك بالإعتاق على سبيل الوكالة يتوقف صحته شرعاً على تملكه للعبد ، لأن المالك شرط في صحة الاعتاق لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عتق إلا فيما يملك ابن آدم » . فيلزم التصحيح للكلام شرعاً تقدير لازم متقدم وهو البيع =

النص^(١) ، وعند تعارضهما فدلالة النص أقوى من الاقتضاء^(٢) ولا عموم
لثابت^(٣) بالمقتضى ولا تخصيص له عندنا خلافاً للشافعي^(٤) ، وكذا
لا يقبل التخصيص الثابت بدلالة النص^(٥) بخلاف الثابت بإشارة النص فإنه

بقرينة قوله بمائة فالمقتضى (بالفتح) هو عقد البيع فكأنه قال : بيع عبدك مني
بمائة ، وكن وكيلاً مني في إعتاقه ، وافظ من دليل التوكيل .

ومثال الثالث : قوله تعالى : د واسأل القرية ، فإن توجيه
السؤال للقرية لا يعقل ، فلو لم لصحة الكلام عقلاً تقدير (الأهل) ، وهو
المقتضى .

(التوضيح ج ١ ص ٢٦٢ إلى ٢٦٧ وما بعدها ، محاضرات الدكتور
شوكت ص ٨١) .

(١) انظر شرح المنار لابن ملك ص ١٧٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٨ .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) راجع شرح المنار ص ١٧٨ .

(٥) لأنه لا عموم له لأن العموم من أوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة لأن
الثابت بدلالة النص ثابت بمعناه اللغوي ، ولأن معنى النص إذا ثبت أنه لم يحتمل
أن يكون غير ذلك ، والتخصيص يؤدي إلى ذلك ويبينه أن الموجب لحرمة التأخير
في موضع النص هو الأذى والشرع جعله حلاً للحرمة ، ومتى وجد هذا الوصف
ولا حكم له لم يكن حلاً للحرمة فكأنه قال هو حله وغير حله وهذا تناقض ، ولهذا
كله لا يقبل التخصيص (شرح ابن ملك ص ١٧٥ ، أصول المرخسي ج ٢/ ٢٥٤)
ونلاحظ أن المصنف أخذ يذكر أحكام الثابت بالدلالة والإشارة مع أحكام
المقتضى وكان الأولى أن يفصل بين هذه الأمور ويحمل كل نوع يستقل بأحكامه
وربما كان يقصد المقارنة بينها .

بجتهامهما^(١) في الأصح عند الإمام أبي زيد^(٢) .

والمحذوف مما يتصل بالمقتضى وهو ما يغير إثباته المنطوق بخلاف المقتضى
فيكون المحذوف ثابتاً لغة فيجرب فيه العموم والخصوص^(٣) بخلاف المقتضى

(١) أى العموم والتخصيص ومعنى هذا أن الثابت بالإشارة ثابت بصيغة الكلام فيكون عاماً قابلاً للتخصيص ، ولهذا قال الحنفية في إشارة قوله تعالى :
« وعلى المولود له رزقهن » قد خص منها إباحة وطء الأب جارية ابنه ، وإن كان اللام تستلزم أن يكون الولد وأمواله ملكاً للأب ومختصاً به (شرح ابن ملك
المنار ص ١٧١) ، أصول المرخى ج ١/ ٢٥٤ .

(٢) هو : عبد الله بن عمر بن عيسى القاضي وكنيته أبو زيد البوسى نسبة إلى
دبوسية قرية بين بخارى وسمرقند - تفقه رحمه الله على أبي جعفر الاستروشنى ،
ومن مؤلفاته : تأسيس النظار وتقويم الأدلة والأسرار فى الأصول والفروع - توفى
ببخارى سنة ٤٣٠ هـ (طبقات الأصوليين ج ١/ ٢٣٦) .

(٣) راجع التلويح ج ١/ ٢٧١ .

المبحث الخامس

في الظاهر والنص والمفسر والمحكم ومقابلاتها^(١)

الظاهر : لفظ ظهر منه المراد بنفس الصيغة من غير تأمل سيق له الكلام أولاً^(٢) .

والنص : لفظ ازداد وضوحاً على الظاهر بأن يكون المراد مقصوداً بالسوق^(٣) .

(١) هذا تقسيم للفظ باعتبار ظهور دلالاته وخفائها

(٢) مع احتماله التخصيص أو التأويل والنسخ ، ومثاله قوله تعالى : د وأحل الله البيع وحرم الربا ، فإن حل البيع وحرم الربا معنى ظاهر من الآية بحيث يمكن إدراكه من غير حاجة إلى تأمل ، ولكن هذا المعنى غير مقصود بطريق الاتصال من سياق الآية ، لأنه كان معلوماً قبل ذلك ، والمقصود الأصلي منها هو التفرقة بين البيع والربا في الحكم ، لأنها نزات للرد على من زعم المماثلة والتسوية بينهما ويظهر هذا في قوله تعالى : ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا (التلويح ج ١ / ٢٣٩ - محاضرات الدكتور شوكت ص ٥٢) .

(٣) التوضيح ج ١ / ٢٣٨ - ونزله على التعريف مع احتماله للتخصيص أو التأويل أو النسخ ، مثاله قوله تعالى : د وأحل الله البيع وحرم الربا ، بالنسبة إلى معناه ألا تضام وهو التفرقة بينا لأن الآية مسوقة لذلك كما سبق بيانه وكذلك قوله تعالى : د فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، بالنسبة إلى العدد الذي يجب على الرجل الاقتصار عليه ولا يجوز له مجاوزته ، لأن هذا هو المقصود من سياق الآية (التلويح ج ١ / ٢٣٩ ، محاضرات الدكتور شوكت ص ٥٤) .

والمفسر : لفظ ازداد وضوحاً على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال
التخصيص إن كان عاماً ، ولا احتمال التأويل إن كان خاصاً ، لكن يحتمل
النسخ في غير الخبر^(١) .

والمحكم : لفظ ازداد وضوحاً على المفسر وأحكم المراد به عن
احتمال النسخ^(٢) .

وكل من الظاهر والنص يوجب الحكم قطعاً^(٣) عند مشايخنا العراقيين
حتى صرح إثبات الحدود والكفارات بكل منهما ، وعند بعض مشايخنا
كالشيخ أبي منصور ومن تابعه حكم كل منهما وجوب العمل بما وضع له
اللفظ ظاهراً لا قطعاً^(٤) ، وجوب اعتقاد حقيقة ما أراد الله تعالى

(١) ومثاله قوله تعالى : وقالوا المشركين كافة ، فلفظ المشركين عام يحتمل
التخصيص ، إلا أن قوله كافة قطع عنه هذا الاحتمال فصار اللفظ مفسراً ،
لكنه يحتمل النسخ ، لأنه حكم فرعي (التلويح ج ١/ ٢٤١) .

(٢) والتخصيص أو التأويل ، والمحكم مأخوذ من قولك بناء محكم أي مأون
الانتقاض ، وأحكمت الصيغة أي امتنع نقضها وتبديلها .

ومثال المحكم قوله عليه الصلاة والسلام : الجهاد ماض إلى يوم القيامة ،
فالحديث قد ائتمن به ما يدل على تأييد الجهاد ودوامه وعدم نسخه ، ومن قبيل
المحكم الآيات الدالة على وجود الصانع ووحديته والإيمان به وبملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر (التلويح ج ١/ ٢٤٠ ، وشرح ابن ملك ص ١٠٠) .

(٣) انظر التلويح ج ١/ ٢٤١ ، شرح ابن ملك للنار ص ٩٨ .

(٤) انظر التلويح ج ١/ ٢٤١ ، ويقول التفتازاني : وعند البعض حكم الظاهر
والنص وجوب العمل واعتقاد حقيقة المراد لا لبوت الحكم قطعاً وبقيناً ، لأن
الاحتمال وإن كان بعيداً قاطعاً لليقين ، ثم يقول : ورد بأنه لا عبرة باحتمال لم ينفأ
عن الدليل والحق أن كلا منهما قد يفيد القطع وهو الأصل .

(م - ٤ الوجيز)

منه^(١) ، وإليه ذهب أكثر أصحاب الشافعي وبعض المعتزلة^(٢) ، وعند
تعارضهما يرجح النص على الظاهر^(٣) .

وكل من المفسر والمحكم يوجب الحكم قطعاً^(٤) بلا خلاف وعند
تعارضهما يرجح المحكم على المفسر^(٥) ويرجح المفسر على الظاهر والنص
إذا وقع التعارض بينه وبين أحدهما^(٦) .

و ضد الظاهر الخفي : وهي ما خفي المراد منه بمعارض غير الصيغة
لا ينال إلا بطلب^(٧) .

(١) انظر كشف الاسرار ج ١/١٤٨ .

(٢) راجع هذا الكلام في كشف الاسرار ج ١/٤٨ ويذهب عبد العزيز
البخاري قائلًا : وهذا : بناء على أن العام الخالي عن قرينة الخصوص يوجب
العلم والعمل قطعاً عندنا (أي عند الحنفية) وعندهم بخلافه لاحتمال الخصوص في
الجملة وكذا كل حقيقة محتملة الدجاء ومع الاحتمال لا يثبت القطع .

(٣) راجع التلويح ج ١/٤٢١ ، شرح ابن ملك ص ١٠٠ .

(٤) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) المرجع السابق ص ١٠٠ .

(٦) المرجع السابق ص ١٠٠ .

(٧) هذا هو تعريف البردوي للخفي وانظر كشف الاسرار ج ١/٥٢ الهامش
ويذكر عبد العزيز البخاري تعريفاً آخر حيث قال : وقيل ما اشتبه معناه من
حيث اللغة وخفي مراده أي الحكم الشرعي .

ومثال الخفي قوله تعالى : د السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فإن لفظ
السارق ظاهر في معناه وهو من يأخذ مال غيره خفية من حرز مثله ، ومن أفراد
هذا المعنى من يسرق الناس في يقطعتهم كما أن من أفراد من يسرق الأكفان من

وحكمه : أن ينظر فيه ليعلم أن خفاءه لمزية أو نقصان .
و ضد النص المشكل : وهو ما لا ينال المراد منه إلا بالتأمل بعد الطلب (١) .

القبور ، وقد عرض لذين للفردين عارض خارجي جعل لفظ السارق خفيا بالنظر إلى تناوله لها ، وهذا العارض الخارجي هو اختصاص كل منهما باسم خاص حيث سمى الأول بالطرارأي الذي يقطع الجيوب ؛ وسمى الثاني بالنباش أي الذي ينش القبور ويأخذ الأكفان ، وعلى هذا يمكن أن يقال إنهما لو كانا من أفراد السارق لما خص العرب كل واحد منهما باسم على حدة ، لأن الظاهر عدم اختصاص بعض أفراد المعنى باسم مادام متشارلا للكل .

وقد نظر العلماء في ذلك فوجدوا أن اختصاص الطرار بهذا الاسم إنما كان للزيادة في معنى السرقة وذلك لمهارته في سرقة الناس المتيقظين ولهذا لم يختلفوا في تناول لفظ السارق له وانطباق حكمه عليه وهو قطع اليد ، أما سارق الأكفان فقد خص باسم النباش لنقصان في معنى السرقة لعدم الحرز وعدم المالك ، وعلى هذا لا يتناول اسم السارق ولا تقطع يده ولكن يمزر وهذا رأى أبي حنيفة ومحمد ، ويرى أبو يوسف والأئمة الثلاثة أنه يحد ، (كشف الأسرار ج ١ / ٥٢ ، محاضرات دكتور شوكت ص ٥٧ ، ٥٨ للتلويح ج ١ / ٢٤٢) .

(١) ومثاله قوله تعالى : « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم » ، فلفظ « أني » من قبيل المشتك اللفظي ، لأنه يستعمل بمعنى كيف كما في قوله تعالى : « قال رب أني يكون لي غلام » ، أي كيف يكون لي غلام ، كما يستعمل بمعنى من أين كما في قوله تعالى : « قال يا مريم أني لك هذا » ، أي من أين لك هذا الرزق ، وعلى هذا أشكل المراد بها هنا هل هو معنى من أين وعليه تدل الآية على إباحة مخالطة الوجة في أي موضع يريد الزوج ، أو هو معنى كيف فلا تكون حالة على الإباحة في أي موضع وإن كان في موضع معين ، وبعد التأمل في الآية وجد العلماء أن المراد بلفظ « أني » هو معنى كيف بقرينة قوله « حرثكم » ، لأن الحرث موضع طلب الأولاد وهو القبل كما يرجح هذا المعنى بطريق دلالة النص فقد حرم

وحكمه^(١) . اعتقاد الحقيقة والتأمل .

و ضد المفسر المجمل : وهو ما ازدحت فيه المعاني فاشتبه المراد^(٢)
اشتباهاً لا يدرك إلا ببيان من جهة المجمل ، وحكمه التوقف على اعتقاد
حقيقة المراد إلى أن يأتيه البيان^(٣) .

و ضد المحكم المتشابه وهو : ما لا طريق لدركة^(٤) حتى يسقط طلبه ،
وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حقيقة المراد^(٥) .

== الفاعل قربان المرأة في حالة الحيض وهو أذى عارض فلان يثبت التحريم في
موضع الأذى اللازم وهو الدبر من باب أولى .

(انظر شرح ابن مالك ص ١٠٤ ، محاضرات الدكتور شوكت ص ٥٩) .

(١) أي أن حكم المصطلح اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب
والتأمل .

(٢) كشف الأسرار ج ١/ ٥٤ ، ومن أمثلة المجمل ألفاظ الصلاة والزكاة والصوم
والربا فإنها قد نقلت من معانيها اللغوية إلى معان أخرى أرادها الناقل وهي
مبهمة عند السامع ، والعرب كانت تعرف المعاني اللغوية لهذه الألفاظ فلما جاءت
الشريعة أرادت بها معاني خاصة ولذا كانت مبهمة بالنسبة لهم ، وقد بينها النبي
عليه السلام .

(٣) راجع شرح المنار ص ١٠٥ .

(٤) ومن أمثلته الحروف المقطعة في أوائل السور كقوله تعالى : (ألم ، حم ،
كهيعص) ، وكذلك الصفات التي ثبت بالنص نسبتها إلى الله تعالى واستعمال قيام
معانيها الظاهرة به سبحانه وتعالى لتمييزه عن الحدوث والتشبيهة مثل اليد والدين
والوجه في قوله تعالى : (يد الله فوق أيديهم) وقوله : (واصنع الفلك بأعيننا)
وقوله : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) .

(شرح المنار ص ١٠٦ ، محاضرات د/ شوكت ص ٦١) .

(٥) راجع شرح المنار لابن مالك ص ١٠٦ .

المبحث السادس

في البيان

وهو إظهار المراد^(١) ، وهو يلحق بجميع ما ذكر غير المحكم والمنشأ به ، ويلحق أنواع السنة من المتواتر ، والمشهور ، والآحاد ، وهو خمسة أوجه :

١ - بيان التقرير : وهو بيان لمعنى الكلام معلوماً بالمنطوق بلا تغيير فيفيد تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز ، أو الخصوص^(٢) فيصح موصولا ومفصولا اتفاقاً^(٣) .

٢ - وبيان تفسير : وهو بيان لمعنى الكلام مجعولا بالمنطوق بلا تغيير

(١) التلويح ج ٢/ ٣٣ ، التوضيح ج ٢/ ٣٥ .

(٢) مثل قوله تعالى : ولا طائر يطير بجناحيه ، فإن الطائر يحتمل أن يستعمل في غير حقيقة فيستعمل في المجاز ، لأن البريد يسمى طائراً - فيكون قوله : يطير بجناحيه ، تقريراً لموجب الحقيقة ، وقطعاً لاحتمال المجاز هذا بالنسبة للكلام الذى يحتمل غير الحقيقة وهو نوع ، والنوع الثانى العام المحتمل للخصوص ومثاله قوله تعالى : فسجد الملائكة كلهم أجمعون ، فإن صيغة الجمع تعم الملائكة على احتمال أن يكون المراد بعضهم أى على احتمال التخصيص فكان قوله تعالى : كلهم أجمعون ، بياناً قاطعاً لهذا الاحتمال (أصول السرخسي ج ٢/ ٢٨) .

(٣) لأنه مقرر للحكم الثابت بالظاهر ، وعلى هذا إذا قال قائل إن وجته « أنت طالق » ثم قال نويت به الطلاق عن النكاح أو قال لعبدك أنت حر ، ثم قال نويت به الحرية عن الرق والملك فإنه يكون ذلك بياناً صحيحاً ، لأنه تقرير للحكم الثابت بظاهر الكلام لا تغيير له (أصول السرخسي ج ٢/ ٢٨) .

وهو بيان ما فيه خفاء من المشترك (١) والمجمل (٢) والمشكل والخفى ، وهو أيضاً يصح موصولا ومتراخياً اتفاقاً (٣) ، وهذان البيانان جائزان للكتاب بخبر الواحد لا بيان التغيير ، فلا يجوز التخصيص بخبر الواحد عندنا (٤) ،

(١) كقول القائل ازوجته : أنت بائن أو أنت على حرام ، فإن البيئونة والحرمة من قبيل المشترك فإذا قال : عنيت به الطلاق كان هذا بيان تفسير ، ولهذا تلبس به الحرمة والبيئونة . وكذلك إذا قال : افلان على درهم وفي البلد نقود مختلفة ثم قال : عنيت به نقد كذا فإنه يكون ذلك بيان تفسير ، وكذلك سائر الكنايات في الطلاق (أصول السرخسى ج ٢ ص ٢٨ ، شرح المنار لابن ملك ص ٢٣٥) .

(٢) كقوله تعالى « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وقوله تعالى « ولا تسارقوا ولا تسارقوا فاقطعوا أيديهما » فإنه يحمل بيئته السنة فبين النبي ﷺ بفعله فقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقطع يد السارق اليمنى .

(٣) انظر أصول السرخسى ج ٢ ص ٢٨ ، شرح ابن ملك ص ٢٣٥ . وهذا رأى الجمهور من الفقهاء ، وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان المجمل والمشترك إلا موصولا ، وحجتهم أنه بدون البيان لا يمكن العمل به ، والمقصود من الخطاب فهمه والعمل به ، فإذا كان ذلك لا يحصل بدون البيان فلو جاز تأخير البيان لآدى إلى تكليف ما ليس في الوسخ .

وأجاب الجمهور القائلون بجوازه موصولا : بأن الخطاب بالمجمل قبل البيان مفيد وهذه الفائدة هي الإبتلاء باعتقاد الحقيقة فيما هو المراد به مع انتظار البيان للعمل به ، وإنما يكون هذا تكليفاً بالمحال أن لو أوجب العمل به قبل البيان وهذا لم يحدث .

(بتصرف من شرح ابن ملك ص ٢٣٥ ، أصول السرخسى ج ٢ ص ٢٩) .

(٤) التوضيح ج ٢ ص ٣٩ .

ولا تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل بالاتفاق^(١) إلا عند من يجوز تكليف ما لا يطاق ، وتأخيره إلى وقت الحاجة إلى الفعل جائز عند عامة الفقهاء مطلقاً^(٢) .

٣ - بيان تغيير : وهو إظهار لمعنى الكلام بالمنطوق مع تغييره كالاستثناء ، والشرط ، والصفة ، والغاية^(٣) ، وهو إنما يصح بشرط الوصل^(٤) ، وإن قال ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - بصحة الاستثناء منفصلاً^(٥) عن المستثنى منه وإن طال الزمان ، ولا يجوز تخصيص العام الغير

(١) لأنه تكليف بما لا يطاق وهو غير جائز .

(٢) راجع التوضيح ج ٢ ص ٣٦ .

(٣) التوضيح ج ٢ ص ٣٥ ، (شرح ابن ملك المنار ص ٢٣٥) .

(٤) بحيث لا يعد في المعارف منفصلاً حتى لا يضر قطعه بتنفس أو سعال . ومثاله في الاستثناء قوله تعالى : د فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ، فإن الألف اسم موضوع لعدد معلوم فيها يكون دون ذلك العدد يكون غيره لا عمالة ، ولولا الاستثناء لكان العلم يقع لنا بأنه لبت فيهم ألف سنة ، ومع الاستثناء يقع العلم لنا بأنه لبت فيهم تسعمائة وخمسين عاماً ، فيكون هذا تغييراً لما كان مقتضى مطلق تسمية الألف . (أصول السرخسي ج ٢ ص ٣٥)

(٥) واستند ابن عباس إلى ما روى من أن النبي ﷺ قال : د لا فزون قريشاً وسكنك ، ثم قال : إن شاء الله تعالى ، وأيضاً سأله اليهود عن مدة بقاء أصحاب الكهف في كهفهم فقال : أجيبكم غداً ، فتأخر الوحي بضعة عشر يوماً ثم نزل قوله تعالى د ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ، فقال : إن شاء الله ، فقد صح انفصال الاستثناء عن قوله : أجيبكم غداً بأيام .

وأجاب الجمهور عن الأول : بأن السكوت المعارض يحمل على ما ذكرنا من نحو تنفس أو سعال جمعاً بين الأدلة .

مخصوص بالكلام المستقل متراجحاً عندنا^(١) ، بل يكون نسخاً وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، ويجهوز عنده^(٢) وأكثر أصحابه .

والاستثناء هو المنع عن دخول بعض ما يتناول صدر الكلام في حكمه إلا وأخواتها^(٣) ، وشرطه أن يتصل بالمستثنى منه لفظاً أو ما في حكمه ، ودخول المستثنى في صدر الكلام ، وعدم كونه مستغزقاً ، وهو يمنع التكلم

وعن الثاني : بأن قوله ﷺ : إن شاء الله لا يلزم أن يعود إلى قوله : غداً أجيبكم ، بل معناه أفعل ذلك أي أعلق كل ما أقول به إني فاعل ذلك غداً بمشيئة الله تعالى إن شاء الله ، كما يقال لك : أفعل كذا وكذا ، فتقول : إن شاء الله ، وعلى هذا يحمل قول ابن عباس على أن مراده أنه يصح دعوى نية الاستثناء منه ولو بعد ظهور على ما ذهب إليه البعض من جواز اتصال الاستثنائية وإن لم تقع لفظاً . للتلويح ج ٢ ص ٣٥ ، ٣٦ .

واحتج الجمهور بقوله ﷺ : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر ، الحديث ، وجه الاستدلال به أنه لو صح الانفصال لما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم التكفير مميئاً وإقال : فليستين أو يكفر أكنه لم يظهر فثبت بذلك عدم صحة الانفصال . شرح ابن ملك المنار ص ٢٣٥ .

(١) راجع التوضيح ج ٢ ص ٣٧ .

(٢) أي عند الشافعي ، وانظر التوضيح ج ٢ ص ٣٧ .

(٣) وهذا احتراز عن سائر أنواع التخصيص من الشرط والصفة والغاية وبديل البعض . للتلويح ج ٢ ص ٣٩ .

بحكمه بقدر المستثنى^(١) فيكون تكاملاً بالباقي بعد الاستثناء عن أصحابنا^(٢) .

وقال الشافعي : هو يمنع الحكم في المستثنى بطريق المعارضة ؛ فامتناع الحكم فيه عنده لوجود المعارض^(٣) ، وعندنا لعدم الدليل عليه^(٤) .

والمستثنى منه مستعمل في غير المستثنى مجازاً على قول الأكثرين^(٥) ،

(١) أي يمنع الحكم في المستثنى نظراً إلى الظاهر لعدم الدليل الموجب له مع صورة التكلم بقدر المستثنى وعندئذ يصير التكلم بالمستثنى منه عبارة عما وراء المستثنى ، فيمكن الاستثناء مانعاً الموجب (وهو التكلم) والموجب (وهو الحكم) جميعاً بقدر المستثنى فينعدم الحكم في المستثنى لانعدام الدليل الموجب له مع صورة التكلم به (شرح المنار لابن مالك ص ٢٢٧)
(٢) فكأنه لم يتكلم في حق الحكم بقدر المستثنى .

(٣) فعند الشافعي يمنع الموجب بفتح الجيم لا الموجب بكسرهما وعند الحنفية يمنع كليهما كما في التعليق ، فصار تقدير قول القائل : افلان على ألف إلا مائة ، افلان على تسعمائة عندنا ، وأنه لم يتكلم بالألف في حق لزوم المائة ، أما عند الشافعي فيصير التقدير : إلا مائة فإنها ليست على ، لأن صدر الكلام يوجبه والاستثناء ينفيه فتعارضاً فتساقطاً بقدر المستثنى ، وقائدة الخلاف تظهر فيما إذا استثنى خلاف المجلس كقوله : افلان على ألف درهم إلا ثوباً ، فعند الحنفية لا يصح الاستثناء ، لأنه لا يصح بياناً ، وعند الشافعي يصح فينتقص من الألف قدر قيمة الثوب ، لأن موجب الاستثناء نفي الحكم في المستثنى بالدليل المعارض ، والدليل المعارض يجب العمل به بحسب الإمكان ، ولا يمكن هذا في أن يجعل موجب نفي مقدار قيمة الثوب لا نفي الثوب (شرح ابن مالك المنار ص ٢٢٧) .

(٤) راجع أصول السرخسي ج ٢/٣٦ .

(٥) راجع تيسير التحرير ج ١/٢٨٤ ، إرشاد الفحول ص ١٤٦ ، والنوحي

وإليه ذهب الشافعي ، وقال آخرون المراد بالمستثنى منه ما هو معناه قبل دخول الاستثناء (لكن الحكم عليه بعد إخراج المستثنى)^(١) .

وإليه ميل^(٢) بعض مشايخنا ، والمذهب المشهور من أصحابنا ما قاله القاضي أبو بكر من أن المراد بمجموع المستثنى منه والمستثنى ما عدا المستثنى من المستثنى منه وضعاً ، والاستثناء ليس إلا مما أوجبه الصيغة قصداً لا مما ثبت بها ضمناً ، وصيغته حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع^(٣) ، وقيل حقيقة وأما لفظه لحقيقة اصطلاحية فيهما^(٤) .

والاستثناء المستغرق باطل^(٥) وأصحابنا يقيّدونه بلفظه^(٦) ،

(١) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) كما في قوله تعالى : لا تعلمون الكتاب إلا أمانى ، أى لكن أباطيل لأن الاستثناء المنقطع يكون بمعنى لكن أو بمعنى العطف ، ومن ذلك قوله تعالى : فإنهم عدو لى إلا رب العالمين ، أى لكن رب العالمين الذى خلقنى ، وقوله تعالى : إلا الذين ظلموا منهم ، قيل بمعنى العطف وعلى ذلك يكون التقدير : ولا الذين ظلموا ، وقيل بمعنى لكن أى لكن الذين ظلموا منهم فلا تغشوم واخشون ، (أصول السرخسي ج ٢/٤٢ ، فتح الغفار ج ٢/١٢٧) .

(٤) فتح الغفار ج ٢/١٢٧ ، تيسير التحرير ج ١/٢٨٤ .

(٥) لأنه لا يبقى بعده شيء يفيد معنى وتركيب الاستثناء وضع لمعرفة الباقي بعده . ومثاله لو قال : هيبدى أحرار إلا عبيدى ، لم يصح الاستثناء ، وكذلك لو قال : أوصيت لفلاق بثلث مالى إلا ثلث مالى ، كان الاستثناء باطلاً .

(٦) بأن يكون لفظ المستثنى عن لفظ المستثنى منه .

أو بما يساويه^(١) ويحوز استثناء الأكثر والمساوي عند الأكثرين^(٢) خلافاً للحنابلة^(٣) فيهما ولزفر^(٤) في الأكثر والاستثناء بعد جمل متعاطفة بالواو يرجع إلى الجملة الأخيرة عند أبي حنيفة^(٥) ، وعند الشافعي يرجع إلى الجميع^(٦) ،

(١) في المفهوم وقد اتحدا فيما يصدقان عليه كقوله وعبيدي أحرار إلا عبيدي أو عبايلي ، فإن هذا استثناء باطل ، أما لو قال د إلا هؤلاء ، وليس له سواهم صح الاستثناء ، لأنه يقوم بقاء شيء وراء المستثنى (تيسير التحرير ج ١ / ٣٠٠ ، أصول السرخسي ج ٢ / ٢٩) .

(٢) راجع تيسير التحرير ج ١ / ٣٠٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) وهو : زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم بن قيس وله رحمه الله سنة ١١٠ هـ ولشأ تشيئة حسنة ومحب أبا حنيفة ، وكان زفر عالماً ممتازاً أحاط بالسنن ثم عمد إلى القياس ، واه في الأصول آراء خالف فيها مذهب أبي حنيفة - توفي سنة ١٥٨ هـ (طبقات الأصوليين ج ١ / ١٠٧)

(٥) ومثاله قوله تعالى « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون » إلى قوله تعالى « إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً » واستدل الحنفية على مذهبهم بأن رجوع الاستثناء إلى ما يليه من الجمل هو الظاهر فلا يعدل عنه إلا بدليل ، وأيضاً الاستثناء خلاف الأصل ولكن اعتبرناه في الجملة الأخيرة تصحيحاً للكلام بقدر الضرورة (تيسير التحرير ج ١ ص ٣٠٤ بتصرف) .

(٦) واستدل الشافعية بأن الجمل إذا تعاطفت صارت كالجملة الواحدة بدليل الشرط والاستثناء بالمهيئة فإنهما يرجعان إلى ما تقدم إجماعاً (إرشاد الفحول ص ١٥١) .

والاستثناء من الإثبات نفى^(١) اتفاقا لكن الشافعي^(٢) يقول النفي مدلول للنص
حكم شرعي لا عدم أصلي ، ونحن نقول هو عدم أصلي لاحكم شرعي ، وكذا
الاستثناء من النفي إثبات عنده^(٣) ، ومدلول للنص ، وعندنا لا^(٤) والشرط

(١) راجع إرشاد الفحول ص ١٤٩ ، والتلويح ج ١/٢ ، شرح ابن ملك
ص ٢٢٧ ، شرح الأسنوي ج ١٠٢/٢ .

(٢) ساقطة من (١) ، وفي (ب) د هو .

(٣) مثل ما قام أحد إلا زيد ، فإنه يكون إثباتاً لقيام زيد واستدل الشافعية
بأنه قد ثبت عن أهل اللغة أنهم قالوا الاستثناء من النفي إثبات وقول أهل اللغة
حجة لأنهم أعلم الناس بما وضعت له الألفاظ هذا أولاً ، وثانياً لو لم يكن الاستثناء
عن النفي إثباتاً لكان من قال لا إله إلا الله ، لا يعتبر موحداً ، لأن الوحدانية
معناها نفى الألوهية عن غير الله وإثباتها لله تعالى وحده ، لكن عدم التوحيد
بهذه الكلمة باطل لقوله عليه السلام : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله
إلا الله ، فثبت بذلك أن الاستثناء من النفي إثبات (شرح الأسنوي ج ١٠٢/٢ ،
أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢/٢٧٦) .

(٤) أي أن الحنفية يقولون لا يكون إثباتاً واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام
: لا صلاة إلا بطهور ، وجه الاستدلال بالحديث أنه لو كان الاستثناء من النفي
إثباتاً لكان الحديث دالاً على نفى صحة الصلاة عند عدم الطهارة وهي محتها عند
وجود الطهارة ، وهذا غير صحيح لأن الطهارة قد توجد ولا تصح الصلاة لفقدان
ركن من أركانها أو لعدم وجود شروطها الأخرى كاستقبال القبلة ، وبذلك يكون
القول بأن الاستثناء من النفي إثبات باطلا (شرح الأسنوي ج ١٠٢/٢) ، وليس
التحريم ج ١/٢٩٥ .

يجب اتصاله بالمشروط^(١) ، وهو بعد جمل متعاطفة بالواو للجميع^(٢) لا الأخيرة عند أبي حنيفة كما هو عند غيره .

والصفة كالاستثناء في العود إلى المتعدد ، والخلاف فيها كالخلاف فيه^(٣) ، والغاية تقتضي أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها^(٤) بانتهاء حكم ما قبلها فيما بعدها لا أن الغاية تدل عليه ، والخلاف في الغاية بعد المتعدد كالاستثناء بعده في العود إلى الأخيرة أو إلى الجميع .

٤ - وبيان الضرورة : هو إظهار المراد بغير المنطوق وهو يقع بسبب الضرورة^(٥) وأنواعه أربعة :

الأول : ما في حكم المنطوق^(٦) .

(١) اتصالا طائفاً بحيث لا يصح الفصل بينهما بالزمن فصلاً تحكم العادة فيه بأن الشرط غير تابع للمشروط السابق .

(٢) مثل قول القائل : أكرم العلماء وتصدق على الفقراء إن دخلوا بيتك ، .

(٣) راجع أصول الفقه للشيخ زهد ج ٢ / ٢٩٠ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣

(٤) والغاية لها لفظان هما : حق وإلى ، كقوله تعالى : ولا تقربوهن

حتى يطهرن ، وقوله : ثم أنموا للصيام إلى الليل ، وقوله تعالى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، (إرشاد الفحول ص ١٥٤) .

(٥) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٢٤٠ .

(٦) كقوله تعالى : وورثة أبواه فلأمه الثالث ، فإن صدر الكلام أوجب

الشركة المطلقة من جهة أن الميراث أضيف إليهما من غير بيان نصيب كل منهما ولما بين نصيب الأم وهو الثالث كان ذلك بيانا لكون الأب يستحق الباقي ضرورة ،

وهذا لم يحصل بمحض السكوت عن نصيب الأب ، بل بدلالة الصدر يصدر نصيب

الأب كالمخصوص عليه (راجع شرح المنار لابن ملك ص ٢٤٠) .

والثاني : ما ثبت بدلالة حال المتكلم (١) .

والثالث : ما جعل بيانا لضرورة دفع الغرور (٢) .

والرابع : ما ثبت لضرورة طول الكلام أو كثرتة (٣) .

(١) وهذا مثل سكوت صاحب الشرع عند أمر بما ينافيه عن التغيير بمعنى عدم الاعتراض عليه ، وهذا يدل على حقيقة ذلك الأمر ويكون بيانا لحقيقته ، لأن البيان واجب عند الحاجة إليه ، فلو كان الحكم بخلافه لبين ذلك لا محالة ولو بينه أظهر ، وكذلك سكوت الصحابة وهو مشروط بشرطين الأول القدرة على الإنكار والثاني كون الفاعل مسلماً لأنه لو كان غير مسلم (كالكسوت عند مضي اليهود إلى الكنيسة) لا يكون بيانا لشرعيته ، ومثال ذلك ما روى أن أمة أبطت وأتت بعض القبائل فتزوجها رجل من بني عذرة فولدت أولاداً ثم جاء مولاهما فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقضى بها لمولاهما ، وقضى على الأب أن يقضى الأولاد ، وكان ذلك بحضور من الصحابة فسكتوا عن ضمان منافعتها ومنفعة ولد الغرور (وهو من بطأ امرأة معتمداً على ملك يمين أو نكاح على ظن أنها حرة فتلك منه) على ذلك محل الإجماع على أن المنافع لا تضمن بالإتلاف المجرى (شرح ابن ملك ص ٢٤١) .

(٢) في (ب) الضرر والصواب ما أثبتناه ، ومثال هذا النوع سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشتري فإن هذا يجعل إدفناً للتجارة عند الحنفية دفماً الغرور عن معامل العبد ، وقال الشافعي : لا يكون إدفناً له لأن سكوته يحتمل أن يكون للرضا بتصرفه كما يحتمل أن يكون لفرط الغيظ والمحتمل لا يكون حجة . (شرح ابن ملك ص ٢٤١) .

(٣) ومثاله إذا قال : فلان على مائة ودرهم ، فإن هذا بيان للدائنة أنها من جنس المعطوف عند الحنفية ، وعند الشافعي يلزمه المعطوف (أصول السرخسي

هـ - وبيان التبديل : وهو إظهار المراد من لازم معنى الكلام كالمدة بالمنطوق ، وهو النسخ^(١) . وهو أن يرد دليل شرعى متراجهاً عن دليل شرعى مقتضياً خلاف حكمه^(٢) .

والنسخ :

بيان محض لمدة الحكم^(٣) بالنسبة^(٤) إلى الشارع ، ورفع^(٥) وإبطال^(٦) وتبديل^(٧) بالنسبة إلى علمنا ، وهو جائز عند جميع المسلمين^(٨) في أحكام

(١) أى أن التبديل هو النسخ في اللغة قال تعالى : وإذا بدلنا آية مكان آية ، والمفسرون فمروا التبديل بالنسخ

(٢) راجع شرح ابن ملك ص ٢٤١ .

(٣) احتراز عن بيان مدة ما ليس بحكم ، والمراد بالحكم هو الحكم المطلق من التأيد .

(٤) في النسخ المخطوطة بالقياس والصواب ما أفتناه كما في فتح الغفار ج ٢ / ١٣٠ .

(٥) أى رفع الحكم المنسوخ وإقامة النسخ مقامه .

(٦) وقد اعترض السرخسي على قولهم النسخ لإبطال قائله : كيف تكون حقيقة النسخ لإبطال وقد أطنن الله تعالى ذلك في الإثبات بقوله تعالى : وإنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ، أصول السرخسي ج ٢ / ٥٤ .

(٧) أصول السرخسي ج ٢ / ٥٤ .

(٨) إلا ما روى عن أبي مسلم الأصفهاني من أنه قال بجوازه دون وقوعه - وجواز ثابته بالنص وهو قوله تعالى : وما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثابها ، .

الشرع المحتمل في نفسه للوجود والعدم^(١) بأن لا يلحق بها مانع^(٢) من النسخ من توقيت ، أو تأييد ثبت نصاً أو دلالة^(٣) ، وقد أنكره اليهود^(٤) عليهم اللعنة^(٥) .

وشرطه التمكن من الاعتقاد اتفاقاً ، ولا حاجة إلى التمكن من الفعل عندنا ، فجاز النسخ قبل وقت الفعل^(٦) ، وعند المعتزلة

(١) مثل الأوامر والنواهي التي تدل على الأحكام الممينة .

(٢) وفي الأصل : ما يناني ، والمعنى واحد .

(٣) راجع فتح الغفار ج ٢ / ١٣٠ .

(٤) في الأصل الجمهور والصواب ما أثبتناه .

(٥) وبعض الروافض متمسكين بأن الأمر يدل على حسن المسأور به ، والنسخ يدل على ضده ، أي على قبح المسأور به والشئ الواحد لا يجوز أن يكون حسناً وقبيحاً ، فالقول بجواز النسخ قول بجواز الهداء . وذلك إما يتصور من يجهل عواقب الأمور وإما تعالى يتعالى عن ذلك .

وأجيب عنه : بأن الفعل قد يكون مصلحة في وقت دون وقت كشراب الدواء فلا يلزم الجهل كما قالوا .

(أصول السرخسي ج ٢ / ٥٥ ، شرح المنار لابن ملك ص ٢٤٢) .

(٦) لأن عقد القلب مقصود ويتحقق به الابتلاء ولأن العمل لا يصير قربة إلا بعزيمة القلب والعزيمة قد تصير قربة بلا فعل لقوله عليه الصلاة والسلام .
« أبة المرء خير من عمله » ، وروى أنه عليه السلام أمر بخمسين صلاة ليلة المعراج ثم نسخ الوائد على الخمس وكان نسخاً قبل التمكن من الفعل شرح ابن ملك ص ٢٤٤ .



والصيرفي^(١) لا يصح النسخ قبل الفعل ، لأنه المقصود^(٢) ، وكون الناسخ والمنسوخ حكماً شرعياً^(٣) ، وكون الناسخ منفصلاً متأخراً عن المنسوخ^(٤) . ويجوز عندنا كون الناسخ أشق^(٥) لا عند بعض^(٦) أصحاب الشافعي .

(١) وهو : محمد بن عبد الله البغدادي المكنى بأبي بكر والملقب بالصيرفي - نسبة إلى الصيرف وهو من يصرف الدراهم تفقه على ابن سريج وكان قوياً في المناظرة والجدل متجراً في الفقه والأصول - من مؤلفاته كتاب البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام وشرح رسالة الشافعي ونوفى سنة ٣٣٠ هـ (ط الأصوابين ج ١ / ١٨٠) .

(٢) من الأمر والنهي لا الاعتقاد ، فكان النسخ قبل التمكن من الفعل مؤدياً إلى اجتماع الحسن والقبح في شيء واحد في زمان واحد اتعلق النهي بعين ما تعلّق به الأمر وهذا يؤدي إلى الفساد ، شرح ابن ملك ص ٢٤٩ .

(٣) هذا شرط آخر من شروط النسخ فلا يكون الناسخ والمنسوخ حكماً عقلياً .

(٤) وهذا شرط ثالث من شروط النسخ فإن المقرون كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً ، وهناك شرط رابع وهو أن يكون النسخ بشرع فلا يكون ارتفاع الحكم بالموثّق نسخاً بل هو سقوط التكليف (إرشاد الفحول ص ١٨٦) .

(٥) لأن في ابتداء الإسلام كان كل من عليه الصوم مخيراً بين الصوم والفدية ثم صار الصوم حتماً ، (التوضيح ج ٢ / ٧٢) .

(٦) أي أنه لا يصح كون الناسخ أشق ، بل يصح بالمثل أو الأخف لقوله تعالى د نأت بخير منها أو مثلهما ، وأجيب عن ذلك بأن الأشق قد يكون خيراً لأن فيه زيادة نواب ، التوضيح ج ٢ / ٧٢ .

(م ٥ - الوجيز)

ويجوز نسخ التكليف بدون أن يكون بدله تكليف آخر^(١) عند الجمهور^(٢) ، ويجوز بالإجماع نسخ القرآن بالقرآن^(٣) ، والسنة المتواترة بالسنة المتواترة ، والآحاد بالآحاد^(٤) ، والمتواتر ، ويجوز عندنا نسخ المتواتر بالمشهور لا بالآحاد عند الأكثرين^(٥) .

ويجوز عند الجمهور نسخ السنة بالقرآن^(٦) ، وللشافعي فيه قولان يجوز ولا يجوز^(٧) ، ونسخ القرآن بالخبر المتواتر^(٨) ومنعه الشافعي^(٩) ،

(١) ومثال ذلك نسخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، ونسخ إخبار لحوم الأضاحي ، ونسخ تحريم المباشرة بقوله تعالى وقالن بأشروهن ، ، ونسخ قيام الليل في حقه ﷺ .

(٢) وخالف في ذلك بعض المعتزلة والظاهرية (إرشاد الفحول ص ١٨٧) .
(٣) ساقطة من الأصل .

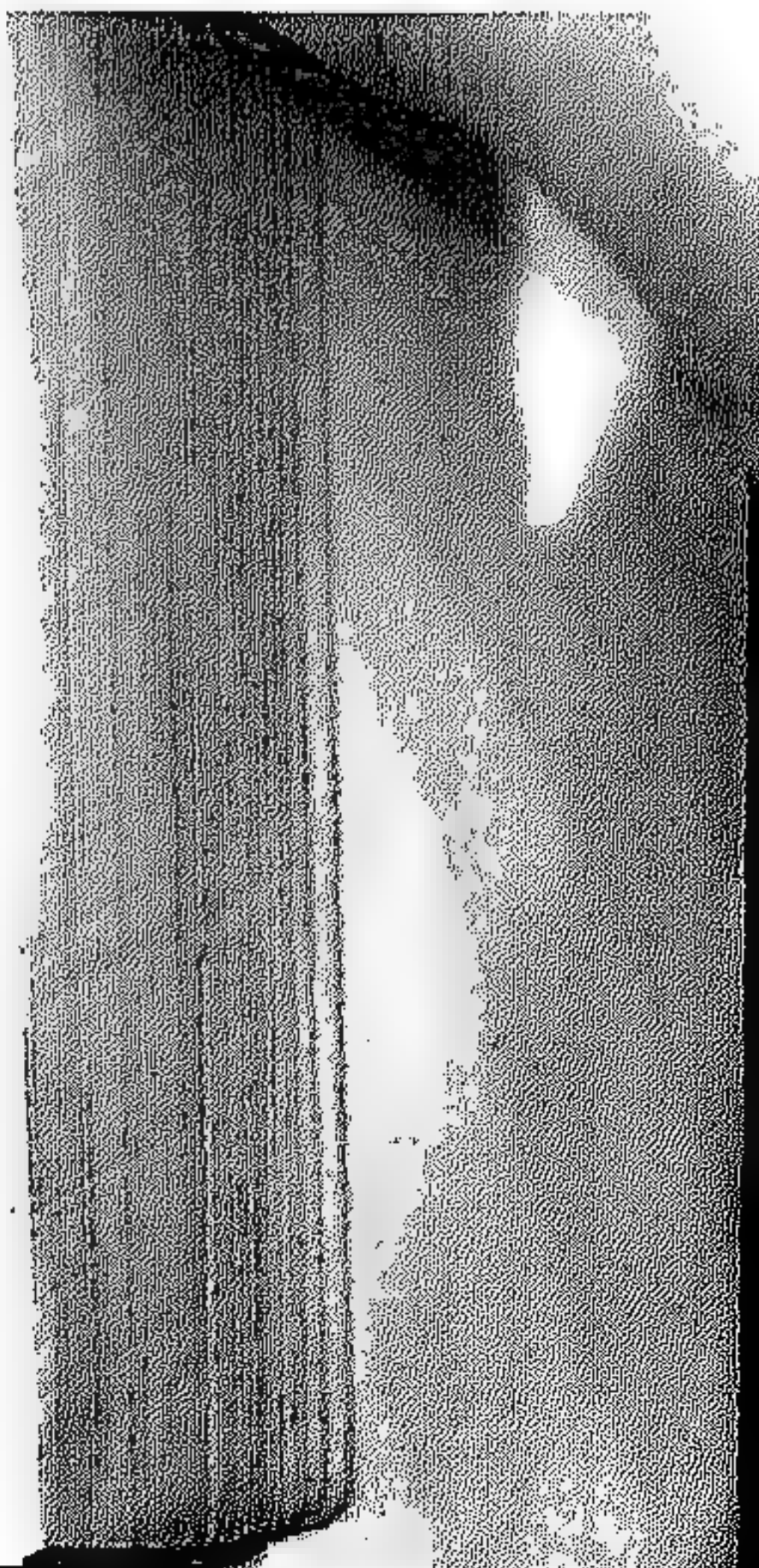
(٤) راجع أصول السرخسي ج ٢/٦٧ ، شرح المنار لابن مملك ص ٢٤٥ .
(٥) راجع أصول السرخسي ج ٢/٦٧ .

(٦) عند الجمهور ومثاله نسخ التوجه إلى بيت المقدس وكان ثابتاً بالسنة بقوله تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء ، الآية ، وكذلك نسخ صلواته ﷺ لقريش على أن يرد لهم نسائهم بقوله تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ، (راجع أصول السرخسي ج ٢/٦٧ ، إرشاد الفحول ص ١٩٢) .

(٧) راجع المرجعين السابقين .

(٨) ومثاله قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ، فإنه مفسوخ بالسنة المتواترة وهي قوله ﷺ لا وصية لوارث ، .

(٩) راجع أصول السرخسي ج ٢/٦٧ ، إرشاد الفحول ص ١٩١ .



ولا يصلح الإجماع ناسخاً عندهم^(١) ، ولا ينسخ الإجماع بنص^(٢) أو إجماع
ظنيين ، ولا ينسخ الإجماع الأول الحاصل بطريق الأحاد عندهم .

وجوز عيسى بن أبان^(٣) ، وبعض المعتزلة^(٤) نسخ الإجماع بالإجماع ،
ولا يجوز نسخ الإجماع قياساً ولا ينسخ القياس إجماعاً ، ولا يصلح
القياس المظنون ناسخاً ولا منسوخاً عندهم^(٥) ، والقياس المقطوع ينسخ

(١) أي عند الجمهور ، أصول السرخسي ج ٢/٦٦ ، .

(٢) والخلاصة أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به عند الجمهور ، أما كونه
لا ينسخ ، فلأن الإجماع لا يكون إلا بعد وفاة الرسول ﷺ والنسخ لا يكون
بعد موته ، وأما في حياته فالإجماع لا ينعقد بدونه ، بل يكون قولهم المخالف
لقرله ﷺ لغواً لا يعتد به ، وكان الرجوع إليه فرضاً ، وأما كونه لا ينسخ به
فلأن النسخ محتج به بعد وفاة الرسول ﷺ والإجماع إنما ينعقد بعد وفاته ﷺ
وبذلك يكون النسخ بالإجماع غير جائز (أصول السرخسي ج ٢/٦٦ ، ٦٧)
وقد أجاز قوم من المعتزلة النسخ بالإجماع متمسكين بأن سهم المؤلفات قد
سقط بالإجماع المنعقد في زمن أبي بكر ، وأجيب عن ذلك بأنه ليس نسخاً بالإجماع ،
بل هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علته (شرح ابن ملك المنار ص ٢٣٥) .

(٣) وهو : عيسى بن أبان بن صدقة البغدادي الحنفي الفقيه الأصولي - تفرقه
على محمد بن الحسن الهيثمي ، وولي القضاء عشرين سنة ، وله مؤلفات منها إثبات
القياس وخبر الواحد ، واجتهاد الرأي ، والعمل والعهادات ، والعمل في الفقه
(معجم المؤلفين ج ٨/١٨) .

(٤) راجع هذا في إرشاد الفحول ص ١٩٣ ، شرح المنار ص ٢٤٤ .

(٥) أي عند الجمهور كما في إرشاد الفحول ص ١٩٣ ، وغيره من كتب
الأصول . أما كونه لا يكون ناسخاً للكتاب والسنة والإجماع والقياس لأن =

بمقطوع^(١) نصا كان أو قياسا لا إجماعا .

والمنسوخ إما الحكم والتلاوة جميعا^(٢) ، وإما الحكم فقط^(٣) ، وإما التلاوة فقط^(٤) ،

== الصحابة أجمعوا على ترك الرأى بالكتاب والسنة حتى قال علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره . وأكنى رأيت رسول الله ﷺ يمسخ على ظاهر الخف دون باطنه ؛ ولأن الرأى لا مجال له في معرفة انتهاء وقت الحسن ، وكان ابن مريج من أصحاب الأمامي يجوز ذلك لأن النسخ بيان كالتخصيص فما جاز به التخصيص جاز للنسخ به ، وأجيب عن ذلك بأن اعتباره بالتخصيص باطل ، لأن التخصيص جائز بالهليل العقلي دون النسخ فلا يتساريان ، وأما إنه ليس منسوخا فيحمل على ما بعد وفاة الرسول عليه السلام أما في حياته فيجوز نسخه ، (راجع أصول السرخسي ج ٢/٦٦ ، إرشاد الفحول ص ١٩٤) .

(١) راجع مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢/٢٠٠ .

(٢) مثل مصحف إبراهيم ومن تقدمه من الرسل فقد كانت منزلة تقرأ أو يعمل بها قال تعالى : إن هذا في المصحف الأولي مصحف إبراهيم وموسى ، وقال تعالى : وإنه في ذر الأولين ، ثم لم يبق شيء من ذلك في أيدينا تلاوة ولا عملا به ، فلا طريق لذلك سوى القول بنسخ التلاوة والحكم معا ، (أصول السرخسي ج ٢/٧٨) .

(٣) مثل قوله تعالى : لكم دينكم ولي دين ، وقوله تعالى : فامسكوهن في البيوت ، فإن الحبس في البيوت والأذى باللسان كان حد الزنا وقد نسخ هذا الحكم مع بقاء التلاوة ، (أصول السرخسي ج ٢/٨٠) .

(٤) مثل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه في كفارة اليمين : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، ومثل قراءة ابن عباس : فاقطعوا أيماهما ، فقد نسخت تلاوتهما ==

وأنكر الأخيرين بعض المعتزلة^(١).

وأما وصف الحكم مع بقاء أصله والزيادة على النص نسخ عندنا^(٢) سواء كان بزيادة جزء أم شرط أم برفع مفهوم المخالفة ، وعند الشافعي وأكثر أصحابه ، والمخالفة مثل هذه الزيادة ليست بفسخ ، فلا يجوز الزيادة على الكتاب ، والخبر المتواتر ، والخبر المشهور بخبر الواحد عندنا ، وعندهم يجوز .

والاتفاق على جواز نسخ تلاوة الخبر^(٣) ، وجواز نسخ التكليف بالأخبار عنه^(٤) ، وعدم جواز نسخ مدلول خبر لا يتغير^(٥) ، وعدم جواز قول الشارع زيد مؤمن ، ثم يسنخه خلافا لبعض المعتزلة .

والمختار جواز نسخ أصل الفحوى^(٦) دونه^(٧) ، وامتناع نسخ الفحوى

في حياة النبي ﷺ بهرف القلوب عن حفظهما إلا قلوب ذينك الراويين ، ولذلك اعتبرت من القراءة الشاذة لأنها لم تتواتر (شرح ابن ملك للمعار ص ٢٤٧) .

(١) أصول السرخسي ج ٢/ ٨٠ .

(٢) وعند الشافعي تخصيص ، شرح ابن ملك للمعار ٢٤٧ .

(٣) راجع الأحكام الأمدي ج ٢/ ٢٦٥ ، إرشاد الفحول ص ١٨٨ .

(٤) مثل تكليف الناس بأن يخبروا بشيء ، الأحكام الأمدي ج ٢/ ٢٦٥ .

(٥) كمدلول الخبر بوجود الله تعالى وحدوث العالم .

(٦) الفحوى هي مفهوم الموافقة والأصل دلالته ، المفهوم وهو النص .

(٧) هذا هو المختار لابن الحساج واستدل على ذلك بأن نسخ المنطوق

لا يستلزم نسخ المفهوم ، لأن المنطوق ملزوم والمفهوم لازم ، ورفع الملزوم لا يستلزم رفع اللازم لجواز أن يكون الملزوم أخص واللازم أهم ، ورفع =

دون أصله^(١) ، وعدم ثبوت حكم الناسخ قبل تبليغه للمكلفين وبعده وروده
على النبي عليه الصلاة والسلام^(٢) خلافا لبعض الشافعية ، وعدم كون
العبادات المستقلة بنفسها نسخا لما زيدت هي عليه^(٣) .

وجواز نسخ جميع التكاليف بإعدام العقل^(٤) ، والإجماع على
أن نسخ سنة من سنن العبادة كنسخ ستر الرأس في الصلاة لا يكون نسخاً^(٥) .
والناسخ يتعين^(٦) أن يعلم تأخره عن زمان المنسوخ^(٧) ، أو بقوله

== الأخص لا يستلزم رفع الأعم ، مختصر المنتهى ج ٢ / ٢٠٠ ، أصول الفقه
للشيخ زهير ج ٣ / ٩٣ .

(١) لأن نسخ المفهوم يستلزم نسخ المنطوق لأن المفهوم لازم ونسخ اللازم
يستلزم نسخ الملزوم ، وهذا هو اختيار ابن الحاجب أيضاً .

(٢) وحاصل هذه المسألة أنه إذا بلغ الناسخ من جبريل إلى الرسول ﷺ ،
ولم يبلغ المكلفين ففي الزمان المتخلل بين التبليغين هل يثبت حكم الناسخ قال قوم
يثبت واختار ابن الحاجب أنه لا يثبت واستدل على ذلك بأنه لو ثبت حكمه
لأدى إلى وجوب وتحریم في محل واحد وهذا محال ، وبيانه أن حكم الناسخ تحريم
العمل بالأول المنسوخ فيكون حراماً ، وهو واجب في نفس الوقت إذ أن
تركه بدون معرفة نسخه يستلزم الإثم قطعاً فثبت بذلك امتناع ثبوته قبل بلوغه
للمكلفين ، (مختصر المنتهى ج ٢ / ٢٠١) .

(٣) راجع مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ / ٢٠١ .

(٤) مختصر المنتهى ج ٢ ص ٤٢ ، وما ذكره المصنف هو رأى جمهور
الاشاعرة .

(٥) المرجع السابق وما قاله المصنف هو رأى الجمهور .

(٦) يشير المصنف إلى الطرق التي يعرف بها كون الناسخ ناسخاً .

(٧) والمراد بالتأخر التأخر في النزول لافي التلاوة . إرشاد الفحول ص ١٩٧



عليه الصلاة والسلام هذا ناسخ لذلك وما في معناه^(١) ، أو بإجماع الأمة على أن هذا الحكم منسوخا بذلك^(٢) .

(١) أو ما في معناه كقوله ﷺ : كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ، إرشاد الفحول ص ١٩٧ .

(٢) إرشاد الفحول ص ١٩٧ ، وهذه الطرق التي ذكرها المصنف هي الطرق المتفق عليها ، وهناك طرق أخرى مختلف فيها منها قول الراوى : كان الحكم كذا ثم نسخ ، ومنها كون أحد النصين المتعارضين مثبتاً في المصحف بعد النص الآخر ، ومنها كون الراوى لأحد الحديثين المتعارضين أصغر سناً .

المبحث السابع

في المنطوق^(١) والمفهوم^(٢)

ومن الناس من عمل بالنصوص بوجوه أخر هي فاسدة عندنا^(٣) وجعلتها راجع إلى القول بمفهوم المخالفة وهو أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق^(٤).

شروط العمل بمفهوم المخالفة :

وشرط ذلك أن لا يظهر أولوية المسكوت عنه من المنطوق بالحكم الثابت

(١) دلالة المنطوق هي دلالة اللفظ على المعنى أو الحكم في عمل النطق ومثاله قوله ﷺ : في الغنم السائمة زكاة ، فإنه يدل بالمنطوق على وجوب الزكاة في الغنم السائمة .

(٢) والمفهوم أو دلالة المفهوم : هي دلالة اللفظ على المعنى لا في عمل النطق بل في عمل المسكوت ، مثل دلالة الحديث السابق على عدم وجوب الزكاة في المسكوت عنه وهو الغنم المعلوفة . كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٣) ومعنى هذا أن طرق الدلالة الصحيحة عند الحنفية هي العبارة والإشارة ودلالة النص والافتضاء ، وما عداها من الطرق التي اعتبرها الشافعية من مفهوم المخالفة وغيرها طرق فاسدة لم يعترف بها الحنفية ، بل عدوها من الطرق الفاسدة . كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٥٣ ، التوضيح ج ١ ص ٢٧٢ .

(٤) مثاله قوله تعالى : ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمألكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات ، فقد دلت الآية بطريق المنطوق على أن من لم يستطع زواج الحرائر المؤمنات يجوز له أن يتزوج من الإماء المؤمنات ، كما دلت بطريق مفهوم المخالفة على عدم الزواج بالإماء السكانيات ، وعدم جواز الزواج بالإماء عند القدرة على طول الحرية .

للمنطوق^(١) ولا مساواة المسكوت عنه المنطوق في الحكم الثابت للمنطوق^(٢) وأن لا يخرج المنطوق مخرج العادة^(٣) وأن لا يكون الحكم في المنطوق لسؤال أو حادثة^(٤) ولا لعلم المتكلم بأن السامع يحمل هذا الحكم المخصوص^(٥).

أقسام مفهوم المخالفة :

ومن مفهوم المخالفة أن تخصيص الشيء باسم العلم أو الجنس^(٦) يدل على

(١) راجع التوضيح ج ١ ص ٢٧٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) لقوله تعالى : د وربائبكم اللاتي في حجوركم ، فإنه يدل على تحريم الربيبة على زوج أمها ، وقد جاء في النص الكريم وصف الربيبة بكونها في حجر زوج أمها ، لكن التقييد بهذا الوصف لا يدل على نفي التحريم عند عدم الوصف ؛ لأن ذكر الوصف إنما جاء لبيان الغالب والعادة من أحوال الربيبة أن تكون مع أمها في بيت الزوج ، وفي هذه الصورة يبطل العمل بالمفهوم المخالف عند القائلين به وتكون الربيبة محرمة سواء كانت في حجر زوج أمها أم لا (التلويح ج ٢ ص ٢٧٢ يتصرف ، محاضرات د. شوكت ص ٩٠) .

(٤) التوضيح ج ٢ / ٢٧٣ .

(٥) كما إذا علم المتكلم أن السامع لا يعلم وجوب الزكاة في الغنم السائمة فقال بناء على هذا : د في الغنم السائمة زكاة ، فإنه لا يدل على عدم الحكم عند عدم السوم .

التوضيح ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٦) وهذا ما يسمى بمفهوم اللقب .

نفي الحكم عما عداه عن البعض^(١) لا عندنا^(٢) ، وأن عدم الحكم عند عدم الاسم كان بعدم أصلي عندنا ، فليس بحكم شرعي^(٣) ومنه أن التعليق بالشرط^(٤) يوجب عدم الحكم عند عدمه عند الشافعي عملاً بشرطيته^(٥) ، وعندنا لا يوجب بل يبقى على عدم الأصلي فيما هذا المشروط فلا يكون حكماً شرعياً متعدياً خلافاً له ، فالمشروط عنده معتبه بدون الشرط وعندنا معه .

(١) وهم بعض الحنابلة وابن خويز منده من المالكية والداق والصوفي من الشافعية ، واحتجوا بأن الإصاار فهموا من قوله ﷺ : « الماء من الماء » عدم وجوب الغسل بالإكسال (وهو الفتور الذي يعتري الشخص حال الوقاع) لأن لفظ الماء الثاني مراد منه المني ، وهو اسم جنس تعاق به حكم وهو وجوب الغسل فدل على انتفاء الحكم عند انتفاء المني ، التوضيح ج ٢/٢٧٣ .

ونوقش هذا الدليل من قبل الجمهور بأن فهم الإصاار لهذا الحكم ليس ناشئاً من العمل بمفهوم اللقب ، وإنما فهموا ذلك من اللام الدالة على الاستفراق ، أي أن جميع أفراد الغسل من الجنابة إنما يكون عند وجود المني فلا يجب الغسل منه إلاكسال ، (محاضرات الدكتور شوكت ص ٩٣) .

(٢) أي عند الحنفية وجمهور العلماء .

(٣) أي أنه ليس ناشئاً من العمل بمفهوم اللقب والاحتجاج به وإنما يعلم عدم الحكم من البراءة الأصلية .

(٤) وهو ما يسمى بمفهوم الشرط وهو دلالة تعليق الحكم بالشرط على نفيه عند عدم الشرط ، ومثاله قوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحضات المؤمنات فمأواك أيمانكم من فتيانكم المؤمنات » فقد دلت الآية على أن حل نكاح الأمة مشروط بعدم القدرة على طول نكاح الحرة ، وتدل بمفهوم الشرط عند القائلين به على عدم حل نكاح الأمة عند القدرة على نكاح الحرة ، فيسكون مفهوم هذه الآية مخصصاً لمعوم قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » .

(٥) في الأصل بالشرطية والمعنى واحد .

ومنه مفهوم الغاية فإنه يدل على خلاف حكم المغيا بها^(١) ، فعنده^(٢)
(بدلالة الغاية وأنه حكم شرعى ، وعندنا لا بدالاتها وأنه ليس حكماً
شرعياً ، بل إنه كان بدليل آخر)^(٣) .

(١) ومفهوم الغاية هو دلالة اللفظ الذى قيد الحكم فيه بغاية على ثبوت
نقيض ذلك الحكم بعد الغاية ومثاله قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجاً غيره » . فقد دلت الآية بمنطوقها على أن المطالبة ثلاثاً
تصر على مطلقها حتى تتزوج غيره ، ودلت بمفهومها المخالف على أنها تحل له بعد
أن تتزوج غيره وتفارقه بطلاق (تيسير التحرير ج ١ ص ١٠٠) .

(٢) أى عند الشافعى الحكم يثبت بدلالة الغاية .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ . ب .

المبحث الثامن

في حروف المعاني^(١)

ومنها حروف العطف : (الواو) لمطلق الجمع عندنا من غير تعرض للمقارنة ولا ترتيب وهو مذهب عامة أهل اللغة والشرع^(٢) ، وعند الشافعي وبعض أصحابه للترتيب^(٣) ، وقد يدخل بين جملتين فلا توجب ،

(١) وهي الحروف التي وضعت لمان غير مستقلة كلفظ الواو في قول القائل جاء محمد وعلي .

(٢) التوضيح ج ١ ص ١٨٧ ، كشف الاصرار ج ٢ ص ١٠٩ ، وقد احتجوا على ذلك بأمر :

(١) النقل عن أئمة اللغة ، وقد نص على ذلك سيديويه في سبعة عشر موضعاً من كتابه .

(ب) الاستقراء أو التتبع ، فإن من يتتبع موارد استعمال الواو في اللغة العربية يجد ما مستعملة في مواضع لا يصح فيها الترتيب ولا المقارنة ، ومثال ذلك قول القائل : جاءني محمد وعلي قبله أو بعده .

(التلويح ج ١ ص ١٧٨ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٣٠ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ٦٥) .

(٢) واحتجوا بأنه لما نزل قوله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله . . . الآية) . سأل الصحابة رسول الله ﷺ : بأيهما تبدأ ؟ فأجابهم عليه الصلاة والسلام بقوله : ابدأوا بما بدأ الله تعالى به ،

روجه الاستدلال : أن النبي عليه الصلاة والسلام وهو أفصح الفصحاء قد فهم الترتيب من الواو .

والجواب عن هذا : أن الواو لو كانت للترتيب لما احتاج الصحابة إلى =

المشاركة^(١) في خبر الأولى للثانية ، وقد تستعار الواو للحال بمعنى الجمع أيضاً .
والفاء للتعقيب وتستعمل في أحكام العمل^(٢) ويستعمل في العمل على
خلاف الأصل بشرط أن يكون لها دوام^(٣) .

وتم : للترتيب مع التراخي^(٤) عند أبي حنيفة والترتيب مع
التراخي راجع إلى التكلم عنده^(٥) ،

== السؤال : لأنهم أهل فصاحة وبيان . (تيسير التحرير ج ٢ ص ٦٨ ،
التوضيح ج ١ ص ١٨٨) .

(١) ومثاله قول القائل : هذه طاق ثلاثاً وهذه طاق ، فتطاق
الثانية واحدة ، وإنما يجب المشاركة إذا افقر الآخر إلى الأول .
التوضيح ج ٢ ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) مثل قول القائل : وأبشر فقد أتاك الغوث ، فإن إتيان الغوث علامة للإبشار .
(شرح ابن ملك المنار ص ١٣٧ ، مسلم للثبوت ج ١ ص ٣٣٤) .

(٣) لأنها لو كانت دائمة لكانت في حالة الدوام متراخية من ابتداء وجود
الحكم ، وذلك مثل : إتيان الغوث حيث يدوم زماناً بعد الإلغار .
شرح المنار لابن ملك ص ١٣٧ ، مسلم للثبوت ج ١ ص ٢٣٤ .

(٤) ومعنى التراخي أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة في الفعل
المتعلق بهما (شرح ابن ملك للمنار ص ١٣٧) ، ولأن ثم تفيد التراخي صح أن
يقال : سافر على ثم إبراهيم بعد شهر ، ولا يصح بالفاء . كشف الأسرار ج ٢/٣١
(٥) أي عند أبي حنيفة ، وفي شرح المنار يقول النسفي : يظهر التراخي في
الحكم والتكلم جميعاً عند الإمام أبي حنيفة ، وما ذكره المصنف موافق لما ذكره
صدر الشريعة في التوضيح ، ووجه الإمام أن التراخي ذكر مطلقاً والمطلق
ينصرف إلى الفرد الكامل ، وكأله أن يكون في الحكم والتكلم جميعاً لا في
الحكم فقط .

وعندهما^(١) إلى الحكم، وقد يستعار بمعنى الواو إذا تعذر العمل بحقيقته للاتصال في معنى العطف^(٢).

وبل : موضوع لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله منفياً كان أو موجباً^(٣).

رأياً أيضاً التراخي في الحكم مع عدمه في التسليم بمنع في الإلشادات ، لأن أحكامها تقع عقب اللفظ بها مباشرة من غير فصل ، فلما ثبت التراخي في الحكم كما هو موجب العطف يتم — وجب القول بتراخي الكلام تقديراً .
شرح المنار ص ١٣٧ ، التوضيح ج ١ ص ١٩٩ .

(١) أي عند الصاحبين ووجهه نظرهما أن التراخي الذي استفيد من لفظ «ثم» إنما هو في الحكم فقط ، أما التسليم فهو متصل حقيقة ، فلا وجه لجمعه منفصلاً ، إذ لو كان كذلك لما صح للعطف للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما يشبه السكوت ، ويؤيد هذا أنه لا يفهم لغة من قول القائل قام سعيد ثم خال إلا ثبوت قيام خاله متراخياً بزمان عن قيام سعيد ، وهذا معنى التراخي في الحكم ، أما كون التسليم بخاله جاء متراخياً عن التسليم بسعيد ، فإنه إما لا يقصد من اللفظ لغة .

تيسر التحرير ج ٢ ص ٧٩ ، محاضرات دكتور شوكت ص ٢١ .

(٢) تيسر التحرير ج ٢ ص ٨٠ .

(٣) على سبيل التدارك مثل : جاءني زيد بل عمرو ، ولهذا قال زفر في قول القائل : دله على ألف درهم ، بل ألفان يجب ثلاثة آلاف ، وقال الإمام ، وصاحبه : يجب عليه ألفان فقط .
التوضيح ج ١ ص ٢٠٠ .

ولكن : للاستدراك^(١) بعد النفي إذا دخل على المفرد^(٢) ، وإن دخل على الجملة يجب اختلاف ما قبلها وما بعدها^(٣) وهي بخلاف بل^(٤) ، لكن العطف به بطريق الاستدراك إنما يكون عند اتساق الكلام^(٥) وإن لم يفسق الكلام يكون مستأنفاً غير متعلق بما قبله .

و « أو » : لأحد الشبهتين^(٦) فوجبه باعتبار وضعه أن يتناول أحد المذكورين عند هامة أهل اللغة وأئمة الفقه لا للشك كما ذهب إليه الإمام

(١) ومعناه مخالفة حكم ما بعدها لما قبلها .

(٢) مثل : « ما رأيت زيدا » لكن عمراً ، فإنه يتدارك عدم رؤية زيد برؤية عمرو . (التوضيح ج ٢ ص ٢٠٢) .

(٣) نفيًا وإثباتًا .

(٤) لأن بل الإعراض عن الأول ، ولكن ليس كذلك .

(٥) ومعنى اتساق الكلام أى انتظامه ، وذلك بأن يكون الكلام متصلاً ببعضه ببعض ليتحقق العطف ، أو أن يكون محل الإثبات غير محل النفي لئلا يجمع بينهما ولا يناقض آخر الكلام أوله كما في قوله : « طجاءني زيد لكن عمرو ، فإن لكن هنا الاستدراك ، أما أن لم يفسق الكلام فإنها لا تكون الاستدراك بل الاستئناف ، ومثال ذلك : « حضر محمد لكن على قوى » .

(كشف الاسرار ج ٢ ص ١٤٠) .

(٦) اسمين أو فعلين خيراً كان الكلام أو إلهاء ، مثال الإسمين قوله : « طجاءني زيد أو عمرو » ومثال الفعلين : قوله تعالى : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) ، كما أنها قد تقع بين مفردين ، وحينئذ تفيد ثبوت الحكم لأحدهما ، وقد تقع بين جماعتين ، وحينئذ تفيد حصول مضمون إحداهما .

ومثال الأول : قوله تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن =

أبو زيد وأبو إسحاق الإسفراييني^(١) ، وجماعة من النحويين^(٢) ، وقال
نفر الإسلام: الصحيح قول العامة إلا أنه في الأخبار يفضى إلى الشك باعتبار
محل الكلام .

وأما في الإنشاء فللتخيير أو للإباحة^(٣) ، وقد تستعار كلمة « أو » للعموم

== يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) .

ومثال الثاني : لنجتمدن أو أمنعك من حضور الدرس ، أى أكونن أحده
الأمرين . (كشف الأسرار ج ٢ ص ١٤٣ بتصرف) .

(١) وهو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الاستاذ أبو إسحاق
الإسفراييني أحد أئمة الدين كلاماً وأصولاً وفروعاً ، من مؤلفاته كتاب الجامع
في أصول الدين ، والرد على الملحدين ، مسائل الدور ، وتعليقه في أصول
الفقه ، وكان ثقة في الحديث ، توفي سنة ٥٤١٨ هـ .

(طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٥٦) .

(٢) راجع هذا في كشف الأمرار ج ٢ ص ١٤٣ ، التوضيح ج ١
ص ٢٠٥ .

(٣) ولأن أو للتخيير أو للإباحة في الإنشاء أبطل أبو حنيفة التسمية وحكم
مهر المثل في الزوج لمن قال : « على ألف أو ألفين » ، لأن كون المهر مجهولاً لا يكواه
أحد الأمرين جهالة لا حاجة إلى تحملها كان لهقه النكاح موجب أصلي معلوم
يلزم بدون الذكر إذا لم يكن المهر معلوماً وهو مهر المثل ، أما أبو يوسف ومحمد
فقد صححا على وجه التخيير فيكون المهر أحد المذكورين ، تيسير التحرير
ج ٢ / ٩٢ .

فيوجب عموم الأفراد في موضع النفي^(١) وعموم الاجتماع في موضع الإباحة، وقد يستعار لحتى^(٢).

وحتى : للغاية^(٣) ، وتجيء للعطف^(٤) فيكون المعطوف إما أفضل

(١) كقوله تعالى : د ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ، أي لا هذا ولا ذلك ؛ لأن التقدير لا تطع أحداً منهما فيكون مذكورة في سياق النفي وهي تفيد العموم ولهذا لو قال قائل : د والله لا أفعل هذا أو هذا د بحث بفعل أحدهما التوضيح
٢٠٨/١ هـ

(٢) وتكون دالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، ومثال ذلك : د لا ازنك أو تقضيني حقى ، فليس المراد هنا ثبوت أحد الأمرين ، بل ثبوت الأول مبتدأ إلى غاية هي وقت إعطاء الحق ، وقد مثل صدر الشريعة بقوله تعالى د ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم ، أي ليس لك من الأمر في عذابهم أو استصلاحهم شيء حتى تقم توبتهم أو يعذبهم فيرفع أحدهما بوجود الآخر كالمفيدة يرتفع بالغاية .

وقد تفرع على هذا أنه لو حلف شخص فقال د لا أدخل هذه الدار أو أدخل تلك د فإن دخل الأولى أو لا حث وإن دخل الثانية أو لا بر في يمينه ، التوضيح
٢١٢/١ هـ

(٣) بمعنى أن ما بعدها غاية لما قبلها سواء كان جزءاً منه مثل أكلت السمكة حتى رأسها أو غير جزء مثل قوله تعالى د سلام هي حتى مطلع الفجر ، (التلويح
٢١٣/١ هـ)

(٤) يتبع ما بعدها لما قبلها في الإعراب ، وشرطها أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه أفضلها أو أدونها مثل قولك د مات الناس حتى الأنبياء وقدم الطجاج حتى المشاة ، ولا يجوز جاء الرجال حتى هند ، ويشترط كذلك أن يكون حكم ما قبلها مما ينقض شيئاً فشيئاً إلى الأعلى أو الأدنى كما في الأمثالين السابقين ، التلويح ٢١٤/١ هـ

أو أخس ، وقد يدخل على جملة مبتدأة^(١) وتدخل الأفعال ، فإن احتمل الصدر الامتداد والآخر الانتهاء إليه فللغاية^(٢) ، وإلا فإن صلح لأن يكون سبباً لثاني يكون بمعنى كي^(٣) ، وإلا فللمطف المفض^(٤) .

ومنها حروف الجر :

الباء للإصاق^(٥) وللإستعانة^(٦) فتدخل على الوسائل^(٧) كالآثمان^(٨) ، قالوا : إن الباء في آلة المسيح يتناول كل المحل^(٩) لا : إن دخلت في المحل .

- (١) ويكون ما بعدها جملة فعلية .
- (٢) مثل قوله تعالى ، يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأمنوا وتصلوا على أهلها ، التوضيح ج ١/ ٢١٣ .
- (٣) مثل اسلمت حتى أدخل الجنة ، أى كي أدخل الجنة .
- (٤) فتدل على التشريك المجرد عن الغاية والسببية وحيفتد تكون دالة على التعقيب كالفاء ، وعلى هذا لو قال : عبيدى حر إن لم أضربك حتى تصيب د حنت إن أفلح عن الضرب قبل صياح المضروب ، التوضيح ج ١/ ٢١٤ .
- (٥) مثل مررت بمحمد ، أى الصفت المارور بمكان وجهه .
- (٦) أى طلب المعونة بشئ على شئ مثل : د كتبت بالقلم ، التلويح ج ١ ص ٢١٧ .

- (٧) دون المقاصد لأن الوسائل يستعان بها على المقاصد .
- (٨) في البيوع ؛ لأن المقصود الاصل من البيع هو الاتفاع بالمبيع والتمن وسيلة إليه ؛ لأنه في الغالب من النقود التى لا يفتفع بها بالذات ، بل بواسطة للتوصل بها إلى المقاصد بمنزلة الآلات ، التلويح ج ١ ص ٢١٧ .
- (٩) هذا متفرع على كون الباء الإصاق فإن دخلت الباء آلة المسيح مثل : مسحت الحائط يدي ، تعدى المسيح إلى المحل كله ، وإن دخلت على المحل مثل : مسحت برأس اليتيم ، لا يتناول المسيح المحل كله ، التلويح ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٩ .

وعلى الاستعلاء^(١) ويراد به الوجوب^(٢) نحوه له على ألف ، إلا أن
يصل به الوديعة^(٣) ويستعمل للشرط^(٤) ، ويستعار في المعاوضات المحضة بمعنى
الباء^(٥) إجماعاً ، وكذا في الطلاق عندهما^(٦) ، وعنده بمعنى الشرط^(٧) .

(١) ومعناه : هلو الشيء على غيره سواء كان حسياً كقولك : « فلان على
السطح » ومن ذلك قوله تعالى : « وعليها وعلى الفلك » يحملون ، أم كان معنوياً
مثل قول القائل : « فلان على ألف » فإنه يكون إقراراً بالدين ؛ لأن الدين
يستعمل من يلزمه ، ولذا يقال : ركبته الدين ، محاضرات الدكتور شوكت ص ٣٦ ،
شرح ابن ملك ص ١٥٤ .

(٢) أى الإلزام .

(٣) بأن يقول : « فلان على ألف درهم وديعة » ، فيقتضى لا يثبت به الدين ؛
لأن على يحتمل معنى الوديعة من حيث إن فيها وجوب حفظها فيحمل عليه ،
(شرح المنار لابن ملك ص ١٥٤) .

(٤) على معنى أن يكون ما بعدها شرطاً لما قبلها مثل قوله تعالى : « يبايعوك
على أن لا يشركن بالله شيئاً » ، أى بشرط عدم الإشراف بالله .

(٥) المعاوضات المحضة هى الخالية عن معنى الإسقاط مثل : البيع والإجارة ،
أما غير المحضة وهى التى فيها معنى الإسقاط مثل الطلاق على مال والحاج ، فإذا
استعملت « على » فى المعاوضات المحضة كانت بمعنى الباء بخلاف مثل قولك :
« بمك هذا على ألف » كان المعنى بألف . التلويح ج ١ ص ٢١٩ ، شرح ابن
ملك المنار ص ١٥٤ .

(٦) فلو قالت : « طلقنى ثلاثاً على ألف فطلقها واحدة » كانت بمعنى الباء
عند الصاحبين ويجب ثلاث الآلف ، لأن الطلاق على مال معاوضة من جانبها .

(٧) عملاً بالأصل لأن الطلاق يحتمل التعليق بالشرط فيحمل اللفظ على
معناه الحقيقي وعلى ذلك لا يجب ثلاث المائة عند أبى حنيفة ، شرح ابن ملك المنار

ومن : للتبعض^(١) ويحتمل البيان^(٢) عندهما .

وإلى : لانتها الغاية^(٣) ثم هي تفيد معنى الغاية^(٤) مطلقا ، وأما دخول الغاية في الحكم وخروجها عنه فأمر يدور مع الدليل ، وهذا هو المختار من بين المذاهب^(٥) في د إلى ، ، وقيل : إن كانت الغاية غاية قبل تسكلمه لا تدخل تحت المغيا^(٦) ، وإلا فصدر الكلام إن لم يتناولها فهي لمدة الحكم إليها^(٧) ،

(١) كما ذهب إلى ذلك فخر الإسلام كقولهم : أخذت من الدرهم ، — أي أخذت بعضها — وذكر النجاة أنها لا ابتداء الغاية . مثل : د سرت من الكوفة إلى البصرة ، وقد تكون للنبين كقوله تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) وكقولهم : د خاتم من فضة ، ، وقد تكون زائدة مثل : د ما جاءني من أحد ، كشف الأسرار ج ٢/١٧٦ ، تيسير التحرير ج ٢/١٠٧ .

(٢) انظر شرح المنار لابن ملك ص ١٥٥ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ١٧٦ .

(٣) أي للدلالة على أن ما بعدها نهاية حكم ما قبلها . مثل قوله تعالى : (ثم أنموا للصيام إلى الليل) . فإنه يدل على انتهاء امتداد الصوم إلى الغاية الزمانية ، وهي الليل .

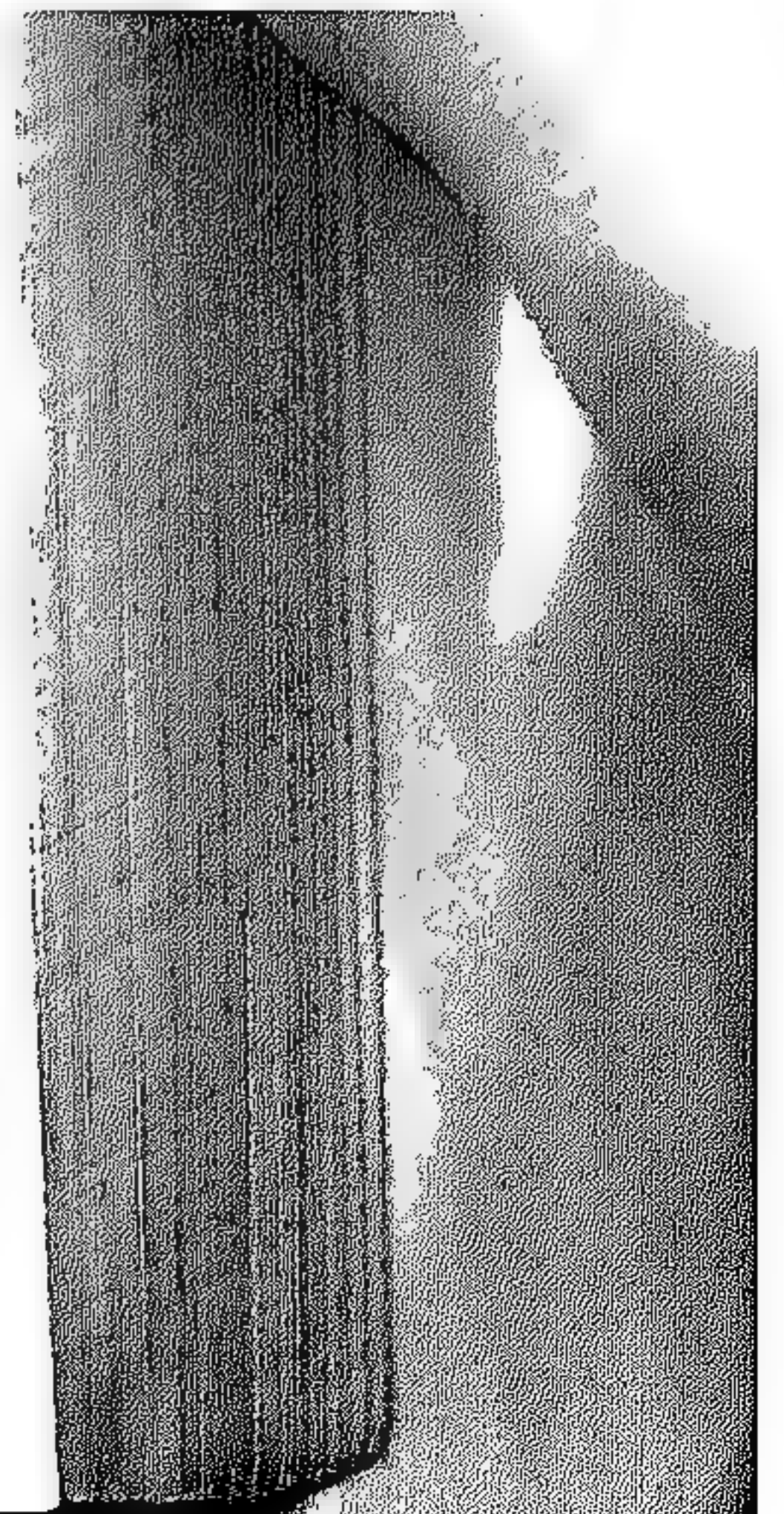
(٤) وذلك إذا كان صدر الكلام محتملا لانتها الغاية بأن كان فعلا قابلا للامتداد مثل : صمت إلى الليل .

(٥) وهو مذهب المحققين من الأصوليين والنجاة . التلويح ج ص ٢٢١ .

(٦) وهذا هو رأي صدر الشريعة ، ومعنى هذا أن الغاية إن كانت غاية قبل التسكلم بأن كانت غاية في الواقع لا تدخل في حكم ما قبلها سواء تناولها المصدر كالسمكة للرأس في قولك : د أكلت السمكة إلى رأسها ، أو لم يتناولها كالبيتان للحائط في قولك : د بعت هذا البيتان من هذا الحائط إلى ذاك ، .

(التلويح ج ١ ص ٢٢١) .

(٧) أي وإن لم تكن غاية في الواقع ، بل غاية في التسكلم فقط وذلك بذكرها



وإن تناولها فهي لإسقاط ما ورائها^(١) :

وفي : للظرفية تحقيقاً أو تقديرأ^(٢) ، ويفرق بين حذفه وإثباته^(٣) فتقع (مع) في « إن صمت الدهر ، على الأبد^(٤) » وفي « إن صمت في الدهر ،

بعد « إلى » في الكلام ففي هذه الحالة إن كان صدر الكلام غير متناول لها فتكون (إلى) لمده الحكم إليها ، وحينئذ لا تدخل الغاية في حكم ما قبلها ، وذلك مثل قوله تعالى « ثم أتوا الصيام إلى الليل » فإن صدر الكلام لا يتناول الغاية وهي الليل - فتكون الغاية حينئذ لمده الحكم إليها فلا تدخل في حكم ما قبلها محاضرات د. شوكت ص ٤٠ ، التوضيح ج ١/٢٢١ .

(١) أي وإن تناولها صدر الكلام كالأبد فإنها متناولة المرافق ، فيكون ذكر الغاية حينئذ لإسقاط ما ورائها ، فتدخل في حكم ما قبلها ، فثلاً قوله تعالى « فاعملوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » يدل على وجوب غسل المرافق (التوضيح ج ١/٢٢١) .

(٢) وبيان ذلك أن (في) تفيد الظرفية وذلك بأن يشتمل المجرور على ما قبلها احتمالاً مكانياً أو زمانياً ، ثم إن الظرفية قد تكون حقيقية مثل قولهم : « محمد في مصر » ، وقد تكون مجازية مثل « خالد في نعمة الله » أي أن النعمة محيطة به إحاطة الظرف بالمظروف ، محاضرات في أصول الحنفية للدكتور هوكت للمدوي ص ٤٢ .

(٣) أي أن « في » قد تكون ظاهرة مثل : « صمت في هذا الشهر » وقد تكون مضمرة مثل : « صمت شهراً » والفرق بينهما أنه في حالة الإضمار يقتضى الاستيعاب لكل أما في حالة الإظهار فلا يقتضى الاستيعاب ، محاضرات ه. شوكت ص ٤٢ .

(٤) راجع كشف الأسرار ج ١/١٨١ .

على سـاعة^(١) ، وتستعار للمقارنة^(٢) في نحو : أنت طالق في دخوله
الدار ،^(٣) ، وعند البعض يجعل مستعاراً لمعنى الشرط^(٤) ، والأول أصح .

أسماء الظروف :

مع المقارنة فيقع اثنتان إن قال غير المدخول بها : أنت طالق واحدة
مع واحدة ،^(٥) .

وقيل : للتقدم^(٦) فيقع واحدة^(٧) في : أنت طالق ، واحدة قبل واحدة ،
وثنتان في قبلها واحدة^(٨) .

(١) المرجع السابق .

(٢) إذا لم تصلح للظرفية بأن كان مدخولها من الأفعال .

(٣) انظر التوضيح ج ٢٢٥/١ ، كشف الأسرار ج ١٨٢/٢ .

(٤) قوله : وعند البعض ، الخ هذا خطأ ولم أذكر على هذا القول في كتب
الأصول ، والصواب كما في كتب الحنفية ، وتكون حينئذ بمعنى الشرط في التوقف
فيكون الطلاق مقارناً للخروج ، ولا تكون كالشرط حقيقة ، لأن المعاق
بالشرط يقع بعد وجود الشرط لا مقارناً له .

كشف الأسرار ج ١٨٢/٢ ، التوضيح ج ٢٢٥/١ .

(٥) وقوله : تقع اثنتان ، والسبب في هذا هو وقوعهما في وقت واحد .
التوضيح ج ٢٢٧/١ ، وهذا خاص بغير المدخول بها .

(٦) أي الزمان المتقدم على الزمان الذي أضيفت إليه .

(٧) لأن التقبيلية صفة للطلاق المذكور أولاً فلا تقع الطلقة الأخرى لعدم
المحلية ، وهذا مقيد بكون الوجوه غير مدخول بها .

(٨) أي تقع اثنتان فيما إذا قال : أنت طالق واحدة قبلها واحدة ، وذلك
لأن الطلاق المذكور أولاً واقع في الحال ، والذي وصف بأنه قبل هذا الطلاق
الواقع في الحال يقع أيضاً في الحال ، التوضيح ج ٢٢٧/١ .

وبعد : على عكس قبل^(١) .

وعند : للحضرة فقوله : « فلان عندي ألف درهم ، إقرار بالوديعة^(٢) »
لا بالدين .

ومنها : حروف الشرط :

« (إن) في الأصل للشرط^(٣) لا اختصاصه به فتدخل في أمر على خطر
الوجود ،^(٤) .

(١) أي أنها موضوعة للزمان المتأخر عن زمان ما أضيفت إليه ، فلو قال
غير المدخول بها : « أنت طالق واحدة بعد واحدة ، فإنها تطلق طلقان وذلك
كما قلنا في قوله : « واحدة قبلها واحدة » .

ولو قال : « واحدة بعدها واحدة ، طالق واحدة كما في واحدة قبل واحدة
(التوضيح ج ١/ ٢٢٨) .

(٢) لأن الحضرة تدل على الحفظ فن قال : « وضعت الشيء عندك » يفهم منه
الاستحفاظ ، ولا تدل على اللزوم في الدمة حتى تكون ديناً ، لئلا لو صرح
بكونها ديناً ، فإنها تعمل على الدين ، (التلويح ج ١/ ٢٢٨) .

(٣) أي تعاقب حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى من غير
اعتبار طرفية زمانية أو مكانية (التلويح ج ١/ ٢٢٨) .

(٤) بمعنى أن مدخولها وهو الشرط يكون معدوماً على خطر الوجود أي
متروك بين أن يكون وأن لا يكون ، وقد تفرغ على هذا أنه لو قال قائل لا مرا أنه
« إن لم أطلقك فأنت طالق » فالحكم أنه إن لم يطلقها لا يقع الطلاق إلا في آخر
جزء من حياته أو حياتها ، لأنه علق وقوع الطلاق بعدم إطلاقه إياها ، وهذا
لا يتحقق إلا عند الموت ، فيقع الطلاق في آخر جزء من الحياة (التوضيح وشرحه
التلويح ج ١/ ٢٢٩) .

د (وإذا) عند الكوفيين يهـ للظرف^(١) وللشرط^(٢) ، فإذا استعملت في الشرط لم يبق فيها معنى الوقت وصارت بمعنى (إن) ، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٣) ، وعند البصريين حقيقة في الظرف^(٤) ، وقد يهـ للشرط بلا سقوط معنى الظرف د كتي^(٥) ، وإليه ذهب صاحباه^(٦) ، ودخوله في أمر كائن^(٧) أو منتظر لا محالة^(٨) .

وكيف : للسؤال عن الحال^(٩) ، فإذا لم يستقم يبطل كلمة كيف ويصح

(١) المجرد عن الشرط فتفيد زمان حصول ما بعدها فلا تجزم الفعل ويكون استعماله فيما هو قطعي الوجود كقول الشاعر :

وإذا تكون كريمة أدهى لها وإذا يحاس الحيس يدهى جندب
(٢) المجرد عن الظرف .

(٣) راجع كشف الأسرار ج ٢ / ١٩٤ .

(٤) ونضاف إلى جملة فعلية في معنى الاستقبال ، لكنها قد تستعمل للظرف المحض من غير اعتبار شرط وتعليق كقوله تعالى : والليل إذا يغشى ، أي وقت غشيائه ، (محاضرات د . شوكت ص ٤٦) .

(٥) راجع كشف الأسرار ١ / ١٩٤ .

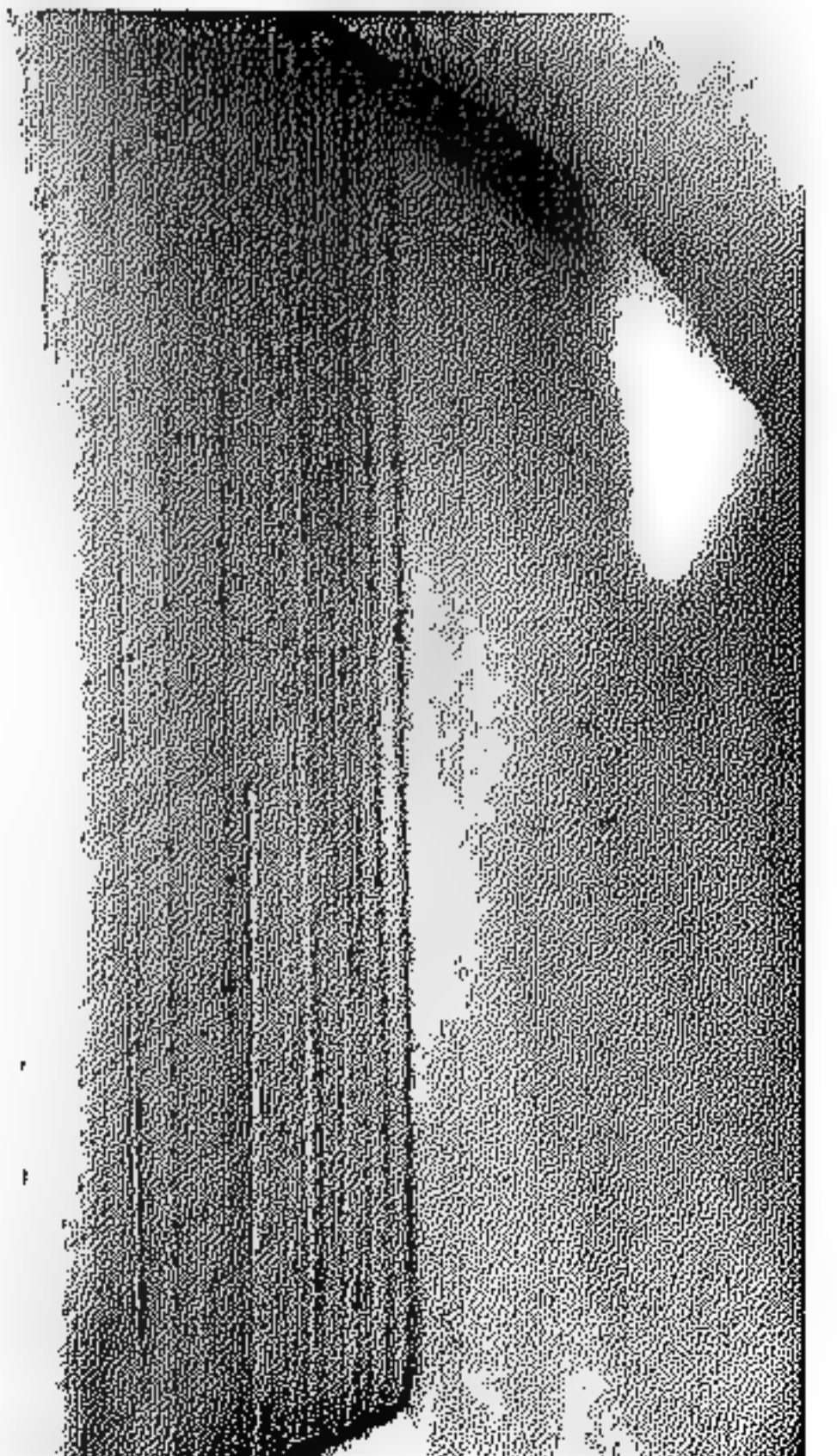
(٦) المرجع السابق .

(٧) كقول الشاعر .

وإذا تكون كريمة أدهى لها ، أي هدد نزل الحادثة

(٨) أي أمر يقطع بتحقيقه في المستقبل . مثل قوله تعالى : وإذا السماء كادرت ، فهي تقلب الماضي إلى المستقبل ، لأنها حقيقة في الاستقبال (كشف الأسرار ج ٢ / ١٩٤) .

(٩) واستعمل مجازاً بمعنى الحال إذا تدرج لها على الاستفهام ، وقد حكى =



في د أنت حر كيف شئت ،^(١) .

قطرب عن بعض العرب : د انظر إلى فلان كيف يصنع ، أى إلى حال صناعته ،
وأيضاً قول القائل لزوجه : د أنت طاق كيف شئت ، أى على الحال التي نشأتها
من الرجعة أو البينة الصغرى أو الكبرى ، فكيف هنا لم تستعمل في حقيقتها
لتعذر الاستفهام ، التلويح ج ١/ ١٣٢ ، محاضرات الدكتور شوكت ص ٤٩ .
(١) راجع التوضيح ج ١/ ١٣٢ .

المرصد الرابع في الأحكام

الحكم إنه لم يكن بتعلق شيء بشيء آخر فإما صفة لفعل المكلف كالوجوب والحرمة ، أو أثر لفعله كالملك^(١) .

وصفة الفعل قد يعتبر فيه^(٢) المقاصد الدنيوية^(٣) ويلزمها الآخروية^(٤) كصحة العبادة ، وقد يعتبر فيه المقاصد الآخروية وإن تبعها الدنيوية كوجوب العبادة ، وفي المعاملات كون الفعل موصلاً إلى المقصود الدنيوي^(٥) يسمى صحة ، وكونه بحيث لا يوصل إليه أصلاً يسمى بطلائاً^(٦) ، وكوفه بحيث يقتضى أركانه وشرائطه الإيصال إليه إلا أوصافه الخارجة يسمى

(١) راجع التلويح ج ١ / ٢٤٣ .

(٢) أى فى مفهومه وتعريفه .

(٣) أى الحاصلة فى الدنيا كتفريغ الدمة وبرامتها المعتبر فى مفهوم صحة العبادة ، التوضيح ج ١ / ٣٤٥ .

(٤) أى الحاصلة فى الآخرة كالثواب على الفعل ، وقيد باعتبار المقصود الدنيوي أو الآخروي ابتناء الحكم على حكم وأغراض متعلقة بالدنيا أو الآخرة إذ من البعيد أن يقال : إن صحة الصلاة - مثلاً - مبينة على حكمة دنيوية فقط .
التلويح - والتوضيح ج ٢ / ٣٤٦ .

(٥) أى الأغراض التى ترتب على العقود والفسوخ كملك الرقبة فى البيع وملك المتعة فى النكاح ، وملك المنفعة فى الإجارة والبيئونة فى الطلاق ، وكذا معنى صحة القضاء ترتب ثبوت الحق عليه ، ومعنى صحة العبادة ترتب ازوم الحكم بناء عليها ، فرجع ذلك كله إلى المعاملات .

(٦) بأن كان عدم إيصاله إلى المقصود الدنيوي من جهة خلال فى أركانه وشرائطه (انظر هذا وما قبله فى التلويح ج ٢ / ٢٤٥) .

فساداً (١) .

وما يعتبر فيه المقاصد الأخروية إن كان حكماً أصلياً غير مبنى على
أعذار العباد وكان الفعل أولى من الترك مع منعه بدليل قطعي فالفعل فرض (٢)
وبظني واجب (٣) ، وبلازمة (٤) سنة إن كان الفعل طريقة مسلوكة في الدين ،

(١) راجع التوضيح ج ٢/ ٢٤٦ ، ويضيف صدر الشريعة أحكاماً أخرى
تتعلق بالمعاملات مثل الانعقاد وهو ارتباط أجزاء التصرف شرعاً فالبيع الفاسد
منعقد وليس صحيحاً ، وأيضاً النفاذ وهو ترتب الأثر المقصود من المعاملات عليها
كالملك فثلاً يبيع الفضولي منعقد وليس نافذاً ، ومنها اللزوم وهو كون الأمر
بشيء لا يمكن رفعه .

(٢) إشارة إلى أن المتصف بالفرضية والوجوب والحرمة ونحوها هو فعل
المكلف ، والحكم الذي بمعنى الخطاب إنما هو الإيجاب والتعريم ونحوهما ، والذي
هو بمعنى أثر الخطاب هو الوجوب والحرمة ونحوهما ، ومثال الفرض : قراءة
مطابق آية من القرآن الثابت بقوله تعالى : « فاقراوا ما تيسر من القرآن » وكذلك
أركان الإسلام فإنها ثابتة بأدلة قطعية لا شبهة فيها .

(٣) أي الواجب هو الذي ثبتت بدليل ظني ، وذلك مثل : قراءة الفاتحة
بعينها في الصلاة ، فإنها تثبت بخبر الآحاد وهو قول النبي عليه الصلاة والسلام :
« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، على أن المضاف لم يفرق بين الفرض
والواجب ، أصول المرحومي ج ١/ ١١٢ .

(٤) أي بلا منع الترك ، والمراد بها ما سنة رسول الله ﷺ وأصحابه بعده
عند الحنفية ، وقال المصنف : مطابق السنة يتناول سنة الرسول ﷺ فقط ،
وهذا لأنه لا يرى تقليد الصحابي .

وقد استند الحنفية في قولهم إلى قوله عليه السلام « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدي » عضواً عليها بالنواجذ ، وبقوله عليه الصلاة والسلام « من »

ولا فندوب ونفل^(١)، وإن كان الترك أولى من الفعل مع منع الفعل فحرام^(٢)
وبلا منه فمكروه^(٣)، وإن استويا فباح^(٤).

فالفرض لازم علماً وعملاً حتى يكفر جاحده^(٥)، والواجب لازم
عملاً لا علماً ولا يكفر جاحده بل يفسق^(٦) إن استخف بأخبار الأحاد
وأما مؤولاً فلا^(٧)، ويعاقب تارك كل من الفرض والواجب إلا أن يعفو
الله تعالى.

== سن سنة حسنة فله أجرها، ومثال السنة الأذان والجماعة. أصول السرخسي
ج ١١٤/١. ويقول التفتازاني: وقد يراد بالسنة ما ثبت بالسنة كما روى عن
أبي حنيفة رحمه الله أن الوتر سنة، التلويح ج ٢٤٩/٢.

(١) النفل الزيادة ومنه تسمى الغايمة نفلاً لأنها زيادة على ما هو المقصود
بالجهاد شرعاً - فالنوافل من العبادات زوائد مشروعة، والتطوعات كذلك فإنها
اسم لما يتبرع به المرء من عباده ولا يكون ملوماً هل تركه، والنفل مرادف
للمندوب والمستحب، ومثال ذلك سنن النبي ﷺ في العبادات، انظر كشف
الاسترار ج ٣٠٢/٢، أصول السرخسي ج ١١٤/١، ١١٥.

(٢) وهو ما ثبت بدليل قطعي كقوله تعالى: ولا تقتلوا النفس التي حرم
الله إلا بالحق.

(٣) راجع التوضيح ج ٢٤٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ومعنى لازم علماً أي يلزم اعتقاد حقيقته والعمل بموجبه لثبوته بدليل
قطعي حتى لو أنكره قولا أو اعتقاداً كان كافراً.

(٦) لأن الواجب لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوته بدليل ظني، التلويح

ج ٢٤٧/٢.

(٧) أي فلا يفسق ولا يضال لأن التأويل في مظانه من سيرة السلف.

والشافعي لم يفرق بينهما ^(١) ، وقد يطلق الواجب على ما يعم الفرض والواجب وهو ما يكون الفعل أولى من الترك مع منع الترك قطعياً كان أو ظنياً ^(٢) .

وترك سنة الهدى يوجب كراهة كالجماعة لا ترك سنة الزوائد كسيرة عليه السلام ولباسه وقيامه وقعوده ^(٣) .

والنفل يشاب فاعله ولا يسمى تاركه ^(٤) وهو دون سنن الزوائد ^(٥) ،

(١) أي بين الفرض والواجب فهما لفظان مترادفان عنده وعرفه الشافعية : بأنه الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً ، بصرف النظر عن نوع الدليل من حيث القطعية والظنية ، ويقول التفارقي : لا نزاع للشافعي رحمه الله تعالى في تفاوت مفهوم الفرض والواجب في اللغة ولا في تفاوت ما ثبت بدليل قطعي كحكم الكتاب وما ثبت بدليل ظني كحكم خبر الواحد في الشرع ، فإن جاهد الأول كافر دون الثاني ، وتارك العمل بالاول مؤول فاسق دون الثاني ، ولما يزعم أن الفرض والواجب لفظان مترادفان منقولان من معنهما اللغوي إلى معنى واحد ، وهو ما يمدح فاعله ويذم تاركه شرعاً سواء ثبت بدليل قطعي أم ظني وهذا مجرد اصطلاح التلويح ج ٢/٢٤٨ .

(٢) التوضيح ج ٢/٢٤٩ ، ويقول صدر الشريعة : فيصح أن يقال : صلاة الفجر الواجبة .

(٣) راجع التوضيح ج ٢/٢٤٩ .

(٤) أي أن فاعل النفل يستحق الثواب وتاركه لا يعاقب .

(٥) لأنها صارت طريقة مساوكة في الدين وسهولة للنبي عليه الصلاة والسلام

بخلاف النفل ، التلويح ج ٢/٢٤٩ .

ويلزم بالشروع عندنا لا عند الشافعي (١) ، والحرام ما يعاقب على فعله (٢) ،
والمكروه كراهة تنزيه إلى الحل أقرب (٣) والمكروه كراهة تهريم إلى

(١) لا بالشروع عند الشافعي لأن حكم النفل للتخيير فيه فإذا شرع فهو
مخير فيما لم يأمر بتحقيقاً لمعنى النفلية إذ النفل لا ينتقل فرضاً ، وإتمامه لا يكون
إسقاطاً للواجب ، بل أداء للنفل .

أما الحنفية فيرون أن النفل يلزم بالشروع فيه حتى يجب المضي فيه ويعاقب
على تركه لوجوبه :

الأول : قوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » وفي عدم الإتمام
إبطال المؤدى .

الثاني : أن الجزء الذي أداء صار عبادة لله تعالى وحقق له فتجب صيافته ،
لأن التعرض لحق الغير بالإفساد حرام ، ولا طريق لصيانة المؤدى سوى ازوم
الباقى ، إذ لا صحة له بدون الباقي ، لأن الكل عبادة واحدة بتمامها .

الثالث : أن النفل بمجرد الشروع فيه أصبح كالنذر يجب الوفاء به ، لأن
النذر كان مخيراً قبل النذر وبمجرد النذر أصبح ملزماً ، التلويح - حواشي
للتوضيح ج ٢٥٠٢ ، ٢٥١ .

(٢) كشرب الخمر رأ كل الميتة وقتل النفس بدون حق . والحرام ينقسم إلى
قسمين : حرام لعينه أو لذاته ، وهو ما يكون منشأ حرمة عين نفس المحرم
كحرمة أكل الميتة وشرب الخمر ، والثاني حرام لفعله وهو ما تكون منشأ الحرمة
غير ذلك المحل وذلك مثل حرمة أكل مال الغير ، فإنها ليست لنفس المال بل
للكونه مملوكاً للغير . التلويح ج ٢٥٢/٢ .

(٣) بمعنى أنه لا يعاقب فاعله أصلاً لكن يثاب تاركه أدنى ثواب ومثاله :
الوضوء من سؤر الهرة وسباع الطير .

الحُرمة أقرب (١) ، وعند محمد حرام (٢) لكن بغير قطعي والحرام بقطعي ، وإن كان ما يعتبر فيه المقاصد الأخروية حكماً أصلياً مبنياً على أَعْدَادِ الْعِبَادِ يسمى رخصة (٣) والحكم الأصلي في مقابلته يسمى عزيمة (٤) .

والعزيمة فرض أو واجب أو سنة أو نفل لا غير (٥) .

والرخصة أربعة أنواع :

الأول : ما استبيح مع قيام المحرم (٦) والحُرمة كإجراء كلمة الكفر

(١) بمعنى أنه يتعلق به محذور ويماقب فاعله كالْحَرَامِ ومثاله : بيع الإنسان على بيع أخيه وخطبته على خطبة أخيه .

(٢) التلويح ج ٢/٢٥٣ .

(٣) وهي لغة التيسير والتسهيل ومثالها إباحة التلغظ بكلمة الكفر للمكره ، وأكل الميتة للمضطر .

(٤) مثل حرمة التلغظ بكلمة الكفر ، وحرمة أكل الميتة في الأحوال للمادية .
(٥) وهذا المحصر إنما يستقيم قبل ورود الرخصة ، وأما بعده فقد تكون العزيمة حراماً كصوم المريض إذا خاف الهلاك فإن تركه في هذه الحالة واجب التلويح ج ٢/٢٥٤ .

(٦) أي أن الحرمة قائمة أبدا لا تسقط بحال من الأحوال . فمثلا حرمة الكفر قائمة أبدا لأن المحرم للكفر وهو الدلائل الدالة على وجوب الإيمان قائمة فتكون حرمة الكفر باقيه دائما ، لكن أبيع لمن خاف التلف على نفسه عند الإكراه لإجراء الكلمة رخصة ، لأن في الامتناع حتى يقتل تلف نفسه صورة ومعنى ، وإجراء الكلمة لا يفوته ما هو الواجب معنى فإن التصديق بالقلب باق ، والاقرار الذي سبق منه مع التصديق بالقلب يجعل إيمانه صحيحاً ، التوضيح ج ٢/٢٥٦ ، أصول الشريعة ج ١/١١٨ .

مكرهاً بقطع أو قتل ، لكن لو أخذ بالعزيمة (١) كان أولى .

والثاني : ما استبيح مع قيام المحرم (٢) لا الحرمة كإفطار المسافر ،
والعزيمة أولى (٣) من الرخصة عندنا إلا أن يضمنه الصوم ، والأولى أحق
بكونها رخصة من الثانية مع كونها رخصة حقيقة (٤) .

والثالث : ما وضع عنا من الإصر والأغلال (٥) يسمى رخصة (٦)
مجازاً (٧) .

والرابع : ما سقط مع كونه مشروعاً يسمى رخصة مجازاً (٨) كقول

(١) فإن امتنع من التلفظ بكلمة الكفر كان مطيعاً لربه مظهراً للأصلابة في الدين
وهذا جهاد فيكون أفضل المرخصى ج ١/ ١١٨ .

(٢) أي المحرم الإفطار وهو شهود الشهر لكن حرمة الإفطار غير قائمة :

(٣) التوضيح ج ٢/ ٢٥٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) في (١) الأغلال .

(٦) بالنسبة لنا فقد كان قتل النفس شرطاً في صحة توبتهم وكانت في شرائعهم
أشياء شاقة كجزم الحكم بالقصاص عمداً كان القتل أو خطأ ، وكذلك قطع
الأعضاء الحاطة أو قرض موضع النجاسة وغير ذلك فن حيث إنها كانت واجبة
على غيرنا ، ولم تهب علينا توسعة وتخفيفاً شابت الرخصة فسميت بها .

(٧) لأن السبب معدوم في حقنا والحكم غير مشروع أصلاً (راجع هذا
وما قبله في التلويح ج ٢/ ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٨) من حيث إنه سقط بسقوط السبب الموجب للحكم .

الراوى : « رخص في السلم »^(١) ، والثالث أنهم من الرابع في المجازية وبعد الحقيقة .

والحكم إن كان بتعلق شيء بشيء آخر فالشيء المتعلق إن كان داخلاً في الآخر فهو ركن^(٢) ، وإن لم يكن داخلاً فيه وكان مؤثراً في إيجاب الحكم وابتداء وجوده^(٣) ظاهراً فهو العلة^(٤) ، وإن لم يكن مؤثراً فيهما وكان طريقاً للوصول إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوبه^(٥) ابتداء ولا وجوده^(٦) لكن تخلل بين السبب والحكم علة غير مضافة إلى السبب فهو السبب

(١) وأصله « نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان » ورخص في السلم ، والسلم نوع من أنواع البيع ، واشترط العينية في المبيع المشروع قائم في الجملة . ثم سقط هذا الشرط في السلم أصلاً حتى كانت العينية في السلم فيه مفسدة للعقد لا مصححة ، وكان سقوط هذا الشرط للتيسير على المحتاجين حتى يتوصلوا إلى مقصودهم من الأمان قبل إدراك غلاتهم ، كما يتوصل صاحب الهرام إلى مقصوده من الربح ، فكانت رخصة من حيث إخراج السبب من أن يكون موجباً اعتبار العينية فيه مع بقاء هذا النوع من السبب موجباً له في الجملة (أصول المرخصى ج ١/ ١٢١) .

(٢) راجع التوضيح ج ٢/ ٢٦٢ .

(٣) في الأصل وجوبه ، والصواب ما أثبتناه من أ ، ب .

(٤) راجع التوضيح والتأويل ج ٢/ ٢٦٢ .

(٥) أى ثبوت الحكم وبذلك تخرج العلة فإنه يضاف إليها الثبوت .

(٦) هذا قيد مخرج للعلة والشرط ، لأن الحكم يضاف إلى العلة وجوداً

وكذلك إلى الشرط وجوداً ، فتح الغفار ج ٣/ ٦٤ .

(م ٧ - الوجيز)

الحقيقي^(١) ، وإن تخلل بينهما^(٢) علة مضافة إلى السبب صار للسبب حكم العلة^(٣) . (وإذا كان الشيء المنعاق للحكم غير مؤثر فيه ولا موصلاً إليه واسكن توقف وجوده عليه فشرط^(٤) ، وإن لم يتوقف فلا أقل من أن يدل على وجوده فعلة^(٥))^(٦) .

أما الركن فما يقوم به الشيء كالإقرار والتصديق للإيمان^(٧) .

(١) راجع فتح الغفار ج ٣/٦٤ .

(٢) أي بين السبب والحكم .

(٣) فيضاف الحكم إليه ، ومثاله : الشهادة بوجوب القصاص فإنها سبب ، والعلّة ما توسط من فعل القاتل المجهود عليه إلا أنها سبب في معنى العلة ، لأنّ العلة مضافة إلى الشهادة من جهة أنه ليس لأولى استيفاء القصاص قبل الشهادة ، فكأنّ صالحة لإيجاب ضمان المحل . فوجبت العلة على الشاهد إذا رجع ولا يجب القصاص لأنه جزء المباشرة (فتح الغفار ج ٣/٦٥) .

(٤) راجع فتح الغفار ج ٣/٧٣ ، ومثال الشرط الشهود بالنسبة للزكّاح والطهارة للصلاة .

(٥) مثل الإحصان وهو عبارة عن حال في الوان يسمى الوان في تلك الحالة موجباً للرجم (فتح الغفار ج ٣/٧٣ . ٧٤) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من أ ، ب .

(٧) راجع التوضيح وحواشيه ج ٢/٢٦٢ .

تقسيم العلة :

وأما العلة فإما علة اسماء ومعنى وحكما كالبيع المطلق للملك^(١) ، وإما علة اسماء فقط كالمعلق بالشرط^(٢) ، وإما علة اسماء ومعنى لا حكما كالبيع الموقوف للفقير^(٣) ، وإما علة معنى وحكما كالجزء الأخير من العلة^(٤) كالقراءة والمملك للعتق فإذا تأخر المملك يثبت العتق به ، وإن تأخر القراءة يثبت العتق بها ، وإما علة اسماء وخكماً لا معنى كالسفر^(٥) والمرض . وأما السبب فكما مر تفصيله ، وأما الشرط فهو إما شرط محض حقيقي كالشهادة للنكاح^(٦) أو جعلي وهو بكلمة الشرط أو دلالتها، وإما شرط في معنى العلة^(٧) وهو كل شرط لم يعارضه علة صالحة لإضافة الحكم فيضاف إليه وإن لم يكن له تأثير في الحقيقة .

وإما شرط في حكم السبب وهو شرط اعترض عليه فعل فاعل مختار غير منسوب إليه^(٨) ، وإما شرط اسماء ،

(١) التوضيح وحواشيه ج ٢/٢٦٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) التوضيح ج ٢/٢٦٤ .

(٤) راجع فتح الغفار ج ٣/٧١ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) راجع فتح الغفار ج ٣/٧٤ .

(٧) فتح الغفار ج ٣/٧٤ .

(٨) وبذلك يخرج ما إذا اعترض على الشرط فعل غير مختار بل طبيعي كحق زق الغير ، كما يخرج فعل المختار إذا كان منسوباً إلى الشرط كفتح الباب على وجه تفر الطائر فإنه ليس في معنى السبب ، بل في معنى العلة ولهذا يضمن (فتح الغفار ج ٣/٧١ ، ٧٥) .

لا حكماً^(١) وهو أول شرطى كل حكم متعلق بهما^(٢) .

وأما العلامة فقد ذكرنا لنظيرها الإحصان للرجم^(٣) .

المحكوم به

والمحكوم به^(٤) أربعة أنواع^(٥) :

الأول : ما ليس له إلا وجود حسمى وهو متعلق لحكم شرعى وسبب
لحكم شرعى آخر كالزنا^(٦) .

والثانى : ما ليس له إلا وجود حسمى وهو متعلق لحكم شرعى لكنه
ليس سبباً له كالأكل^(٧) .

(١) وهو ما يفتقر الحكم إلى وجوده ولا يوجد عند وجوده فن حيث
التوقف عليه سمى شرطاً ، ومن حيث عدم وجود الحكم عنده لا يكون شرطاً .
(٢) مثل قول القائل أزوجه : إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنص
طابق ، فإن الأول بحسب الوجود يتوقف الحكم عليه فى الجملة ولم يتحقق عنده ،
فإن دخلت الدارين وهى فى نسكاحه طلقك اتفاقاً ، وإن أبانها فدخلت الدارين
أو دخلت إحداهما فأبانها فدخلت الأخرى لم تطلق اتفاقاً ، وإن أبانها فدخلت
ثم تزوجها فدخلت الأخرى تطلق عند الحنفية ، لأن الملك إنما هو شرط عند
إحداهما للشرط الثانى لأنه حال نزول الجزاء المفتقر إلى الملك .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) وهو الفعل الذى تعلق به خطاب الشارع .

(٥) راجع هذه الأنواع فى التوضيح ج ٣٠١/٢ .

(٦) فإنه حرام وهذا معنى كونه متعلقاً لحكم شرعى ، كما أنه سبب لحكم
شرعى آخر وهو وجوب الحد على الزانى (التوضيح ج ٣٠١/٢) .

(٧) التوضيح ج ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ .

والثالث : ماله وجود شرعى وهو متعلق لحكم شرعى وسبب الحكم شرعى آخر ^(١) كالبيع ^(٢).

والرابع : ماله وجود شرعى ^(٣) وهو متعلق لحكم شرعى وليس سبباً لحكم شرعى كالصلاة ^(٤).

ثم المحكوم به إما حقوق الله تعالى خاصة أو حقوق المباداة خاصة أو ما اجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غالب كحد القذف أو حق العباد غالب كالقصاص ^(٥).

(١) أما حقوق الله ^(٦) تعالى فثمانية :

١ - عبادات خاصة كالإيمان وفروعه والإقرار أصل في الإيمان اتفاقاً

(١) فإنه مباح وهذا معنى كونه متعلقاً لحكم شرعى وهو سبب الحكم شرعى آخر وهو الملك .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وموجود فى ا ، ب .

(٣) والوجود الشرعى بحسب أركان وشروط اعتبرها الشرع فإن وجدت وحصل معها الأوصاف المعتبرة شرعاً يسمى صحيحاً وإلا فاسداً ، وإن لم توجد الأركان والشروط يسمى باطلاً (التوضيح ج ٢/٣٠٢) .

(٤) كذا فى ا ، وفى الأصل الدنيا .

(٥) راجع كشف الامرار ج ٤/١٣٤ .

(٦) الحق الموجود من كل وجه الذى لا ريب فى وجوده ومن ذلك قولنا : هذا الدين حق أى موجود بصورة ومعنى ، وحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم ، فلا يختص به واحد ، وينسب إلى الله تعالى تعظيماً وذلك كحرمة البيت الذى يتعلق به مصلحة العالم باتخاذة قبلة لصواتهم ، ومثابة لاعتذار إجرامهم ، وحرمة الزنا لما يتعلق بها من عموم النفع فى سلامة الإنسان وصيانة الفراش ، وارتفاع السيف بين الناس ، وإنما ينسب إلى الله تعظيماً لأنه تعالى يتعالى عن أن =

حتى صبح إيمان المسكره في حق الدنيا ^(١) . ولا يصح رده ، والأعمال زوائد
على الإيمان ^(٢) .

٢ - وعبادة فيها معنى المؤونة ^(٣) كصدقة الفطر فلم يشترط لها
كالأهلية .

٣ - ومؤونة فيها عقوبة كالحراج ^(٤) .

٤ - ومؤونة فيها عبادة كالعشر ^(٥) .

ينتفع بشيء فلا يجوز أن يكون شيء حقاً لله تعالى بهذا الوجه ، ولا يجوز أن
يكون حقاً له بجهة التخليق ، لأن الكل في ذلك سواء ، بل الإضافة إليه التثنية
ما عظم خطره وقرى نفعه وشاع فضله بأن ينتفع به الناس كافة ، كشف
(الأسرار ج ٤ / ١٣٥) .

(١) في الأصل الدين والصواب ما أثبتناه من د ، لأنه موافق لما في كشف
الأسرار ج ٤ / ١٣٥ ، التوضيح ج ٣ / ٣٠٣ .

(٢) التوضيح ج ٣ / ٣٠٣ .

(٣) رسيب بذلك لأن جهة المؤونة فيها هي وجوبها على الإنسان بسبب
رأس الغير كالنفقة ، أما كونها عبادة من جهات كثيرة مثل تسميتها صدقة وكونها
طهرة للصائم ، واشتراط النية في أدائها ، ولما فيها من معنى المؤونة لم يشترط
لها كالأهلية المشروطة في العبادات الخالصة ، فلذلك وجبت في مال الصبي
والمجنون خلافاً لمحمد ، (التلويح ج ٢ / ٣٠٣) .

(٤) أما كونه مؤونة فباعتبار الوصف وهو البناء في العشر والتسكن من
الزراعة ، وأما كونه عقوبة فلما فيه من معنى العقوبة والذل والمسلم أهل للكرامة
والعز لذلك لم يصح وضع الحراج عليه ، (التلويح ج ٢ / ٣٠٣) .

(٥) راجع التلويح ج ٣ / ٣٠٣ .

٥ - وحق قائم بنفسه (١) غير واجب في ذمة أحد كخمس الغنائم (٢) والمعادن .

٦ - وعقوبات كاملة كالحدود .

٧ - وعقوبات قاصرة ونسبها أجرية كحرمان المهرات بالقتل (٣) .

٨ - وحقوق دائرة بين العباد والعقوبة كالكفارات (٤) .

(ب) وأما حقوق العباد فأكثر من أن تحصي نحو ضمان الدية (٥) وبدل المتلف وغيرهما ،

(١) أى لا يجب في ذمة أحد يؤديه بطريق الطاعة .

(٢) إذ أن الجهاد حق لله تعالى إعرازاً لدينه وإعلاء كلمته فإيغنى ويصاب بالجهاد كله حق لله تعالى إلا أنه جعل أربعة أخماسه للغنائم امتناناً واستبقى الخمس حقاً له ، وكذا المعادن ولهذا جاز صرف خمس الغنائم للغنائمين وإلى آبائهم وأولادهم وخمس المعادن إلى الواجد (التلويح ج ٢/ ٣٠٤) .

(٣) فإنه حق لله تعالى : إذ لا نفع فيه للمقتول ، ثم إنه عقوبة للقاتل لئلا يكوئه غرماً لحقه بمنأيته حيث حرم مع علة الاستحقاق وهي القرابة ، لكن هذه العقوبة قاصرة من جهة أن القاتل لم يلحقه ألم في بدنه ولا نقصان في ماله ، بل امتنع ثبوت ماله في تركه للمقتول ، (التلويح ج ٢/ ٣٠٤) .

(٤) التوضيح ج ٢/ ٣٠٦ .

(٥) وحق العبد هو ما يتعلق به مصلحة خاصة به كحرمة مال العبد فإنه حق للعبد يتعلق بصيانة ماله بها ، ولهذا يباح مال الغير بإباحة المالك ، (كشف الأسرار

ج ٤/ ١٣٤) .

المحكوم عليه^(١)

ولا بد من أهليته للحكم ، ولا تثبت إلا بالعقل^(٢) الحاصل بالبلوغ ،
والعقل عند المعتزلة من العمل الموجبة لما استحسنته المحرمة لما استقبهه على
القطع ، والخطاب متوجه بنفس العقل^(٣) هـنـدـم ، فالصبي العاقل وشاهق
الجبيل مكلفان بالإيمان ويعذبان إن لم يعتقدوا كـفـراً ولا إيماناً^(٤) .

وعند الأشعري^(٥) : لا يعذبان بل يعذران فلم يعتبر كفر شاهق
الجبيل فيضمن قاتله ولا إيمان الصبي وهو مذهب الشافعي^(٦) ، ومذهبنا
التوسط بينهما فالصبي العاقل لا يكف بالإيمان ، ولكن يصح منه الإيمان

(١) وهو المكلف الذي يتوجه إليه التكليف ويتعلق به خطاب الله تعالى ،
أصول الفقه للدكتور بدوان أبو العنين ص ٣١٤ ، التلويح ج ٢/٣١٢ .
(٢) فلا تكليف على الصبي لأنه غير عاقل ، والعقل هو الجوهر المجرد في
ذاته وفعله بمعنى أنه لا يكون جسماً ولا جسمانياً ، ولا تتوقف أفعاله على تعلقه
بجسم ، وقال أصحاب هذا التعريف وهم الحنابلة أن العقل بهذا المعنى أول ما صدر
عن الواجب سبحانه وإليه الإشارة بقوله عليه الصلاة والسلام : أول ما خلق الله
تعالى العقل ، التلويح ج ٢/٣١٢ .

(٣) لأن العقل أصل موجب بنفسه عندهم فوق الدلائل الشرعية .

(٤) كشف الأسرار ج ٤/٢٣٠ .

(٥) وهو علي بن إسماعيل بن أبي إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن
موسى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى المكنى بأبي الحسن الأشعري - ولد بالبصرة
سنة ٢٦٠ هـ ، من مؤلفاته إثبات القياس واللمع والإبانة وإيضاح البرهان توفي
سنة ٣٢٤ هـ وطباعت أو الاصوليين ج ١/١٧٤ .

(٦) راجع هذا في كشف الأسرار ج ٤/٢٣٠ ، فتح الغفار ج ٣/٧٧ .

لأصل العقل^(١) والمراعاة إن غفلت عن اعتقاد الكفر والإيمان لم تحمل مرتدة ولم تبين من زوجها ، وتبين إن كفرت .

ثم إن الأهلية ضربان : أهلية وجوب^(٢) وأهلية أداء فأما أهلية الوجوب فبناء على قيام الامة فالأدنى يولد وله ذمة صالحة للوجوب^(٣) عليه بإجماع الفقهاء ، وقبل الانفصال هو جزء من وجه حتى يصلح ليجب له الحق ولم يجب عليه فإذا ولد تصير ذمته مطلقة للوجوب له وعليه^(٤) ، ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل المقصود منه حكمه وهو الأداء عن اختيار^(٥) فجاز أن لا يثبت في حقه لعدم حكم الوجوب^(٦) وغرضه ،

(١) وهذا هو الصحيح ، وذهب كثير من مشايخ الحنفية ومنهم الشيخ أبو منصور إلى أن الصبي العاقل يجب عليه معرفة الله تعالى لأنها بكال العقل والبالغ والصبي سواء في ذلك ، وإنما عذر في عمل الجوارح لضعف البنية بخلاف عمل القلب ، (فتح الغفار ج ٣ / ٧٩) .

(٢) ومعناه الصلاحية لحكم الوجوب بأن توجد ذمة تصلح لأن تكون محالة ، ولهذا يضاف الوجوب إليها وهذا خاص بالأدنى دون غيره من المخارقات (أصول السرخسي ج ٢ / ٣٢٣) .

(٣) أما قبل ولادته فليس له ذمة صالحة لكونه في حكم جزء من الأم ، ولكنه منفرد بالحياة معد ليكون نفساً له ذمة ، وباعتبار هذا الوجه يكون أهلاً للوجوب الحق له من عتق أو إرث أو نسب أو وصية ، ولا يكون أهلاً للوجوب الحق عليه ، (أصول السرخسي ج ٢ / ٣٢٣) .

(٤) ولهذا لو انقلب على مال إنسان فأثلفه كان ضامناً له ، كما يثبت له ملك وملك النكاح بشراء الولي وأزواجه إياه . (فتح الغفار ج ٣ / ٨١) .

(٥) ليتحقق الابتلاء .

(٦) فتح الغفار ج ٣ / ٨١ .

فكل ما يمكن أدائه يجب عليه^(١) ، وما لا فلا كما لا يثبت لعدم المحل كبيع الحر ، فما كان من حقوق العباد غراماً وعوضاً يجب عليه ، وكذا ما كان صلة يشبه المأون كنفقة القريب والأعواز كنفقة الزوجة ولا يجب عليه ما كان صلة يشبه الاجزية^(٢) ، ولم يجب الإيمان (على الصبي^(٣)) قبل أن يعقل^(٤) ، وإذا عقل يجب أهل الإيمان عليه دون أدائه .

وأما أهلية الأداء فإما قاصرة تثبت بقدرة قاصرة ثابتة بالعقل الناقص وهو عقل الصبي والمعتوه .

وإما كاملة تثبت بقدرة كاملة ثابتة بالعقل الكامل^(٥) وهو عقل البالغ غير المعتوه^(٦) .

فحقوق الله تعالى كالإيمان والعبادات البدنية تصح من الصبي^(٧) من غير

(١) ذلك من حقوق العباد كضمان المثليات والعوض ونفقة الزوجات والأقارب لأن المقصود المال وأدائه يحتمل النيابة .

(٢) لأنه لا يوصف بالتقصير ولا يرد جواز تأديبه إذا أساء الأدب لأنه ليس جزاء ، بل هو إصلاح له .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) وذلك لانعدام الأهلية لحكم الوجوب ، وكذلك العبادات المحضة البدنية والمالية في ذلك سواء ، لأن حكم الوجوب لا يثبت في حقه بحال فلا يثبت الوجوب ، وبيان ذلك أن الوجوب أفعال يتحقق في مباشرتها معنى الابتداء وتعظيم حق الله تعالى ، ولا يتصور ذلك من الصبي الذي لا يعقل ، (أصول السرخصي ٢٢٧/٢) .

(٥) والبدن الكامل .

(٦) انظر فتح الغفار شرح المنار ج ٣/ ٨٢ .

(٧) لأنه نفع لا ضرر فيه فلا يليق بالممارع الحكيم الحجر عنه .

لزوم أدائه ^(١) عليه ، وحقوق العباد التي هي نفع محض كقبول الهبة والصدقة
يصح منه بغير إذن وليه ^(٢) وحقوق العباد التي هي ضرر محض ^(٣) كالهبة
والصدقة لا يصح منه ^(٤) وإن أذن وليه ، وحقوق العباد التي تعدد بين النفع
والضرر ^(٥) كالبيع والشراء يصح منه بإذن وليه ^(٦) لا بدونه .

عوارض الأهلية :

والعوارض المعترضة على الأهلية سماوية ^(٧) ومكتسبة .

أولاً : العوارض السماوية :

أما السماوية غير الاختيارية فمنها الجنون وهو اختلاط العقل بحيث
يمنع جريان الأعمال والأقوال على نهج العقل إلا نادراً ^(٨) ، وهو يوجب

(١) لأنه لما يحتمل السقوط بعد البلوغ بعذر الزوم والإغماء والإكراه فكذا
بعذر الصبا ، (فتح الفقار ج ٣ / ٨٢) .

(٢) راجع شرح ابن ملك المنار ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٣) لأن فيها إزالة ملك من غير نفع يعود على الصبي .

(٤) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٣٣٧ .

(٥) فإن البيع مثلاً إن كان راجحاً كان أفماً وإن كان خاسراً كان ضرراً .

(٦) لأن جواز هذه التفهيمات منه عند انضمام رأى الولي مبنى على أن الضرر
يندفع برأى الولي (راجع شرح المنار لابن ملك ص ٣٣٧ وقال القرافي كل منفعة
يمكن تخصيصها له مباشرة الولي لا تعبر بهارة الصبي فيه .

(٧) وهي ما ليس للعبد فيها اختيار واكتساب وهي أكثر تغييراً من المكتسبة
وأشد تأثراً فإذ لك قدمت على المكتسبة .

(٨) راجع التوضيح ج ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ .

المحجر عن الأقوال ولا ينفذ تصرفه بإجازة الولي دون الأفعال، ويسقط به الحدود والكفارات والعبادات^(١) والتبرعات المحضة، وما كان حسناً لا يحتمل فيه كالإيمان، وما كان قبيحاً لا يحتمل غيره كالكفر فثبت في حقه تبعاً لوليه^(٢).

ومنها الصغر : ويسقط من الصغير في أول أحواله ما سقط عن المجنون ولم يصح إيمانه ولا تكليفه بوجبه، وإذا ظهر فيه شيء من آثار العقل يسقط عنه ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى^(٣) ولا يسقط ما لا يحتمله مثل فرضية الإيمان^(٤)، ويعفى عنه كل عهدة يحتمل العفو^(٥)، فلا يعنى رده^(٦) ولا حقوق العباد.

ومنها العته : وهو آفة توجب خللاً في العقل فيشبهه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين، وكذا سائر أموره^(٧) وهو بعد البلوغ مثل

-
- (١) وهي التي تحتمل السقوط كالصلاة والصوم وسبب سقوطها عنه هو هدم قدرته عليها بدون العقل، (شرح ابن ملك ص ٢٤٠).
- (٢) راجع التوضيح والفتاوى ج ٣/٢٣٤، ٢٣٥.
- (٣) كالصلاة والصوم والزكاة وسائر العبادات وكذلك الحدود والكفارات شرح المنار لابن ملك ص ٢٣٩.
- (٤) لأنه لا يحتمل السقوط، لأن الله تعالى دائم مزمع من الزوال [فيكون وجوب توحيده دائماً، فأوأم بالصبي لزمته الأحكام التي تترتب على صحة الإيمان من حرمة الميراث ورفوع الفرقة بينه وبين أمهاته المشتركة واستحقاقه الميراث من المسلمين. شرح المنار ص ٢٣٩، فتح الغفار ج ٣/٨٥.
- (٥) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٢٣٩.
- (٦) لأن الوحدة لا تحتمل العفو يعذر من الاعتذار.
- (٧) راجع فتح الغفار ج ٣/٨٨.

الصبي مع للعقل في كل الأحكام^(١) .
فلا يمنع صحة القول والفعل^(٢) وتسقط عنه العبادات والعقوبات
كالصبي عند عامة المتأخرين^(٣) ، وثبتت الولاية على المعتوه لغيره كالصبي^(٤)
ولا يثبت له ولاية على غيره^(٥) كالصبي .

ومنها النسيان : وهو عبارة عن غفلة الإنسان العاقل عن بعض ما كان
يعلمه مع علم البعض بدون آفة^(٦) ، وهو لا ينافي شيئاً من نفس الوجوب^(٧)
وجوب الأداء في حقوق الله تعالى ، لكنه إذا كان غالباً في حق من حقوقه
تعالى مثل النسيان في الصوم وفي تسمية الذبيحة يجعل من أسباب العفو
في حقه تعالى^(٨) بخلاف حقوق العباد فإنه يجب ضمان ما أتلفه من مال إنسان^(٩) .

(١) المرجع السابق .

(٢) وأذلك يصح إسلامه وأوكيله لغيره بيعاً وشراءً وطلاقاً وعتقاً وتزويجاً
كما يصح منه قبول الهبة ، فتح الغفار ج ٨٨/٣ .

(٣) راجع هذا في فتح الغفار ج ٨٨/٣ .

(٤) لأن ثبوت الولاية من باب النظر ونقصان العقل لكونه دليل المعجز .

(٥) لمجزؤه عن التصرف لنفسه فلا تثبت له القدرة على غيره ، فتح الغفار

ج ٨٨/٣ .

(٦) راجع شرح المنار لابن مالك ص ٣٤٢ .

(٧) في حق الله تعالى فإن فاتته صلاة بالنسيان لا يسقط عنه الوجوب ويلزمه
القضاء ، وذلك لبقاء القدرة بالنسبة له بكال العقل ، ثم إن إيجاب حقوق الله
تعالى عليه لا يؤدي إلى الحرج حتى يمنع الوجوب بسببه ، لأن الإنسان لا ينسى
عباداته مكررة ، فتح الغفار ج ٨٨/٣ .

(٨) راجع فتح الغفار ج ٨٨/٣ ، شرح المنار ص ٣٤٢ .

(٩) وإنما وجب عليه الضمان في حقوق العباد ، لأن حقوقهم محترمة لمقامهم ،

وليس فيها ابتلاء كما في حقوق الله تعالى ، راجع فتح الغفار ج ٨٩/٣ .

ومنها النوم : وهو عجز عن الإدراكات والحركات الإدارية وهو
يوجب تأخير الخطاب للأداء^(١) لا للوجوب لاحتمال الأداء بمسده
بلا حرج^(٢) ، ويبطل عبارته أصلاً في الطلاق والعتاق والإسلام والزدة
لعدم الاختيار^(٣) .

ومنها الإغماء : وهو تعطيل القوى المدركة والمحركة حركة إدارية
بسبب مرض يعرض الدماغ أو القلب^(٤) وهو نوع مرض لا يعصم منه
نبي ويعصم عن الجنون^(٥) وهو حدث في الأحوال كلها^(٦) ، والنوم^(٧)
لا إلا مضطجماً أو متحركاً أو مستنداً إلى ما لو أزيل لسقط^(٨) ، ويبطل

(١) راجع شرح المنار لابن مالك ص ٣٤٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) لأنه يكون في حالة التمييز ، والنائم فاقد للتمييز في حالة نومه ، شرح
المنار ص ٣٤٣ ، وقد تفرع على ذلك : أنه لا يمتد بقراءة النائم في صلاته وكذا
لا يمتد بقيامه وركوعه وسجوده أصدره من غير اختيار منه .

(٤) راجع فتح الفقار ج ٣ / ٩٠ .

(٥) المرجع السابق ، شرح المنار ص ٣٤٣ .

(٦) أي سواء كان قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً أو مضطجماً ؛ لأنه
يوجب إزالة المسكة بالسكينة .

(٧) أي أن النوم ليس بحدث (كالإغماء) في بعض الأحوال .

(٨) أي أن النوم حدث في هذه الحالات المذكورة . وراجع فتح الفقار

ج ٣ / ٩٠ .

المبادات ويمنع البناء^(١) والنوم لا يمنعه^(٢).

ومنها الرق : وهو في أصل وضعه جزاء عن الكفر^(٣) ، وهو والعق لا يحتمل التجزؤ^(٤) ، وكذا الإعتاق عندهما^(٥) ، وهو ينافي مالكية المال لا مالكية غيره كالنكاح والدم والحياة^(٦) ، وهو ينافي كال الحال في أهلية الكمالات البشرية كالذمة والولاية^(٧) .

(١) أي أن الإغماء قليلا كان أو كثيرا ينقض الوضوء ، وفي هذه الحالة لا يجوز البناء على الصلاة .

(٢) أي لا يمنع البناء على الصلاة ؛ لأن للنص بجواز البناء إنما وردت في الحدث الغالب الوقوع . فتح الغفار ج ٣ / ٩٠ .

(٣) لأن الكفار لما استنكفوا عن عبادة الله تعالى ، ولم يتأملوا في آياته الدالة على وحدانيته ساءلهم الله تعالى بالرق ، وجعلهم عبيد عبيده والحقهم بالبيئات في التملك ، شرح ابن الملك للمنازل ص ٢٤٤ .

(٤) أي لا يقبل التجزؤ ثبوتاً وزوالاً ، لأنه قوة حكيمية يصدر الله عنده أملاً للمالكية والشهادة ، وثبوت مثل هذه القوة لا يتصور في البعض الشائع دون البعض بمعنى أن الرق لا يتجزأ بأن يصدر بعضه رقيقاً ، ويبقى البعض الآخر حراً مثل العتق لكن التفاتنا أن تعقب هذا قائلاً : سلمنا امتناع تجزؤ الرق ابتداء لكن لا نسلم امتناعه بقاء ، لأن وصف الملك يقبل التجزؤ فيجوز أن يثبت الشرع للمولى حق الخدمة في البعض ، ويعمل العبد لنفسه في البعض الآخر مشاعاً ، ولا تثبت الشهادة والولاية لأنها لا تقبل التجزؤ ، ولأنها مبنية على كمال الأهلية فتنعدم برق البعض . انظر للتلويح ج ٢ / ٢٢٩ .

(٥) أي عند أبي يوسف ومحمد وراجع للتلويح ج ٢ / ٢٢٩ .

(٦) راجع فتح الغفار ج ٣ / ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) المرجع السابق .

ومنها الحيض والنفاس : وهما لا يعدمان أهلية الوجوب والأداء ^(١) ،
لكن الطهارة عنهما شرط لجواز أداء الصوم والصلاة ، فيفوت الأداء
بهما ^(٢) ، ويسقط أصل الصلاة للعرج لا الصوم فيقضى هو لا هي ^(٣) .

ومنها المرض : وهو لا ينافي أهلية الحكم سواء كان من حقوق
الله تعالى كالصلاة أم من حقوق العباد ^(٤) كالنكاح ، ولا أهلية العبادة حتى
مسح ما يتعلق بها ^(٥) .

ومنها الموت : وهو عجز خالص يسقط به ما هو من باب التكليف
لفوت غرضه وهو الأداء عن اختيار ^(٦) ، وما شرع عليه الحاجة غيره ،
وإن كان حقاً متعلقاً بالعين يبقى ببقاء العين ^(٧) ، وإن كان متعلقاً
بالذمة وكان وجوبه لا بطريق الصلة لم يبق بمجرد الذمة حتى ينضم
إليها مال أو ذمة كفيل ^(٨) ، وما شرع له بناء على حاجته يبقى له قدر
ما يقضى به حاجته ^(٩) ، وله حكم الأحياء في أحكام الآخرة ويبقى ما يجب له

(١) وذلك لبقاء الذمة والعقل وقدرة البدن .

(٢) نفيًا للعرج مع كونها شرعت بصفة اليسر . فتح الغفار ج ٣ / ٩٨ .

(٣) أى يقضى الصوم ولا تقضى الصلاة .

(٤) راجع فتح الغفار ج ٣ / ٩٦ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) فتح الغفار ج ٣ / ٩٨ .

(٧) لأن الغائب بموته فله وفعله غير مقصود ، لأن المقصود في حقوق

العباد المال والفعل تبعاً لحاجتهم إلى المال فيبقى حق العبد في العين بعد موت من
كانت العين في يده لحصول المقصود . فتح الغفار ج ٣ / ٩٩ .

(٨) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٣٥١ .

(٩) ولذلك قدم تجهيزه لأن حاجته إليه أقوى من قضاء الدين .

وعليه من الحقوق وما تلقاه من ثواب الطاعة وعقاب المعصية (١) .

ثانياً — العوارض المكتسبة :

وأما العوارض المكتسبة فهي إما في نفسه وإما في غيره .

(أ) أما الأول فمنها الجهل وهو إما جهل لا يصلح عذراً في الآخرة ولا شبهة كجهل الكافر (٢) ، فاعتقاده في حكم لا يحتمل التبدل (٣) كعبادة الصنم مثلاً باطل بلا شبهة ، وفي حكم يحتمله كبيع الخمر مثلاً (٤) دافع للتعرض له فقط عند الشافعي (٥) ، وعند أبي حنيفة دافع للتعرض ولدليل الشرع في أحكام الدنيا (٦) ، فيدفع اعتقاده الدليل الموجب للحرمة كأن الخطاب لم يتناولهم في أحكام الدنيا (٧) .

(١) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١٠٢ .

(٢) بعد وضوح الدلائل على وحدانية الله تعالى والمعجزات الدالة على رسالة الرسل عليهم السلام ، فإن إنكارها بمنزلة إنكار المحسوس ، وقيد بقبوله في الآخرة ، لأنه ربما جعل عذراً في أحكام الدنيا ، فإن الكافر الذمى لما التزم عقد الذمة دفع جهله عنه عذاب القتل في الدنيا ولم يدفع عنه عذاب الآخرة .

شرح المنار لابن ملك ص ٣٥٥ ، فتح الغفار ج ٣ / ١٠٣ .

(٣) راجع التوضيح ج ٢ / ٣٥٩ .

(٤) ساقط من الأصل ، وثابت في (ب) .

(٥) أي أن ديانتهم دافعة للتعرض لهم لقوله عليه الصلاة والسلام « اتركوهم وما يدينون » التوضيح ج ٢ / ٣٥٩ .

(٦) التوضيح ج ٢ / ٣٥٩ .

(٧) استدراجاً لهم وزيادة لاثمهم وعذابهم ، ومعنى الاستدراج تقريب الله تعالى العبد إلى العقوبة بالتدرج فتكون ديانتهم دافعة لدليل الشرع في أحكام الدنيا فيوهم تخفيفاً ، لكنه تغليظ في الحقيقة التوضيح ج ٢ / ٣٥٩ .
(٨ — الوجيز)

واما جهل لا يصلح عذراً في الآخرة كالكفر ، لكنه دونه ، لأنه مؤول (*) كجهل صاحب الهوى في صفاته تعالى وأحكام الآخرة (٨) ، وجهل الباغي بتأويل فاسد (٩) ، ولما كانا مسلمين لزمنا الزامهما قبول الحق في جميع أحكام الشرع ، وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة أو الاجماع (١٠) ، ولو قضى القاضى بذلك لا ينفذ قضاؤه (١١) .

واما جهل يصلح شبهة كالجهل في موضع الاجتهاد الصحيح (١٢) أو في موضع الشبهة ، واما جهل يصلح عذراً وهو جهل من أسلم في دار الحرب ، فانه يكون عذراً له في الشرائع (١٣) .

ومنها السكر : وهو اما بطريق مباح كشرب الدواء مثل الأفيون (١٤)

(*) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٣٥٦ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) فتح الغفار ج ٣ / ١٠٤ .

(١٠) شرح المنار لابن ملك ص ٣٥٦ .

(١١) فتح الغفار ج ٣ / ١٠٤ .

(١٢) وهو الذى لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة ولا للاجماع كمن صلى الظهر بلا وضوء ثم العصر بوضوء ، ثم ذكر ففضى الظهر فقط ، ثم صلى المغرب يظن جواز العصر أى على أن العصر جائز بناء على جهله بفرضية الترتيب فانه يصح المغرب ، لأن الترتيب مجتهد فيه فلا يضر جهله ولا تجب عليه الاعادة للمغرب كما يجب قضاء العصر عند الحنفية ، لأنه أداه زاعماً صحة ظهره ، وهذا زعم بخلاف الاجماع وعند الشافعى لا يجب قضاء العصر لعدم فرضية الترتيب عنده فتح الغفار ج ٣ / ١٠٥ ، التوضيح ج ٢ / ٣٦٧ .

(١٣) التلويح ج ٢ / ٣٦٦ .

(١٤) وهذا مقيد بما اذا كان بقصد التداوى أما على قصد السكر فحرام .

والبنج وشرب المكره الخمر وشرب المضطر اياها (١٥) ، وهو كالأغماء
يمنع صحة جميع التصرفات حتى الطلاق والعتاق (١٦) .

واما بطريق محظور كالسكر من شراب محرم أو مثلث وهو لا ينافى
الخطاب ولا يبطل الأهلية أصلاً ، فيلزمه كل الأحكام (١٧) ، ويصح كل
عباداته ، وينفذ تصرفاته كلها قولاً وفعلًا عندنا إلا الردة (١٨) استحساناً ،
والاقرار بالحدود الخالصة لله تعالى (١٩) .

وحد السكر اختلاط الكلام ، وزاد أبو حنيفة أن لا يعرف السماء
من الأرض لوجوب الحد فقط (٢٠) .

ومنها الهزل : وهو أن لا يراد باللفظ معناه الحقيقي ولا المجازي
وهو ضد الجد وهو أن يراد به أحدهما (٢١) .

وشروطه أن يشترط باللسان قبل العقد ذكر الهزل (٢٢) ولا يعتبر
دلالاته ، وهو لا ينافى الأهلية والرضا بالمباشرة (٢٣) ، بل ينافى الهزل

(١٥) راجع التوضيح ج ٢ / ٣٧١ .

(١٦) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١٠٧ .

(١٧) الشرعية من الصلاة والصوم وغيرهما وإن كان لا يقدر على
الآداء أو لا يصح منه الآداء .

(١٨) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١٠٨ .

(١٩) المرجع السابق .

(٢٠) المرجع السابق ج ٣ / ١٠٦ .

(٢١) راجع التوضيح ج ٢ / ٣٧٢ .

(٢٢) المرجع السابق .

(٢٣) المرجع السابق ، فتح الغفار ج ٣ / ١٠٩ .

اختيار الحكم (٢٤) والرضا به بمنزلة شرط الخيار في البيع (٢٥) ،
فيكفر بالردة هازلا (٢٦) ، ويحكم باسلام من هزل بكلمة الاسلام (٢٧) ،
ويؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع ، لا فيما المال فيه مقصود عندهما
بحال كالخلع ، وعند زفر وأبي حنيفة مؤثر فيه (٢٨) ، ، ويبطل الاقرار
بما يحتمل الفسخ وبما لا يحتمله .

ومنها السفه : وهو عبارة عن خفة تعتري الانسان فتحمله على
العمل بخلاف موجب العقل والشرع مع قيام العقل حقيقة (٢٩) ، والمراد
هنا تبذير المال واتلافه على خلاف مقتضى العقل (٣٠) والشرع ، وهو
لا ينافي الأهلية ولا شيئاً من أحكام الشرع ، ولا يمنع سقوط التكليف
بحال (٣١) ، ولا يوجب الحجر عما لا يحتمل الفسخ ولا يبطله الهزل
كالنكاح والعتاق (٣٢) ، وعما يحتمله ويبطله الهزل كالبيع والاجارة عند

(٢٤) أي ثبوت حكم ما هزل به .

(٢٥) فإن الخيار يعدم الرضا والاختيار جميعاً في حق الحكم ولا يعدمهما
في حق المباشرة بالنسبة للسبب ، لأن العقد يوجد باختياره ورضاه
فتح الغفار ج ٣ / ١٠٩ .

(٢٦) فإن كفره بعين الهزل لأنه استخفاف بالدين . قال الله تعالى :
« إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا
قد كفرتم بعد إيمانكم » التوضيح ج ٢ / ٣٨١ .

(٢٧) لأنه انشاء لا يحتمل حكمة الرد والتراخي .

(٢٨) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١١٢ ، التوضيح ج ٢ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٢٩) راجع هذا في فتح الغفار ج ٣ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١١٥ ، التوضيح ج ٢ / ٣٨١ .

(٣٢) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١١٦ .

أبى حنيفة (٣٣) ، وعندهما يجوز الحجر على السفیه عما یحتمله كالبيع والاجارة دون ما لا یحتمله ، وانعقد الاجماع على منع ماله عنه فی أول البلوغ (٣٤) .

ومنها الخطأ : وهو أن یفعل فعلا من غیر أن یقصدہ قصداً تاماً كما اذا رمى صیداً فأصاب انساناً (٣٥) ، وهو یصلح عذراً لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد (٣٦) لا حق العباد (٣٧) ، ویصلح مخففاً لما هو صلة لم تقابل مالا وجب بالفعل كالدیة (٣٨) ، ویصلح شبهة فی العقوبة المندرئة بها (٣٩) ، وصح طلاقه عندنا لا عند الشافعی (٤٠) ، وانعقد بیعه فاسداً كبیع المکره (٤١) .

ومنها السفر : وهو لا ینافی الأهلیة بوجه ولا شیئاً من

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) لقولہ تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالکم التي جعل الله لکم قیاما » ای لا تؤتوا المیزرین أموالهم الاثم ینفقونها فیما لا ینبغی التلویح ج ٢ / ٣٨٠ .

(٣٥) راجع هذا فی فتح الغفار ج ٣ / ١١٨ .

(٣٦) حتی لو أخطأ فی القبلة بعد الاجتهاد جازت صلاته ولا یأثم وكذلك لو أخطأ فی الفتوی بعد الاجتهاد لا یأثم ویستحق أجراً واحداً لقوله علیه الصلاة والسلام : « اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر واحد » . فتح الغفار ج ٣ / ١١٨ .

(٣٧) حتی یجب علیه الضمان فیما أتلغه .

(٣٨) لأنها من حقوق العباد وجبت بدلا للمحل ، ولما کان معذوراً بالخطأ كانت على عاقلته تخفیفاً .

(٤٠) المرجع السابق ص ١١٩ .

(٤١) المرجع السابق .

الأحكام (٤٢) ، لكنه جعل في المشرع من أسباب التخفيف بنفسه ، لأنه من أسباب المشقة لا محالة حتى أثر في رخصة قصر فرضه الرباعي (٤٣) بحيث لم يبق له الاكمال مشروعاً أصلاً عندنا ، وعند الشافعي رخص له أن يصلي فرضه الرباعي ركعتين إن شاء ، وأثر في رخصة تأخير الصوم (٤٤) إن شاء ، وسفر المعصية يوجب رخصة السفر عندنا (٤٥) خلافاً للشافعي ، ولا يوجب السكر الحرام رخص زوال العقل (٤٦) .

(ب) وأما العوارض المكتسبة من غيره فالأكراه (٤٧) وهو نوعان :

١ — كامل يفسد الاختيار ويعدم الرضا ويوجب الإلجاء والاضطرار نحو التهديد بما يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه (٤٨) .

٢ — وقاصر (٤٩) يعدم الرضا ولا يوجب الإلجاء والاضطرار ولا يفسد الاختيار بأن أكره على الشيء بحبس أو قيد أو ضرب (٥٠) ،

(٤٢) المرجع السابق ج ٣ / ١١٧ .

(٤٣) المرجع السابق ج ٣ / ١١٨ .

(٤٤) لأن النص أوجب تأخيره لا سقوطه فبقى فرضاً وصح أدائه ، وكانت رخصة تأخيره رخصة ترفية .

(٤٥) راجع التوضيح ج ٢ / ٣٨٨ .

(٤٦) المرجع السابق .

(٤٧) وهو حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرته لو كان غير مكره .

(٤٨) راجع التوضيح ج ٢ / ٣٩٢ .

(٤٩) وهو الأكراه غير الملجئ .

(٥٠) راجع فتح الفقار ج ٣ / ١١٩ ، التوضيح ج ٢ / ٣٩٢ .

وهو بنوعية لا ينافى أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء (٥١) ، ولا يوجب سقوط الخطاب عن المكروه ، ولا سقوط الاختيار ، ولا يثبت الترخص في القتل والجرح وزنا الرجل بالمرأة بعذر الاكراه ولو ملجئاً (٥٢) ، ولا يثبت الحظر مع الاكراه الكامل في الميتة والخمر والخنزير (٥٣) ، ولا يسقط حرمتها بالاكراه القاصر (٥٤) ، لكن يسقط حد الخمر استحساناً (٥٥) .

والكامل يرخص المكلف اجراء كلمة الكفر وافساد الصلاة والصوم (٥٦) واتلاف مال الغير (٥٧) ، فان صبر ولم يفعل ما أمر به فهو أولى فيها والجناية على الاحرام وتمكين المرأة من الزنا (٥٨) .

ولا يصلح الاكراه لابطال شيء من الأقوال والأفعال فيثبت موجبهما (٥٩) ، فالأقوال التي لا تنفسخ ولا تتوقف على الاختيار

(٥١) لأنها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ ، والاكراه لا يخل بشيء من ذلك .

(٥٢) راجع هذا في فتح الغفار ج ٣ / ١٢٢ .

(٥٣) فان الاكراه الملجئ يوجب اباحة كل من هذه الأشياء ، لأن حرمتها لم تثبت بالنقص الا عند الاختيار ، والاختيار ينعدم حالة الاكراه ، فاذا امتنع المكروه من تناوله كان مضيعاً لنفسه آثماً ان كان عالماً بسقوط الحرمة (فتح الغفار ج ٣ / ١٢٢) .

(٥٤) وذلك لعدم الضرورة في الاكراه الناقص .

(٥٥) فتح الغفار ج ٣ / ١٢٢ .

(٥٦) المرجع السابق .

(٥٧) لأن حرمة النفس فوق حرمة المال .

(٥٨) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٥٩) راجع فتح الغفار ج ٣ / ١٢٠ .

كالطلاق والعتاق تنفذ بالاكراه كما تنفذ مع الهزل (٦٠) ، والأقوال التي تنفسخ وتتوقف على الرضا كالبيع والاجارة تنفذ به (٦١) .

والملجىء وغيره سواء لعدم الرضا ، وكذا الأقارير (٦٢) كلها لقيام الدليل على عدم المخبر به (٦٣) .

(٦٠) راجع التوضيح ج ٢ / ٣٩٥ .

(٦١) بمعنى أنها تنعقد فاسدة ، أما الانعقاد فلصدورها عن أهلها في محلها ، وأما الفساد فلأن الرضا شرط النفاذ ، فلو أجاز التصرف بعد زوال الاكراه صريحاً أو دلالة صح لزوال المعنى المفسد ، ثم أن الاكراه الملجىء كالاكراه بالقتل وغير الملجىء كالاكراه بالضرب الذي لا يخشى منه التلف سواء فيها ينفسخ ويتوقف على الرضا .

التلويح ج ٢ / ٣٩٥ بتصرف .

(٦٢) سواء كانت بما لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعتاق والرجعة والعفو عن دم العمد ، أو بما يحتمله كالبيع والاجارة وبراء الدين فتح الغفار ج ٣ / ١٢١ .

(٦٣) لأنه تكلم دفئاً للسيف عن نفسه وليس لوجود المخبر به شرح المنار لابن ملك ص ٣٧١ .

المرصد الخامس

فى الكتاب

وهو القرآن (١) المنزل على الرسول عليه السلام المكتوب فى المصاحف المنقول عنه نقلا متواتراً بلا شبهة (٢) .

« وهو النظم والمعنى جميعاً فى قول عامة الفقهاء وهو الصحيح من مذهب أبى حنيفة (٣) ، الا أنه لم يجعل النظم ركناً لازماً فى حق جواز الصلاة خاصة (٤) ، بل اعتبر المعنى فقط ، فما يفيد الحكم من ألفاظ الكتاب خبر ان احتمال الصدق والكذب نظرا الى مجرد مفهومه الوضعى من الثبوت والانتفاء أى » (٥) ثبوت شىء لشيء أو سلبه (٦) ،

(١) وهو فى اللغة مصدر بمعنى الثراءة وغلب فى العرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى المقروء على السنة العباد وهو فى هذا المعنى أشهر من لفظ الكتاب واذلك جعل تفسيراً له ، وباقى الكلام تعريف للقرآن وتمييز له عما يشبهه به (فتح الغفار ج ١ / ١٠) .

(٢) راجع فتح الغفار ج ١ / ١٠ .

(٣) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٦) وعرف صدر الشريعة الخبر بقوله : ما احتمال الصدق والكذب من حيث هو أى مع قطع النظر عن العوارض الخارجية ، وإنما جنى بهذا التقييد لادخال أخبار الشارع ، لأننا لو نظرنا الى ما عرض لها وهو كونها خبر مخبر صادق عرفنا أنها لا تحتل الكذب أصلاً ، التوضيح ج ١ / ٢٨٦ ، التلويح ج ١ / ٢٨٧ .

على أن ما ذكره المصنف يعطى نفس المعنى الذى فهمناه من كلام صدر الشريعة .

أو انشاء ان لم يحتمل (٧) ، فالمحكوم به (٨) في خبر الشارع ان كان الحكم الشرعى مثل « كتب عليكم الصيام » (٩) « وأحل الله البيع وحرم الربا » (١٠) يفيد الحكم الشرعى من غير أن يجعل مجازاً عن الانشاء (١١) بلا خفاء ، وان لم يكن كذلك فوجه افادته للحكم الشرعى أن يجعل الاثبات مجازاً عن الأمر والنهى مجازاً عن النهى فيفيد الحكم الشرعى بأبلغ وجه وآكده (١٢) .

وأما الانشاء فالمعتبر من أقسامه هنا هو الأمر والنهى (١٣) اذ بهما تثبت أكثر الأحكام .

والأمر قول القائل استعلاء أفعل (١٤) ونحوه ، والنهى قول القائل استعلاء لا تفعل (١٥) ، ولفظ الأمر حقيقة في القول المخصوص اتفاقاً (١٦)

(٧) الصدق والكذب .

(٨) انظر التلويح ج ١ / ٢٨٧ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٨٣ .

(١٠) سورة البقرة آية : ٢٧٥ .

(١١) انظر التلويح ج ١ / ٢٨٧ .

(١٢) لأنه اذا حكم بثبوت الشيء أو نفيه فان لم يتحقق ذلك لزم كذب الشارع وهو محال بخلاف الأمر فانه لا يلزم من عدم الاتيان بالمأمور به كذب الشارع . التلويح ج ١ / ٢٨٧ .

(١٣) التوضيح ج ١ / ٢٨٦ .

(١٤) التوضيح ج ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) المرجع السابق .

ويطلق على الفعل ، فالأكثر على أنه مجاز فيه (١٧) ، وقيل مشترك بينهما لنظراً (١٨) ، وقيل متواطئ فيهما ، وإذا كان حقيقة في الفعل أيضاً ففعله عليه السلام للإيجاب (١٩) إذا كان بياناً لمجمل الكتاب أجمعاً فيجب اتباعه ، (وإذا كان طبعاً أو خاصاً به عليه السلام أو سهواً) (٢٠) لا يجب اتباعه أجمعاً (٢١) ، وإن كان غير ذلك فالمختار أنه لا يجب اتباعه .

وموجب صيغة الأمر نحو « أفعل » الوجوب فقط عند الجمهور (٢٢) إلا بدليل عدمه ، والأمر قبل الحظر وبعده سواء عند جمهور الأصوليين (٢٣) .

(١٧) راجع التلويح ج ١ / ٢٨٩ وأنظر أدلة الجمهور في التوضيح ج ١ / ٢٨٨ .

(١٨) وهذا مذهب بعض الفقهاء واحتجوا على مذهبهم بالآتي :

قوله تعالى : « وما أمر فرعون برشيد » وجه الاستدلال أن الأمر في هذه الآية ووصف بالرشيد والذي يوصف بالرشيد هو الفعل لا القول فقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » أي فعلهم (التوضيح ج ١ / ٢٨٨) .

(١٩) واستدلوا على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا كما رأيتموني أصلي » فهذا النص يدل على أن فعله عليه السلام واجب الاتباع . فتح الغفار ج ١ / ٢٩ وقد ذكرت مناقشة الجمهور لهذه الأدلة فراجعها .

(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢١) التلويح ج ١ / ٢٨٩ .

(٢٢) راجع فتح الغفار ج ١ / ٣١ ، ٣٢ وهناك أقوال أخرى فمنهم من قال للندب ومنهم من قال للإباحة ومنهم من قال للذن في الفعل ومنهم من قال للطلب ، ومنهم من قال بالتوقف .

(٢٣) أي أنه باق على الوجوب ومثاله قوله تعالى : « وإذا حلتم فاصطادوا » والمراد بقوله جمهور الأصوليين : الحنفية والمعتزلة وهؤلاء لا يطلق عليهم جمهور الأصوليين بل بعض الأصوليين .

وقيل للنسب بعده (٢٤) وللوجوب قبله ، وقيل موجبها
الاباحة بعده (٢٥) ، وصيغته مجردة عن قرينة المرة والتكرار (٢٦) وان كانت
مؤقتة بوقت ، أو معلقة بشرط ، أو مخصوصة بوصف ، أو مجردة عن
جميع ذلك لا يحتمل العموم في أفراد الفعل ، والتكرار في الأزمان بايقاع
أفراد متماثلة في أوقات متعددة ، بل هي للخصوص والمرة (٢٧) عند عامة
علمائنا وبعض المحققين من أصحاب الشافعي ، وعند بعض علمائنا وبعض
أصحاب الشافعي لا يوجب التكرار (٢٨) ، (الا اذا كانت مؤقتة بوقت

واستدل الحنفية ومن معهم بأن الأدلة الدالة على أن الأمر للوجوب
لم تفرق بين أمر ورد بعد حظر وأمر لم يرد بعده بدليل أن الأمر في قوله
تعالى : « فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين » دال على الوجوب ،
وأما وروده للاباحة كما في قوله تعالى : « واذا حللتم فاصطادوا » فاتما ثبت
بالقرينة وهي أن هذه الأشياء إنما شرعت منفعة لنا على جهة التوسعة
والتيسير فلا يصح أن تنقلب مضرة علينا بجعلها واجبا يحرم تركه التوضيح
ج ١ / ٢٩٩ ، فتح الغفار ج ١ / ٣٢ .

(٢٤) كما في قوله تعالى : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
وابتغوا من فضل الله » .

(٢٥) واستدل القائلون بالاباحة بأن صيغة الأمر بعد الحظر قد غلب
استعمالها في الاباحة في عرف الشرع ، حتى تبادر الى الفهم من غير قرينة ،
فوجب حملها عليها ، لأن الحقيقة العرفية تقدم على الحقيقة اللغوية المهجورة
ويمكن الجواب عن هذا الدليل بأن القرائن الخارجية هي التي دلت على
الاباحة دون العرف كما يقولون .

(٢٦) راجع فتح الغفار ج ١ / ٣٦ ، ويقول ابن نجيم : ولا تقتضي
التكرار لأنها موضوعة لمطلق الطلب دون تقيد بمرة ولا تكرار وذلك لا يطابق
أهل العربية على أن هيئة الأمر لا دلالة لها إلا على الطلب في خصوص
زمان ثم ينتهي الى القول بأن المرة الواحدة ضرورية للبراءة .

(٢٧) راجع التوضيح ج ١ / ٣٠٥ ، فتح الغفار ج ١ / ٣٧ .

(٢٨) راجع التوضيح ج ١ / ٣٠٦ .

أو معلقة بشرط أو مخصوصة بوصف (٣٩) • وعند الشافعي لا يوجب شيئاً من العموم والتكرار ولكن يحتملها (٣٠) •

وأعلم أن من قال بأن الأمر للتكرار قال بأنه للفور (٣١) ، ومن قال بحصول البراءة بالمرّة منهم من قال أنه للفور (٣٢) ، وقال القاضي : يجب الفور أو العزم على الامتنال (٣٣) ، وتوقف امام الحرمين (٣٤) ، وعن الشافعي (٣٥) أنه لطلب حقيقة الفعل والتعجيل والتراخي خارج عنه ، والصحيح من مذهب علمائنا أنه للتراخي بمعنى عدم التقييد بالحال (٣٦) ، وذهب عامة أصحابنا وأصحاب الشافعي الى أن الأمر بالشيء نهى عن ضده واحداً (٣٧) أو متعدداً (٣٨) ، وقيل نهى عن واحد غير معين من المتعدد (٣٩) ،

(٢٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل ومثبت في ا ، ب .

(٣٠) التوضيح ج ١/٣٠٦ .

(٣١) راجع تيسير التحرير ج ١/٣٥٦ وقد علل ذلك بأنه لازم لاستفراق الاوقات بالفعل المأمور به .

(٣٢) المرجع السابق .

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) وهو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجويني النيسابوري امام الحرمين أبو الممالى ، كان مولده سنة ٤١٩ هـ وكان متكلماً أصولياً ، من مؤلفاته الشامل في أصول الدين ، والبرهان في أصول الفقه — توفي سنة ٤٧٨ هـ (طبقات الشافعية ج ٥/١٦٥ وما بعدها) .

(٣٥) تيسير التحرير ج ١/٣٥٦ .

(٣٦) المرجع السابق ، ارشاد الفحول ص ٩٩ .

(٣٧) كما اذا أمره بالايمان فانه يكون نهياً عن الكفر وكذلك اذا أمره بالحركة فانه يكون نهياً عن السكون . (ارشاد الفحول) ص ١٠٢ .

(٣٨) كما اذا أمره بالقيام فانه يكون نهياً عن القعود والاضطجاع والسجود وغير ذلك .

(٣٩) وبذلك قال جماعة من الحنفية والشافعية والمحدثين — ارشاد الفحول ص ١٠٢ .

وقيل هذا في أمر الإيجاب لا أمر النذب^(٤٠) ، وقيل في أمر النذب
نهى عن ضده نهى نذب •

والمنهى عن الشيء أمر بضده^(٤١) ان كان واحداً باتفاقهم ، وان كان
متعددًا فعند بعض أصحابنا يكون أمراً بالأضداد ، وعند عامة أصحابنا
يكون أمراً بواحد من المتعدد •

والمأمور به نوعان :

مؤقت يتعلق بوقت محدود^(٤٢) ، ومطلق^(٤٣) لا يتعلق بوقت كذلك
فالمطلق عن الوقت على التراخي^(٤٤) لا الأداء على الفور في الصحيح من
مذهب أكثر أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعي^(٤٥) ، وذهب بعض
أصحابنا^(٤٦) وبعض أصحاب الشافعي الى أنه على الفور •

(٤٠) المرجع السابق ..

(٤١) المرجع السابق ..

(٤٢) أي بوقت من العمر يفوت الأداء به • فتح الغفار ج ١/ ٦٦ •

(٤٣) كالزكاة والنذور المطلقة والكفارات وقضاء رمضان والعشر •
أصول السرخسي ج ١/ ٢٦ ، فتح الغفار ج ١/ ٦٥ •

(٤٤) أصول السرخسي ج ١/ ٢٦ •

(٤٥) المرجع السابق ..

(٤٦) وهو الكرخي • واستدل القائلون بالفور : بأن كل مخبر ومنشئ
كبيعت وطالق يقصد الزمن الحاضر ، فكذا الأمر قياساً عليه وأنجيب عنه بأنه
قياس في اللغة وهو باطل مع اختلاف حكمه فإنه في المقيس عليه تعيين الزمن
الحاضر ويمتنع في المقيس وهو الأمر المطلق • (راجع فتح الغفار ج ١/ ٦٦) •

والمقيد بالوقت أنواع :

نوع جعل الوقت ظرفاً (٤٧) للمؤدى وشرطاً للأداء (٤٨) وسبباً للوجوب (٤٩) وهو وقت الصلاة ، والأصل في هذا النوع أن لا يكون السبب كل الوقت ، بل هو الجزء الذى يتصل به الأداء (٥٠) ، فإن اتصل بالجزء الأول فهو السبب والا انتقل الى الثانى والثالث الى آخر الوقت المضيق (٥١) عند زفر والى آخر جزء من أجزاء الوقت (٥٢) عندنا فتعين السببية فيه فيعتبر حال المكلف عند ذلك الجزء فى الاسلام والبلوغ والعقل والجنون والسفر والاقامة ، وتعتبر صفته من صحته وفساده وأما ان خلا (٥٣) الوقت عن الأداء يكون السبب لوجوب القضاء كل الوقت فيجب كاملاً (٥٤) ، فلا يتأدى بنقصان .

ونوع جعل الوقت معياراً (٥٥) وسبباً لوجوبه (٥٦) وشرطاً لأدائه

-
- (٤٧) أى يكون زماناً يحيط به ويفضل عنه .
(٤٨) اذ لا يتحقق الأداء بدون الوقت .
(٤٩) أى لوجوب المؤدى بدليل أن المؤدى يفسد قبل الوقت .
(٥٠) شرح المنار لابن ملك ص ٥٩ .
(٥١) المرجع السابق ، فتح الغفار ج ١ / ٧٠ .
(٥٢) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٥٩ .
(٥٣) وفى الأصل (دخل) والصواب ما أثبتناه من (ا) .
(٥٤) شرح المنار لابن ملك ص ٦٠ .
(٥٥) أى مقداراً لذلك الواجب حتى يزداد زيادته وينقص بنقصانه .
(٥٦) لأنه أضيف إليه ، ولذلك قبل صوم شهر رمضان فإن إضافة الصوم الى الشهر دليل على سببيته ، لأن الأصل فى الإضافات إضافة المسبب الى السبب لأنه حادث به . شرح ابن ملك للمنار ص ٦١ .

وهو وقت الصوم ، ومن حكم هذا النوع أن لا يشرع فيه غيره (٥٧) ،
فاذا نوى المسافر واجبا آخر في رمضان يقع عنه (٥٨) عندهما (٥٩) م
وعند زفر وأبى حنيفة عن ذلك الواجب كما يقع عنه في ظاهر الرواية
أن نوى النفل (٦٠) ، ويقع عنه في الأصح عند إطلاق النية ، ويقع عنه في
الصحيح عندنا إذا نوى المريض واجبا آخر (٦١) .

ونوع مؤقت بوقت مشكل وهو الحج فإنه يشبه الظرف لعدم
استغراق أفعاله أوقاته (٦٢) كالصلاة ، ويشبهه المعيار لأنه لا يصح
في عام واحد إلا حج واحد كالنهار للصوم (٦٣) وهو وظيفة العمر ،
فحجة بعد العام الأول أداء بالاتفاق (٦٤) ، ولكن عند أبي يوسف يجب
مضيقتاً (٦٥) ، فيأثم بنفس التأخير عن العام الأول م وعند محمد يجب
موسعاً لا يأثم (٦٦) به ما لم يفتته (٦٧) ، فبقى النفل في العام الأول

(٥٧) نقوله عليه السلام « إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا رمضان » .

(٥٨) شرح المنار لابن ملك ص ٦٢ .

(٥٩) لأن عندهما المسافر كالمقيم في هذا الحكم ، لأن السبب وهو
شهود الشهر تحقق في حقهما إلا أن الشرع أثبت له الترخص بالفطر ،
فإذا ترك الترخص كان المسافر والمقيم سواء فيشع عن الفرض . شرح
ابن ملك ص ٦٢ .

(٦١) شرح المنار لابن ملك ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٦١) المرجع السابق .

(٦٢) المرجع السابق ص ٦٤ .

(٦٣) المرجع السابق .

(٦٤) المرجع السابق .

(٦٥) لأن إدراك العام الثاني مشكوك فصار أشهر الحج من العام
الأول لأدائه متعيناً فأشبهه المعيار . شرح المنار ص ٦٤ .

(٦٦) ساقط من الأصل ، أ .

(٦٧) شرح المنار لابن ملك ص ٦٤ .

مشروعاً عندنا لا عند الشافعى ، والنية المطلقة تكفى فى حجة الاسلام اتفاقاً^(٦٨) ، وتصح^(٦٩) حجة الاسلام بنية النفل عنده^(٧٠) لا عندنا •

• ونوع كان الوقت له معياراً لا سبباً كالكفارات •

وحكمه أن الوقت لما لم يكن متعيناً لها كان الصوم من عوارض الوقت فتجب النية من الليل •

والواجب بالأمر نوعان :

١ — أداء هو تسليم عين الواجب الثابت فى الذمة بالسبب الموجب له الى المستحق^(٧١) •

٢ — قضاء وهو إسقاط الواجب الثابت^(٧٢) فى الذمة بتسليم مثله من عند المكلف وهو حقه •

ويستعمل كل منهما فى معنى الآخر مجازاً^(٧٣) ، والقضاء يجب

(٦٨) لأن ظاهر حال المسلم الذى وجب عليه الحج بعد تحمل مشاق السفر أن لا ينوى النفل فتعين بذلك الفرض بدلالة الحال فيصرف المطلق اليه • شرح ابن ملك للمنازل ص ٦٤ •

(٦٩) فى الأصل (تقع) •

(٧٠) أى عند الشافعى وانظر شرح المنار ص ٦٥ •

(٧١) وأيضاً ينطبق هذا على النفل كما صرح به التفتازانى فى التلويح ج ٣٠٩/١ حيث قال : الأداء تسليم عين ما ثبت بالأمر واجبا كان أو نفلا •

(٧٢) ساقطة من () •

(٧٣) شرعياً وذلك لتباين المعنيين من اشتراكهما فى تسليم الشيء الى من يستحقه وفى إسقاط الواجب ومثاله قوله تعالى « فإذا قضيتُم مناسككم » أى أدبتم • التلويح ج ٣١٠/١ •

بالسبب الجديد عند البعض^(٧٤) ، وعند عامة مشايخنا يجب القضاء بالسبب الموجب للأداء من الأمر^(٧٥) ، والخلاف في القضاء بمثل معقول ، فأما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن إيجابه إلا بنص جديد اتفاقاً^(٧٦) .

أقسام الأداء والقضاء :

ثم إن الأداء إما كامل وهو أن يؤدي بالوصف الذي شرع مثل أداء الصلاة كلها بالجماعة^(٧٧) ، أو قاصر وهو بخلافه مثل أداء الصلاة كلها في الوقت منفرداً^(٧٨) أو بعضها الأول كالمسبوق^(٧٩) ، فإنه أداء فيه قصور .

وان أدى بعضها الآخر منفرداً كاللاحق فهو أداء تشبيهي بالقضاء^(٨٠)

(٧٤) والمراد بالقضاء هنا هو القضاء بمثل معقول ، لأن القضاء بمثل غير معقول يكون بسبب جديد اتفاقاً . التلويح ج ٣١١/١ .

(٧٥) راجع التوضيح ج ٣١١/١ .

(٧٦) التلويح ج ٣١١/١ .

(٧٧) راجع التلويح ج ٣١٨/١ ، شرح المنار لابن ملك ص ٣٨ .

(٧٨) وقصورها في هذا أنها هو لعدم الوصف المرغوب فيه وهو الجماعة .

(٧٩) واختلف في محل قصوره ، فقليل أنه فيما سبق وليس في كل صلاته ولذلك يقول الفقهاء المسبوق منفرد فيما يقضى أي فيما يؤديه بعد فراغ الإمام ، وقيل القاصر أداء الصلاة كلها وعلى هذا يكون القصور متفاوتاً فهو في صلاة المنفرد أزيد منه في صلاة المسبوق . ج ٤٤/١ في فتح الغفار .

(٨٠) أما كونه أداء فباعثاً كونه في الوقت ، وأما كونه قضاء فباعثاً فوات ما التزمه مع الإمام فهو يقضى ما اعتقد له إحرام الإمام من المتابعة له والمشاركة معه بمثله لا بعينه لعدم كونه خلفه حقيقة . فتح الغفار ج ٤٤/١ ، التوضيح ج ٣١٨/١ .

وأما القضاء فاما بمثل معقول (٨١) كالصلاة للصلاة ، وأما بمثل غير معقول (٨٢) كالغدية للصوم (٨٣) في حق الشيخ الفاني ، وثواب النفقة للحج (*) وقد ثبتا بنص ، ولا يعقل المماثلة بين الصوم والغدية ولا بين الحج والنفقة ، وكل ما لا يعقل له مثل قرينة لا يقضى الا بنص كالوقوف بعرفة ورمى الجمار .

وأما قضاء يشبه الأداء (**) كما اذا أتى بالتكبيرات الزوائد لصلاة العيد (***) في الركوع من أدرك الامام من غير أن يرفع

(٨١) وهو أن يعقل فيه المماثلة . فتح الغفار ج ١ / ١٤٨ .

(٨٢) أي غير مدرك بالعقل لا أن العقل ينفيه .

(٨٣) وهذا مثال للقضاء بمثل غير معقول ، لأننا لا نعقل المماثلة بينهما (أي بين الصوم والغدية) لا صورة وهو ظاهر ولا معنى الآن معنى الصوم اتعاب النفس بالامساك ومعنى الغدية تنقيص المال ، وان كان بينهما مماثلة باعتبار أنه لما صرف طعام اليوم إلى المسكين فقد منع النفس عن الارتفاق به فكأنه لم يطعمها ، لكننا لم نعقلها فاثبتناها أما بالنص أو الاجماع . فتح الغفار ج ١ / ٤٨ .

(*) الظاهر من مذهب الحنفية أن الحج يقع عن الأمر من جهة الاتفاق وكان الواجب عليه مباشرة الأفعال ولكن الصادر عنه في هذه الحالة (أي حالة النيابة عن نفسه) هو الانفاق ، والمماثلة بينهما غير معقولة — وثواب النفقة في هذه الحالة للأمر الذي أناب غير . التلويح ج ١ / ٣٢٠ .

(**) راجع التوضيح ج ١ / ٣١٩ .

(***) فإنه قضاء باعتبار فيات موضعها وهو القيام ، وتشبيهه بالأداء باعتبار أن للركوع شبه القيام باعتبار بقاء الاستواء في النصف الأسفل وتبدل ذلك بالعيد ، لأنه لا يأتي بتكبيره الإفتتاح والركوع فيه .

فتح الغفار ج ١ / ٤٩ ، التوضيح ج ١ / ٣١٩ .

يديه (*) وان فات موضعه ، وقال أبو يوسف : لا يأتي بها
كما لا يأتي الامام بها اذا نسيها (***) .

وهذه الأقسام المذكورة في حقوق الله تعالى تتحقق في حقوق
العباد أيضاً ، فالأداء الكامل حقيقة بمنزلة أداء الصلاة بالجماعة كتسليم
عين المغضوب والمبيع على الوصف الذي ورد عليه الغصب والعقد (٨٤) ،
والأداء الكامل بحسب اعتبار الشرع كتسليم بدل الصرف والمسلم فيه ،
لأن كلا منهما وصف ثابت في الذمة لا يحتمل التسليم (٨٥) ، لكن جعل
الشارع المؤدى عين الثابت في الذمة كيلا يلزم الاستبدال في بدل الصرف
والمسلم فيه قبل القبض وهو حرام بالنص (٨٦) ، وكذا الحكم في سائر
الديون ، لأنها تقضى بأمثالها (٨٧) .

والأداء القاصر (٨٨) كرد المغضوب مشغولا بالدين أو بالجناية

(*) شرح المنار لابن ملك ص ٤٢ .

(**) المرجع السابق .

(٨٤) راجع التوضيح ج ١/ ٣٢٢ ، والتلويح .

(٨٥) التلويح ج ١/ ٣٢٢ .

(٨٦) راجع المرجع السابق .

(٨٧) ضرورة أن الدين وصف ثابت في الذمة والعين المؤدى مغاير له ،
الا أن الشارع جعله عين الواجب ، فان قيل القضاء مبني على تصور الأداء
اذ لا معنى له الا تسليم مثل ما يكون تسليم عينه أداء فاذا امتنع تسليم العين
امتنع تسليم المثل ، والجواب عن هذا هو أن العين أعم من أن تكون بحسب
الحقيقة أو باعتبار الشرع والمنتع في الدين تسليم العين بحسب الحقيقة ،
وانتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام ، فالمؤدى في الدين عين الحق في الجملة
وان كان مثلاً للعين بحسب الحقيقة لا نفسه ضرورة تحقق التغير في الجملة .
التلويح ج ١/ ٣٢٢ .

(٨٨) وانما كان قاصراً لانه سلم على غير الوصف الذي وجب عليه
ادائه . التلويح ج ١/ ٣٢٣ .

أو بمرض أو حاملاً ، وكتسليم البائع المبيع مشغولاً باحدى هذه الصفات (٨٩) ، والأداء الذى يشبه القضاء كما اذا أمهر عبداً لغير ثم اشتراه كان تسليمه أداء (٩٠) حتى تجبر المرأة على القبول (ولا يملك الزوج أن يمنعه أياماً) (٩١) ولا يثبت الملك للمرأة قبل التسليم أو قضاء القاضى ، ويثبت للزوج .

والقضاء بمثل (٩٢) معقول كضمان الغضب اما كامل كالمثل صورة ومعنى كما فى المثليات ، أو قاصر وهو المثل معنى كالقيمة فى ذوات القيم اذا انقطع المثل ، أو لا مثل له لأن الحق فى الصورة قدماء للعجز فبقى المعنى (٩٣) ، فلا يجب القاصر الا عند العجز عن الكامل فيجب قيمته يوم الخصومة عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف قيمته يوم الغضب (٩٤) ، وعند محمد قيمته يوم الانقطاع (٩٥) .

(٨٩) راجع التلويح ج ١/٣٢٢ .

(٩٠) صورة هذه المسألة أن يكون اب المرأة عبداً للرجل فتزوجها ذلك الرجل على أن المهر أبوها فان استحق العبد بقضاء القاضى بطل ملكها ووجب على الزوج قيمة العبد للمرأة لأنه سمي مالا وعجز عن تسليمه ، فان لم يقض القاضى بالقيمة الى أن ملك الزوج ذلك العبد ثانياً بشراء أو هبة أو نحو ذلك لزم الزوج تسليم العبد للمرأة ، وهذا التسليم أداء من حيث أن العبد عين حق المرأة لأنه الذى استحدثته بالتسمية ، لكنه يشبه القضاء من حيث أن تبدل الملك يوجب تبدل العين . التلويح ج ١/٣٢٤ .

(٩١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٩٢) فى الأصل غير معقول والصواب المثبت .

(٩٣) انظر التوضيح ج ١/٣٢٦ .

(٩٤) لأنه لما انقطع المثل التحق بما لا مثل له والخلف إنما يجب بالسبب الذى وجب به الأصل وهو الغضب فيعتبر قيمته يوم الغضب . التلويح ج ١/٣٢٧ .

(٩٥) لأن المصير الى القيمة للعجز عن أداء المثل ، وذلك بالانقطاع فيعتبر قيمته آخر يوم كان موجوداً فى أيدي الناس .

والقضاء بمثل غير معقول كالنفس والأطراف تضمن بالمال^(٩٦) المتقوم في حالة الخطأ ، فلا يجب المال عند احتمال المثل المعقول صورة ومعنى ، وهو القصاص حالة العمد خلافاً للشافعي^(٩٧) ، ولا يقضى في حقوق العباد أيضاً ما ليس له مثل معقول إلا بنص فلا يضمن المنافع^(٩٨) بالغضب بخلافهما بالعقد في الاجارة وعقد النكاح بالرضا •

والقضاء الشبيه بالأداء كالقيمة فيما اذا أمهر عبداً غير معين^(٩٩) فانها قضاء حقيقة ، لكن لما كان الأصل مجهولاً من حيث الوصف^(١٠٠) ثبت العجز عن أداء الأصل وهو تسليم العبد فوجب القيمة فكأنها أصل^(١٠١) ، ولما كان الأصل وهو العبد معلوماً من حيث الجنس يجب هو فيتخير الزوج بينه وبين القيمة^(١٠٢) ، وأيهما أدى تجبر المرأة على القبول^(١٠٣) ، ثم الشرع فرق بين وجوب الأداء ووجوب القضاء ،

(٩٦) وانما كاه هذا مثالا للقضاء بمثل غير معقول ، الاثنا لا نعقل المائلة بين الآدمي والمال ، لأن الآدمي مالك والمال مملوك . فتح الغفار ج ١/٥١ .

(٩٧) راجع هذا في التوضيح ج ١/٣٢٨ .

(٩٨) المرجع السابق .

(٩٩) في الأصل « عين » والصواب ما أثبتناه .

(١٠٠) في (١) الوصل والصواب ما أثبتناه كما في التلويح ج ١/٣٢٩ .

(١٠١) يرجع اليه ويعتبر مقدماً على العبد معلوم الجنس مجهول الوصفاً وبالنظر الى الأول يجب هو كما لو أمهر عبداً بعينه وبالنظر الى الثاني تجب القيمة كما لو أمهر عبد غيره فصار الواجب بالعقد كانه أحد الشئئين . التلويح ج ١/٣٢٩ .

(١٠٢) التلويح ج ١/٣٢٩ .

(١٠٣) المرجع السابق ، فتح الغفار ج ١/٥٢ .

فجعل القدرة الممكنة شرطاً لوجوب الأداء^(١٠٤) دون وجوب القضاء ، والشرط كون القدرة متوهم الوجود لا تحققها^(١٠٥) اذ هو لا يسبق الأداء^(١٠٦) ، لأن الاستطاعة مع الفعل لا قبله ومن الأداء ما لا يجب الا بقدرة ميسرة للأداء وهي زائدة^(١٠٧) على القدرة الممكنة بدرجة ، فلما توقف الوجوب على الميسرة دون الممكنة صار كأن الواجب تغير من العسر الى اليسر بواسطتها فيشترط دوام الميسرة^(١٠٨) لبقاء الواجب بها حتى تسقط الزكاة بهلاك النصاب^(١٠٩) ، والعشر بهلاك الخارج^(١١٠) ، والخراج باستئصال الآفة الزرع لتعلق كل منها بقدرة ميسرة^(١١١) ، وقال الشافعي : اذا تمكن من الأداء ولم يؤد ضمن .



(١٠٤) راجع هذا في أصول السرخسي ج ١/٦٥ .

(١٠٥) لأنه لا يتأدى المأمور بالقدرة الموجودة وقت الأمر بحال وانما يتأدى بالموجود منها عند الأداء وذلك غير موجود سابقاً على الأداء .
أصول السرخسي ج ١/٦٦ .

(١٠٦) أصول السرخسي ج ١/٦٦ .

(١٠٧) المرجع السابق ص ٦٨ .

(١٠٨) المرجع السابق .

(١٠٩) الآن الشريعة انما اوجب الأداء بصفة اليسر ولهذا خصه بالمسال النامي ولم يوجب الأداء الا بعد مضي حول ليتحقق النماء فيكون المؤدى جزءاً من الفضل قليلاً من كثير وذلك غاية في اليسر . أصول السرخسي ج ١/٦٨ .

(١١٠) المرجع السابق ص ٦٩ .

(١١١) المرجع السابق .

بيان مقتضى ، الأمر في صفة الحسن للمأمور به :

ولا بد للمأمور به من الحسن ، لأن الشارع حكيم لا يأمر بالفحشاء (١١٢) . فاحكم بالشرائع عندنا الشرع دون العقل (١١٣) بأن يحكم بحسن فعل أو قبحه في حكم الله تعالى بمعنى كونه متعلق المدح عاجلا والثواب آجلا (١١٤) ، وكونه متعلق الذم عاجلا والعقاب آجلا (١١٥) ، لا أن العقل لا حكم له في شيء أصلا ، لأن الحسن والقبح بمعنى موافقة الغرض ومخالفته (١١٦) ، ويعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة ، وبمعنى صفة الكمال والنقص (١١٧) لا نزاع في كونهما مدركين بالعقل (١١٨) بدون الشرع ، وإنما النزاع في المعنى الأول ، فعند الأشاعرة لا يثبت بالعقل بل يثبت بالشرع (١١٩) فقط ، فالحسن عندهم ما أمر به أمر وجوب أو ندب (١٢٠) ، والقبح ما نهى عنه نهى تحريم أو كراهة (١٢١) ، فلا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع (١٢٢) ، ولو حسن الشارع

(١١٢) راجع أصول السرخسي ج ١/٦٠ .

(١١٣) المرجع السابق .

(١١٤) راجع التوضيح ج ١/٣٣٢ .

(١١٥) المرجع السابق .

(١١٦) المرجع السابق .

(١١٧) المرجع السابق .

(١١٨) فقد اتفق الأشاعرة والمعتزلة على أن العقل يدرك الحسن والقبح في الأمرين اللذين ذكرهما المصنف . وارشاد التحول ص ٧ .

(١١٩) راجع التوضيح ج ١/٣٣٢ .

(١٢٠) المرجع السابق ج ١/٣٣٣ .

(١٢١) المرجع السابق .

(١٢٢) راجع ارشاد الفحول ص ٧ .

ما قبحه أو قبح ما حسنه لم يكن ممتنعاً وانقلب الأمر فصار القبيح حسناً والحسن قبيحاً ، وعند المعتزلة والكرامية والبراهمة حسن الأشياء وقبحها عائد الى أمر حاصل في الفعل قبل الشرع اما لذاته أو لصفة لازمة (١٢٣) أو لوجوه واعتبارات على اختلاف مذاهبيهم يكشف عنه الشرع ، وليس له أن يعكس القضية من عند نفسه ، وذلك قد يدرك بالضرورة ، وقد يدرك بالنظر ، وقد لا يدرك بالعقل أصلاً ولكن يعلم بورود الشرع (١٢٤) ان فيه جهة محسنة أو مقبحة ، وعندهم الحسن ما يحمد على فعله شرعاً أو عقلاً (١٢٥) ، والقبيح ما يذم على فعله (١٢٦) ، فالواجب والمندوب حسن (١٢٧) والحرام والمكروه قبيح (١٢٨) ، فالصحيح ما ذهب اليه بعض أصحابنا والمعتزلة من أن حسن بعض أفعال العباد وقبحها يكون لذات الفعل (١٢٩) أو لصفة له ، ويعرفان عقلاً كما يعرفان شرعاً بلا خلاف ، ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقبح موجب للعلم بهما (١٣٠) ، وعندنا الحاكم بهما هو الله تعالى ، والعقل آلة للعلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظراً لعقل نظراً صحيحاً (١٣١) .

(١٢٣) انظر هذا في التلويح ج ١/٣٣١ .

(١٢٤) كحسن آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال فاته مما لا سبيل للعقل الى دركة . التلويح ج ١/٣٣١ .

(١٢٥) انظر التلويح ج ١/٣٣٢ .

(١٢٦) المرجع السابق .

(١٢٧) أما المباح فلا مدح عليه ولا ذم فهو خارج من تعريف المعتزلة السابق فكان واسطة بين الحسن والقبح .

(١٢٨) راجع التلويح ج ١/٣٣٣ وقد ذكر المعتزلة تعريفاً آخر

للحسن والقبح .

(١٢٩) راجع فتح الغفار ج ١/٥٤ .

(١٣٠) راجع فتح الغفار ج ١/٥٤ .

(١٣١) المرجع السابق .

أقسام الحسن المأمور به :

والمأمور به اما حسن لمعنى فى نفسه (١٣٢) واما حسن لمعنى فى غيره (١٣٣) ،
والأول اما أن لا يقبل سقوط التكليف كالتصديق (١٣٤) ، واما أن يقبله
كالإقرار (١٣٥) والتصديق وهو الأصل فى الايمان ، والإقرار ملحق به
لدلالته عليه (١٣٦) ، بخلاف عمل الأركان (١٣٧) فمن صدق بقلبه وترك
الإقرار من غير عذر لم يكن مؤمناً فى أحكام الدنيا اعتباراً بجهة ركنيته
فى حال الاختيار (١٣٨) ، وإن صدق ولم يصادف (١٣٩) وقتاً يقر فيه يكون مؤمناً
اعتباراً بجهة تبعيته (١٣٩) «فى حال» الاضطرار (١٤٠) ، وكالصلاة تسقط (١٤١)
بالعذر . واما أن يكون شبيهاً للحسن لمعنى فى غيره (١٤٢) كالزكاة (١٤٣) ،

(١٣٢) أى أنه حسن لذاته بمعنى أن الذات حسنة فى نفسها مع قطع
النظر عن الأمور الخارجية عنها ، ولو كان العقل موجباً لمعرفة الحسن
لحسنه حين النظر فى المأمور به (فتح الغفار ج ١ / ٥٦) .

(١٣٣) فتح الغفار ج ١ / ٥٦ .

(١٣٤) المرجع السابق ص ٥٧ ، التوضيح ج ١ / ٣٦٩ .

(١٣٥) باللسان فإنه يسقط حال الإكراه .

(١٣٦) راجع التوضيح ج ١ / ٣٦٩ .

(١٣٧) يعنى أن هناك فرقاً بين الإقرار وعمل الأركان فإن الإقرار
داخل فى الايمان بخلاف عمل الأركان فإنها ليست داخلية فيه (التوضيح
ج ١ / ٣٦٩) .

(١٣٨) انظر التوضيح ج ١ / ٣٧٠ .

(١٣٩) فى (١) يصادق والصواب ما اثبتناه .

(١٤٠) راجع هذا فى التوضيح ج ١ / ٣٧٠ .

(١٤١) ساقطة من (ب) .

(١٤٢) التوضيح ج ١ / ٣٧١ .

(١٤٣) لأن حسننها ليس لذاتها ، لأن الزكاة تنقص المال ، ولكن
حسنها بالغير وهو دفع حاجة الفقير .

والصوم والحج يشبه أن يكون حسنهما بالغير وهو دفع حاجة الفقير وقهر النفس وزيارة البيت (١٤٤) .

والثاني : أما أن يكون الغير منفصلاً عن هذا المأمور به كالسعى إلى الجمعة فإنه حسن لأداء الجمعة وليس قرينة مقصودة لسقوطه بسقوطها (١٤٥) ، أو قائماً بهذا المأمور به كالجهاد لأعلاء كلمة الله تعالى (١٤٦) حتى أن أسلم الكفار لا يشرع الجهاد (١٤٧) .

والأمر المطلق (١٤٨) إذا خلا عما يدل على الحسن لمعنى في نفسه أو غيره يتناول ما لا يقبل سقوط التكليف من الحسن لمعنى في نفسه (١٤٩) ، ويصرف عنه إلى ما يدل الدليل عليه .

والكفار مخاطبون بالإيمان (١٥٠) والعقوبات (١٥١) والمعاملات بلا خلاف

(١٤٤) راجع التوضيح ج ٣٧١/١ ، فتح الغفار ج ٥٧/١ .
ويقول التفتازاني : والصوم في نفسه اضرار بالنفس ومنع لها عما أباح لها مالها من النعم ، وإنما يحسن بواسطة قهر النفس الأمانة بالسوء ، والحج في نفسه تقطع للمسافة إلى أمكنة مخصوصة ، وإنما يحسن بواسطة زيارة البيت الشريف المكرم بتكريم الله تعالى وضافته إليه فيه تعظيم له (التلويح ج ٣٧١/١ ، ٣٧٢) .
(١٤٥) راجع هذا في التوضيح ج ٣٧٥/١ .

ويقول التفتازاني : فلا يحتاج الوجوب (أي وجوب السعى) في كونه وسيلة للصلاة إلى النية (التلويح ج ٣٧٥/١) .

(١٤٦) ولذلك كان حسناً بواسطة الغير .

(١٤٧) التوضيح ج ٣٧٥/١ .

(١٤٨) أي من غير قرينة تدل على الحسن لمعنى في نفسه أو غيره .

(١٤٩) راجع التوضيح ج ٣٧٦/١ .

(١٥٠) إجماعاً لعموم دعوته صلى الله عليه وسلم .

(١٥١) كالحدود والقصاص عند تقرير أسبابها ، لأنها للزجر وهم اليق

بالعقوبات (فتح الغفار ج ٧٦/١) .

وبالعبادات^(١٥٢) فى حق المؤاخذه فى الآخرة^(١٥٣) وفى حق وجوب الأداء فى الدنيا أيضا عند العراقيين^(١٥٤) من مشايخنا لا عند مشايخ ديارنا^(١٥٥) .
وقال الشافعى : الكفار مخاطبون بالشرائع^(١٥٦) .

النهى :

والنهى يخالف الأمر فى أن حكمه التكرار والفور ، وهو بعد الإيجاب للحظر بالاجماع على ما نقله أبو اسحق^(١٥٧) ، وانقسام النهى فى صفة القبح كانقسام الأمر فى صفة الحسن فمنه ما قبح لعينه وصفاً كالكفر^(١٥٨) والعبث^(١٥٩) ومنه ما التحق به بواسطة عدم الأهلية والمحلية شرعاً كصلاة المحدث وبيع الحر^(١٦٠) ، وحكم النهى فيهما بيان أنه غير مشروع

(١٥٢) لأن المطلوب بها أمر دنيوى وهم أليق بالدنيا ، لأنهم فضلوها على الآخرة .

(١٥٣) أى يقع التعذيب بترك العبادات وارتكاب المنهيات لقوله تعالى « ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين » .

(١٥٤) انظر فتح الغفار ج ١/ ٧٦ ، أصول السرخسى ج ١/ ٧٤ .

(١٥٥) المرجع السابق ، شرح المنار لابن ملك ص ٦٥ .

(١٥٦) راجع البرهان لامام الحرمين ج ١/ ١٠٧ — طبعة أولى .

(١٥٧) وهو ابراهيم بن على بن يوسف بن عبد الله الفقيه الشافعى الأصولى المؤرخ الأديب المكنى بأبى اسحق الشيرازى — ثقة على أبى عبد الله البيضاوى ، وله مؤلفات منها التبئية والمهذب ، واللمع فى الأصول وتوفى رحمه الله سنة ٤٧٦ هـ (طبقات الأصوليين ج ١/ ٢٥٦ ، ٢٥٧) .

(١٥٨) راجع فتح الغفار ج ١/ ٧٨ ، شرح ابن ملك للمنار ص ٦٦ .

(١٥٩) فتح الغفار ج ١/ ٧٨ .

(١٦٠) هذا مثال لما قبح لعينه شرعاً ، لأن العقل يجوزه كما فى قصة يوسف عليه السلام ، وإنما قبح شرعاً لعدم المحل ، لأن المحل المال وهو ليس بمال (فتح الغفار ج ١/ ٧٨) .

فيكون باطلا اتفاقاً ، والمنهى عن الأفعال الحسية (١٦١) فقط كالزنا وشرب الخمر يقع على القبيح لعينه (١٦٢) بلا خلاف فيقتضى القبح لعينه فيبطل اتفاقاً ، ولكن لو دل الدليل على أن النهي عنها لغيره وكان ذلك الغير وصفاً (١٦٣) كان حكمه أيضاً حكم القبيح لعينه ملحقاً به ، وإن كان ذلك الغير مجاوراً (١٦٤) كالنهي عن قربان الحائض لا يلحق بالقبيح لعينه (١٦٥) ، بل يكون صحيحاً مشروعاً بأصله بعد النهي (١٦٦) .

ومنه ما قبح لعني في غيره وصفاً أو مجاوراً فإن كان مجاوراً كالنهي عن البيع وقت النداء (١٦٧) يكون حكمه أن يكون صحيحاً مشروعاً (١٦٨) بعد النهي لا فاسداً ، ولكن مع الكراهية (١٦٩) عندنا ، وإن كان وصفاً للمنهي عنه كالنهي عن الربا كان حكمه فساد المشروع عندنا لا بطلانه كما هو عند المشافعي (١٧٠) .

(١٦١) وهي ما لها وجود حساً من غير توقف على الشرع فإنها كانت معلومة قبل ورود الشرع .

(١٦٢) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٦٨ .

(١٦٣) راجع هذا في أصول السرخسي ج ١/٨٠ .

(١٦٤) المرجع السابق .

(١٦٥) أصول السرخسي ج ١/٨٠ .

(١٦٦) المرجع السابق ص ٨١ .

(١٦٧) وإنما كان قبيحاً لغيره مجاوراً ، لأن قبحه لترك السعي إلى الجمعة وليس لذاته .

(١٦٨) راجع فتح الغفار ج ١/٧٨ .

(١٦٩) المرجع السابق ج ١ ص ٧٩ .

(١٧٠) راجع فتح الغفار ج ١/٨١ .

والنهي المطلق عن الأفعال الشرعية كالصلاة والصوم يقع على القبيح
لغيره متصلاً به وصفاً ، حتى يبقى المنهي عنه بعد النهي مشروعاً
بأصله (١٧١) عندنا وإن لم يكن مشروعاً بوصفه ، وعند الشافعي ينصرف
إلى القبيح لعينه فيبطل عنده (١٧٢) .

أسباب الشرائع :

وقال عامة أصحابنا : وبعض أصحاب الشافعي : إن لأحكام الشرع
أسباباً تضاف إليها والموجب للحكم في الحقيقة والشارع له هو
الله تعالى دون غيره (١٧٣) ، وهو اختيار الشيخ أبي منصور ، وقال جمهور
الأشعرية : للعقوبات وحقوق العباد أسباب يضاف وجوبها إليها ، فأما
العبادات فلا تضاف إلا إلى إيجاب الله تعالى وخطابه ، وأنكر بعضهم
الأسباب أصلاً قالوا : الحكم المنصوص عليه يثبت بظاهر النص وفي غيره
يتعلق بالوصف الذي جعله علة ، ويكون ذلك أمانة لثبوت الحكم في
الفرع بإيجاب الله تعالى وإثباته ، فأصل الدين وفروعه من العبادات
والمعاملات والكفارات والعقوبات مشروعة بأسباب جعلها الشارع
أسباباً لها كالحج بالبيت والصوم بالأشهر باتفاق المتأخرين .

(١٧١) أصول السرخسي ج ١ / ٨١ .

(١٧٢) المرجع السابق ص ٨٢ .

(١٧٣) أي أن الأسباب لا تأثير لها في الإيجاب بأنفسها ويقول السرخسي :
والخطاب يستقيم يكون سبباً موجباً للمشروعات إلا أن الله تعالى جعل
أسباباً آخر سوى الخطاب للوجوب تيسيراً للأمر على العباد حتى يتوصل
إلى معرفة الواجبات بمعرفة الأسباب الظاهرة ، وقد دل على ذلك قوله تعالى
« أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » فإن الألف واللام دليل على أن المراد أقيموا
الصلاة التي أوجبتها عليكم بالسبب الذي جعلته سبباً لها (أصول
السرخسي ج ١ / ١٠٠) .

مذهب الإمام السرخسي (١٧٤) إلى أن السبب مطلقاً شهود الشهر
ليلاً أو نهاراً (١٧٥) ، ومذهب الإمام أبو زيد وفخر الإسلام (١٧٦) وصدر
الإسلام إلى أن السبب الأيام (١٧٧) دون الليالي ، فالجزء الذي لا يتجزأ
من أول كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم ، فيجب صوم جميع اليوم
مقارناً له ، والصلاة بأوقاتها والمعقوبات بأسبابها والكفارات الدائرة بين
العبادة والمعقوبة (١٧٨) بما تردد بين الحظر والإباحة ، والمعاملات تتعلق
البقاء المقدر بتعاطيها (١٧٩) والإيمان بالآيات الدالة على حدوث
العالم (١٨٠) ، وإنما الأمر لالزام ما وجب علينا بسببه كالبيع يجب به
الثمن في الذمة ثم يطالب بالأداء ، وإجماع الفقهاء على وجوب الصلاة
على من لا يصلح للخطاب يدل على أن نفس الوجوب بالسبب ووجوب
الأداء بالخطاب ويعرف السبب بتعلق الحكم به ويتكرره وينسبته إليه .

(١٧٤) وهو : محمد بن أحمد بن أبي سهل المعروف بشمس الأئمة
السرخسي الفقيه الحنفي الأصولي ولقد تتلمذ على عبد العزيز انطواني حتى
تخرج على يديه ، وتتلذذ عليه أبو حفص عمر بن حبيب ، ومن مؤلفاته المبسوط
في الفقه ، وشرح مختصر الطحاوي ، وأصول السرخسي ، وتوفي رحمه الله
سنة ٤٨٣ هـ (طبقات الأصوليين ج ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) .
(١٧٥) راجع أصول السرخسي ج ١ / ١٠٤ .

(١٧٦) وهو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن
عيسى بن مجاهد الفقيه الحنفي الأصولي الملقب بفخر الإسلام من مؤلفاته
كنز الوصول إلى علم الأصول ، وغناء الفقهاء — توفي سنة ٤٨٢ هـ
(ط الأصوليين ج ١ / ٢٦٣) .

(١٧٧) أصول السرخسي ج ١ / ١٠٤ .

(١٧٨) المرجع السابق .

(١٧٩) وبيان ذلك أن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى قيام الساعة .
وهذا البقاء إنما يكون ببقاء الجنس وبقاء النفس ، وبقاء الجنس يكون بالتناسل ،
وقد شرع للتناسل طريقاً لافساد فيه ولا ضياع وهو طريق النكاح وبقاء
النفس إنما يقوم به المصالح للمعيشة وذلك بالمال ولذلك شرع الاكتساب
عن طريق التجارة وغيرها (أصول السرخسي ج ١ / ١٠٩ ، ١١٠) .
(١٨٠) أصول السرخسي ج ١ / ١٠٢ .

المرصد السادس

في السنة (١)

وهي تطلق على قول الرسول (ﷺ) وفعله ، والحديث يختص بقوله والخبر يقال على لفظ مخصوص حقيقة فيشترك لفظاً بين الصيغة والمعنى القائم بالنفس ، وهو الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية حتى يصدق عند الجمهور ان توافق النسبتان (٢) ، ويكذب ان اختلفتا (٣) ، وهو ينقسم الى متواتر وآحاد .

(١) المتواتر :

والمتواتر خير جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه (٤) ، والعلم الحاصل به ضروري عند الجمهور (٥) ، ونظري عند الكعبي (٦) وأبي الحسين (٧) ،

(١) السنة في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح في العبادات النافلة .

(٢) راجع ارشاد الفحول ص ٤٤ ، ٤٥ ، تيسير التحرير ج ٣ / ٢٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع هذا في المرجع السابق ص ٤٦ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) وهو عبد الله بن أحمد بن محمود المكنى بأبي القاسم الكعبي وهو رأس من طائفة المعتزلة تسمى الكعبية ، وله آراء خاصة في علم الكلام وله آراء في الأصول منها أنه يرى أن العلم الحاصل عن الخبر المتواتر نظري — توفي سنة ٣١٩ هـ (طبقات الأصوليين ج ١ / ١٧٠) .

(٧) ارشاد الفحول ص ٤٦ .

وعند الغزالي^(٨) من قبيل القضايا التي قياساتها معها^(٩) م وشروطه الصحيح امتناع تواطىء مخبريه على الكذب عادة^(١٠) ، واسنادهم الخبر الى الحسن^(١١) ، واستواء الطرفين والوسط ، وعلم بعض المخبرين به وان كان البعض مقلداً أو ظاناً أو مجازفاً^(١٢) ، وشروطه الفاسد الاسلام والعدالة وأن يحويهم بلد واحتلاف النسب والدين والوطن^(١٣) ، واشتراط الشيعة أن يكون فيهم معصوم^(١٤) ، واشتراط اليهود أن يكون فيهم أهل الذمة^(١٥) .

وإذا اختلف المتواتر في الوقائع من جهة اللفظ فالمتواتر ما اتفقوا عليه من جهة المعنى .



(٨) وهو محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الاسلام فليسوف ، متصوف له نحو مائتي مصنف منها أحياء علوم الدين ، وتهافت الفلاسفة ، والاقتصاد في الاعتقاد ، ومقاصد الفلاسفة — وكان مولده سنة ٤٥٠ هـ ووفاته سنة ٥٠٥ هـ (الاعلام للزركلي ج ٣ / ٩٧٠) .

(٩) انظر ارشاد الفحول ص ٤٦ ، فتح الغفار ج ٢ / ٧٦ .

(١٠) ولا يقيد هذا بعدد عند الجمهور بل ضابطة حصول العلم الضروري وقال قوم : يجب أن يكونوا أكثر من الأربعة ، وقيل يجب أن يكونوا خمسة وهذا رأى أصحاب الشافعي (ارشاد الفحول ص ٤٠٧) .

(١١) بالمشاهدة أو السماع لأن ما لا يكون كذلك يحتمل دخول الخطأ .

(١٢) ارشاد الفحول ص ٤٧ ، فتح الغفار ج ٢ / ٧٦ .

(١٣) المرجع السابق ص ٤٨ ، فتح الغفار ج ٢ / ٧٦ .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) في الأصل و (ا) « الذلة » والصواب ما أثبتناه من « ب » .
(١٠ - الوجيز)

(ب) الآحاد :

وخبر الآحاد ما لم ينته إلى حد التواتر^(٣٦) ، والخبر المشهور عندنا ما كان من الآحاد في الأصل أي القرن الأول ثم أنتشر بعده م فصار متواتراً في القرن الثاني ومن بعدهم مطلقاً^(١٧) ، وقيل في الثاني والثالث دون القرون التي بعده^(١٨) ، وقال الجصاص^(١٩) وجماعة من أصحابنا : أنه أحد قسمي التواتر فثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة^(٢٠) ، وقال عيسى بن أبان : يضل جاحده ولا يكفر وهو الصحيح عندنا^(٢١) ، وهو حجة للعمل به بمنزلة التواتر فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى^(٢٢) ، وهو نسخ عندنا مثل زيادة الرجم والمسح على الخف^(٢٣) ، وهو يوجب علم الطمأنينة لا علم اليقين لكونه

(١٦) راجع فتح الغفار ج ٢/ ٧٨ .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) المرجع السابق ، أرشاد الفحول ص ٤٩ .

(١٩) وهو أحمد بن علي المكنى بأبي بكر الرازي الحنفي الملقب بالجصاص ولد سنة ٣٠٥ هـ — درس الفقه على أبي الحسن الكرخي وأبي سعيد البردعي ، ومن تلاميذه الجرجاني شيخ القدوري من مؤلفاته — أصول الجصاص وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي ، وشرح الجامع الصغير والكبير لمحمد بن الحسن — توفي رحمه الله سنة ٣٧٠ هـ (طبقات الأصوليين ج ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٤) .

(٢٠) انظر فتح الغفار ج ٢/ ٧٨ .

(٢١) ويقول السرخسي : ذكر عيسى ابن أبان أن هذا النوع من الأخبار ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يضل جاحده ولا يكفر مثل خبر الرجم وقسم لا يضل جاحده بل يخطأ مثل خبر المسح ، وقسم لا يثبت جاحده وهو الأخبار التي اختلف فيها الفقهاء (أصول السرخسي ج ١/ ٢٩٣) .

(٢٢) انظر أصول السرخسي ج ١/ ٢٩٢ .

(٢٣) المرجع السابق .

من الآحاد في الأصل^(٢٤) ، وعند بعض أصحاب الشافعي أنه ملحق بخبر الواحد فلا يفيد الا الظن^(٢٥) ، وخبر الواحد لا يوجب علم اليقين ولا الطمأنينة ، بل يوجب الظن ويجب العمل به عند الجمهور سمعاً عند أكثرهم^(٢٦) ، عقلاً^(٢٧) عند أحمد^(٢٨) والقفال^(٢٩) وابن سريج^(٣٠) وأبي الحسين^(٣١) إذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في

(٢٤) المرجع السابق .

(٢٥) ارشاد الفحول ص ٤٩ .

(٢٦) راجع التلويح ج ٦/٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٩ .

(٢٧) ارشاد الفحول ص ٤٩ .

(٢٨) وهو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان وينتهي نسبة بشيخان ، الإمام الفقيه المحدث وكنيته أبو عبد الله — ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ — رحل إلى الكوفة والبصرة وتفقه على سفيان بن عيينة وإبراهيم بن سعد — من مؤلفاته المسند وهو ثلاثون ألف حديث ، وكتاب السنة — توفي سنة ٢٤١ هـ (طبقات الأصوليين ج ١/١٤٩ وما بعدها) .

(٢٩) وهو محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي وكنيته أبو بكر — ولد بشاش سنة ٢٩١ هـ ثم رحل في طلب العلم إلى العراق والشام وخراسان — تفقه على ابن خزيمة وكان أوسع عصره في الفقه والأصول والكلام وتعلم عليه الحلبي — وله مؤلفات منها شرح الرسالة للإمام الشافعي ، ودلائل النبوة ، ومحاسن الشريعة ، وتوفي بشاش سنة ٣٦٥ هـ (طبقات الأصوليين ج ١/٢٠١ ، ٢٠٢) .

(٣٠) وهو أحمد بن عمر بن سريج وكنيته أبو العباس ولد ببغداد وتفقه على أبي القاسم الأنماطي والمزني ، وكان رفيع المكانة العلمية ، وكان شيخ الشافعية في عصره — وتولى قضاء شيراز ومن مؤلفاته — الرد على ابن داود في إبطال القياس ، والتقريب في الفقه وتوفي سنة ٣٠٦ هـ .
(طبقات الأصوليين ج ١/١٦٥) .

(٣١) وهو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المتكلم على مذهب المعتزلة وهو أحد أئمتهم الأعلام له مؤلفاته في الأصول منها المعتمد ، وتصفح الأدلة ، « وغرر الأدلة » — توفي سنة ٤٣٦ هـ (وفیات الأعيان ج ٣/٤٠١ ، طبقات الأصوليين ج ١/٢٤٩) .

حادثة لا تعم بها البلوى ، ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها ، وترك الحاجة به بشرط الاسلام^(٣٢) والعدالة^(٣٣) والعقل الكامل^(٣٤) والضبط في المخبر^(٣٥) ، وعند ثبوت هذه الشرائط يقبل حديث الراوى سواء كان عبداً أو أعمى ، أو امرأة أو محدوداً في قذف تائباً ، وإن لم تقبل شهادة هؤلاء في حقوق الناس . ومنع بعضهم جواز العمل بخبر الواحد عقلاً^(٣٦) ، وبعضهم سمعاً^(٣٧) .

فإذا عدم شرط واحد من الشروط الثمانية لوجوب العمل بخبر الواحد لا يقبل ، ومستور الحال كالفسق لا يكون خبره حجة^(٣٨) في باب الحديث باتفاق الروايات ما لم يظهر عدالته إلا في الصدر الأول^(٣٩) ،

(٣٢) فلا تقبل رواية كافر اجماعاً .

(٣٣) وهي هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة حتى يحصل ثقة النفس بصدقه ، ويعتبر فيها اجتناب الكبائر وبعض الصفات .

(٣٤) راجع ارشاد الفحول ص ٥٠ .

(٣٥) فلا بد أن يكون الراوى ضابطاً لما يرويه ليكون المزوى له على ثقة منه في حفظه وقلة غلظه وسهوه فان كان كثير الغلط والسهو ردت روايته (ارشاد الفحول ص ٥٤) وهناك شرط آخر لم يذكره المصنف وهو ألا يكون الراوى مدلياً سواء كان التدليس في المتن أو في الاسناد .

(٣٦) ارشاد الفحول ص ٤٩ ونسب الشوكاني هذا الراى للأصم وابن علية .

(٣٧) وهم الشيعة والفاشاني من أهل الظاهر كما في ارشاد الفحول ص ٤٩ .

(٣٨) وهذا هو رأى الجمهور وانظر ارشاد الفحول ص ٥٣ .

(٣٩) أى صدر الاسلام وهذا رأى المتأخرين من الحنفية والمراد بصدر الاسلام هو القرون الثلاثة فان رواية المستور منهم مقبولة لكون العدالة أصلاً فيهم (كشف الأسرار ج ٢٠/٣) .

وأخبره فى باب الشهادة مقبول (٤٠) وفى باب الديانات (٤١)
كنجاسة الماء وطهارته كأخبار الفاسق فيها فى الصحيح ، ويجب التحرى ،
فان وقع فى قلبه أنه صادق يقيم من غير اوراق الماء (٤٢) ، فان أراق
الماء فهو أحوط للقيم .

وخبر المعتوه والكافر والصبنى فيها لا يقبل فلا يجب التحرى ،
فاذا وقع فى قلب السامع صدقهم فى خبرهم بنجاسة الماء يتوضأ
ولا يقيم (٤٣) ، فان أراق الماء ثم يقيم فهو أفضل (٤٤) .

وفى المعاملات التى تنفك عن معنى الالتزام (٤٥) ، كالوكالات يعتبر
خبر كل مميز عدلا كان أو غيره صبياً أو بالغاً مسلماً أو كافراً بدون تحكيم
الرأى (٤٦) ، وما فيه الزام محض من حقوق العباد ، فخير الواحد لا يقبل
فيه الا بشرط العدد عند الامكان (٤٧) ، ولفظ الشهادة والأهلية

(٤٠) وهذا مروي عن أبى حنيفة فانه يجوز القضاء بشهادة
المستورين اذا لم يطعن الخصم لثبوت عدالتهم ظاهراً بقوله عليه الصلاة
والسلام « المسلمون عدول بعضهم على بعض » وهذا منقول أيضاً عن
عمر رضى الله عنه ، واشترط محمد بن الحسن العدالة (كشف الأسرار
ج ٢٠/٣) .

(٤١) كشف الأسرار ج ٢٠/٣ .

(٤٢) وهذا رأى محمد بن الحسن كما فى كشف الأسرار ج ٢٣/٣ .

(٤٣) وهذا رأى محمد بن الحسن (كشف الأسرار ج ٢٣/٣) .

(٤٤) كشف الأسرار ج ٢٣/٣ ، ٢٤ .

(٤٥) المرجع السابق ص ٢٢ .

(٤٦) المرجع السابق .

(٤٧) وهو احتراز عما لا يطلع عليه الرجال كالبكرة والولادة وعيوب
النساء فان شهادة النساء فيها مقبولة من غير اشتراط عدد (كشف
الأسرار ج ٢٩/٣) .

بالولاية (٤٨) ، وما فيه الزام من وجهه دون وجهه كعزل الوكيل وحجر
المأذون (٤٩) ، فان كان المخبر وكيلًا أو رسولًا يقبل خبر الواحد غير
العدل (٥٠) .

وان كان فضولياً يشترط اما العدالة أو العدد بعد وجود سائر
الشرائط (٥١) رعاية لشبهه الالزام وعدمه ، وهذا في ثبوت حقوق العباد
بخبر يكون في معنى الشهادة ، وأما ثبوتها بحديث يرويه الواحد بالشرائط
المذكورة فمما لا يشك فيه ، ولا يقبل رواية المساهل (٥٢) وصاحب
الهيوى (٥٣) ، ويثبت العبادات (٥٤) بخبر الواحد بالشرائط المذكورة
كالديانات لا العقوبات عندنا (٥٥) ، وعند أبي يوسف العقوبات تثبت
بخبر الواحد كما تثبت بالبينة ودلالة النص (٥٦) ، فبعد ثبوت حجية

(٤٨) يعنى أن يكون أهلاً للشهادة بأن يكون له ولاية على نفسه
ليتعدى الى غيره ، وذلك بالعقل والبلوغ والحرية مع سائر شرائط الأخبار
من العدالة والضبط (كشف الأسرار ج ٣ / ٢٩) .

(٤٩) كشف الأسرار ج ٣ / ٣٥ .

(٥٠) المرجع السابق .

(٥١) راجع هذا في كشف الأسرار ج ٣ / ٣٥ .

(٥٢) وهو المجازف الذى لا يصرف اهتمامه الى أمور الدين ولا يحتاط
فى موضع الاحتياط .

(٥٣) (انظر كشف الأسرار ج ٣ / ٢٥) .

(٥٤) كشف الأسرار ج ٣ / ٢٧ .

(٥٥) المرجع السابق .

(٥٦) وتمسك الحنفية بأن الحدود شرع عملى من الشرائع فجاز اثباتها
بخبر الواحد كسائر الشرائع ، وتحقق الشبهة فى خبر الواحد غير مانع من
قبوله فى هذا الباب لتحقق الشبهة فى البينات (كشف الأسرار ج ٣ / ٢٨) .

خبر الواحد بالشروط الثمانية ، فالراوى اما معروف بالرواية أو مجهول (٥٧) لم يعرف الا بحديث أو حديثين ، والمعروف ان كان معروفاً بالفقه والاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة وزيد بن ثابت (٥٨) ومعاذ بن جبل (٥٩) ونحوهم كان حديثه حجة (٦٠) ترك به القياس ، وان خالف جميع الأقيسة ، وان كان معروفاً بالعدالة والحفظ والضبط دون الفقه والاجتهاد (٦١) كأبى هريرة (٦٢) وأنس بن مالك (٦٣) فان وافق جميع

(٥٧) أنظر التوضيح ج ٢ / ٧ .

(٥٨) وهو زيد بن ثابت بن أنصاري الخزرجي البخاري وكنيته أبو سعيد ، وقد اثنى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : « نعم الغلام » وكان من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الرسول عليه السلام فيه « أفرضكم زيد » وتوفي رحمه الله سنة ٤٥ هـ (طبقات الأصوليين ج ١ / ٧٩ ، ٨٠) .

(٥٩) وهو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدى بن كعب ابن عمرو الأنصاري الخزرجي ويكنى بأبى عبد الرحمن ، صحابي جليل امتدحه الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه اعلم الناس بالحلال والحرام ، وقد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضياً — وتوفي سنة ١٨ هـ (طبقات الأصوليين ج ١ / ٦١ ، ٦٢) .

(٦٠) والحاصل أن المعروف بالفقه والاجتهاد يقبل حديثه سواء وافق القياس أم لا .

(٦١) راجع التوضيح ج ٢ / ٨ .

(٦٢) وهو : أبو هريرة الدوسي اليماني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ الصحابة ، وكان اسمه في الجاهلية عبد شمس وكنيته أبو الأسود فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله وكناه أبو هريرة ، وروى عن النبي الكثير وكذلك عن أبى بكر وعمر وكان رحمه الله أحفظ أهل الحديث في عصره توفي سنة ٥٧ هـ (تهذيب التهذيب ج ١٢ / ٢٦٢) .

(٦٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن يزيد بن جندب بن عامر ابن غنم بن عدى بن النجار الأنصاري الخزرجي — خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين من الرواية — شهد الفتوح توفي بالبصرة سنة ٩٠ هـ (الاصابة في تمييز الصحابة ج ١ / ٧١ ، ٧٢) .

الأقيسة أو بعضها قبل (٦٤) حديثه وعمل به ، وان خالف جميعها لا يقبل
عندنا مثل حديث المصراة (٦٥) ، وعند الكرخي ومن تابعه ليس فقه الراوى
شرطا لتقدم الخبر على القياس ، بل يقدم عليه خبر كل عدل ضابط (٦٦) .

قال صدر الاسلام أبو اليسر (٦٧) : واليه مال أكثر العلماء .

والمجهول ان روى عنه السلف وشهدوا له بصحة الحديث صار
مثل المعروف بالرواية (٦٨) ، وان سكتوا عن الطعن والرد بعد ما بلغهم
روايته فكذا (٦٩) ، وان قبل البعض مع نقل الثقات عنه يقبل ان وافق
قياساً ، وان رده الكل فهو مستنكر (٧٠) لا يعمل به ، وان لم يظهر حديثه

(٦٤) التوضيح ج ٢ / ٨٠

(٦٥) من صريته اذا جمعت ، والمراد الشاة التي جمع اللبن في ضرعها
بالشد وترك الحلب مدة ليظنها المشتري كثيرة اللبن ، فتد روى أبو هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها
بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها أن رضيها أمسكها ، وان سخطها
ردها وصاعاً من تمر » (التلويح ج ٢ / ٩) .

(٦٦) اذا لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة ، لأن تغيير الراوى
بعد ما ثبت عدالته موهوم والظاهر أنه يروى كما سمع ولو غير لغير على وجه
لا يتغير المعنى (انظر شرح المنار ص ٢١٠) .

(٦٧) وهو محمد بن محمد بن عبد الكريم بن موسى أبو اليسر صدر
الاسلام البزدوى ، أخذ العلم عن اسماعيل بن عبد الصادق ، وبرع في العلوم
فروعاً وأصولاً وانتهت اليه رئاسة الحنفية — وتوفى ببخارى سنة ٤٩٣ هـ
(القوائد البهية ص ١٨٨) .

(٦٨) راجع شرح المنار لابن ملك ص ٢١١ .

(٦٩) المرجع السابق ، فتح الغفار ج ٢ / ٨٣ .

(٧٠) راجع هذا في فتح الغفار ج ٢ / ٨٤ .

فى السلف فلم يقابل برد ولا قبول لم يجب العمل به (٧١) ، لكن جاز (٧٢)
لأصالة العدل (٧٣) فى ذلك الزمان ، وكان يجوز العمل به فى زمن
أبى حنيفة اذا وافق القياس لغلبة الصدق فيه (٧٤) ، أما بعد القرن الثالث
فلا يعمل به (٧٥) .

والمسند من الحديث أن يقول الراوى حدثنا فلان عن رسول الله
عليه السلام ، والمرسل منه منقطع عنه عليه السلام من حيث الظاهر (٧٦)
لعدم الاسناد الذى يحصل به الاتصال وهو أن يقول الراوى : قال رسول
الله عليه السلام من غير أن يذكر الاسناد (٧٧) الذى يحصل به الاتصال
لا من حيث الباطن للدلائل الدالة على قبول المرسل (٧٨) .
فمرسل الصحابى (٧٩) مقبول بالاجماع (٨٠) ويحمل على

(٧١) المرجع السابق .

(٧٢) المرجع السابق .

(٧٣) ساقطة من (١) .

(٧٤) أى الآن الصدق فى ذلك الزمان غالب لقوله عليه الصلاة والسلام :
« خير القرون قرنى الذين أنا فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم يفتشوا الكذب » والقرن
الأول الصحابة والثانى التابعين والثالث تبع التابعين (انظر التوضيح
ج ٢ / ١١) .

(٧٥) وذلك لغلبة الكذب (التوضيح ج ٢ / ١١) .

(٧٦) التوضيح ج ٢ / ١٥ .

(٧٧) المرجع السابق .

(٧٨) انظر التوضيح ج ٢ / ١٥ .

(٧٩) والصحابى من لقي النبى عليه الصلاة والسلام مسلماً ومات على
اسلامه أما بعد وفاته فلا يعتبر صحابياً ، وقيل هو من طالت صحبته متتبعا
مدة يثبت معها اطلاق صاحب فلان عرفاً بلا تحديد فى الأصح (فتح الغفار
ج ٢ / ٩٤) .

(٨٠) راجع فتح الغفار ج ٢ / ٩٤ .

السماع (٨١) ، ومرسل القرن الثانى والثالث لا يقبل عند الشافعى إلا أن يثبت اتصاله (٨٢) من طريق آخر كمراسيل سعيد بن المسيب (٨٣) قال : لأننى وجدتھا مسانيد (٨٤) ، ويقبل عندنا وعند مالك (٨٥) ، والمرسل فوق المسند (٨٦) ، لأن الصحابة أرسلوا ، ومرسل من دون هؤلاء (٨٧) يقبل عند بعض أصحابنا (٨٨) ، ويرد عند البعض (٨٩) ، إلا أن يروى الثقات

(٨١) وقد اعترض ابن نجيم على هذا قائلا : وقد علل قبول مرسل الصحابى فى التوضيح بالحمل على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس بصحيح ، لأن الصحابى إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون مرسلا وإنما يكون خبره مرسلا إذا صرح بأنه لم يسمعه من النبى عليه الصلاة والسلام (فتح الغفار ج ٢ / ٩٥) .

(٨٢) راجع التوضيح ج ٢ / ١٥ .

(٨٣) وهو سعيد بن المسيب المخزومى ، ويكنى بأبى محمد ولد سنة ١٥ هـ فى زمن خلافة عمر بن الخطاب فحفظ القرآن — وكان من فقهاء المدينة المنورة المعدودين من المجتهدين — وكان الحسن البصرى إذا أشكل عليه أمر كتب الى سعيد بن المسيب — توفى رحمة الله سنة ٩٤ هـ ودفن بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(طبقات الأصوليين ج ١ / ٨٧ ، ٨٨) .

(٨٤) تكملة الكلام هكذا : للجهل بصفات الراوى التى نصح بها الرواية (التوضيح ج ٢ / ١٥) .

(٨٥) وأحمد وهو قول الأكثر .

(٨٦) راجع التوضيح ج ٢ / ١٥

(٨٧) أى إرسال العدل فى كل عصر غير القرن الثانى والثالث .

(٨٨) وهو الكرخى .

(٨٩) مثل عيسى بن أبان والرازى وشمس الأئمة قالوا : الآن الزمان زمان الفسق والكذب فلا بد من البيان إلا أن تروى الثقة مرسله كما رووا مسنده فيقبل مثل إرسال محمد بن الحسن وأمثلة (فتح الغفار ج ٢ / ٩٦) .

مرسله كما رووا مسنده مثل ارسال محمد بن الحسن وأمثاله (٩٠) .

كيفية السماع (٩١) :

وكيفية سماع الحديث وهو العزيمة في الباب أن يقرأ المحدث عليك أو تقرأ عليه فيقول نعم (٩٢) والأول أولى عند المحدثين ، فانه طريقة الرسول عليه الصلاة والسلام (٩٣) ، وقال أبو حنيفة : الأولى في غيره عليه الصلاة والسلام الثاني (٩٤) ، والكتابة والرسالة يقوم مقام الخطاب (٩٥) ، والمختار في الأولين أن يقول حدثنا وفي الأخيرين أخبرنا (٩٦) :

والرخصة هي الاجازة والمناولة (٩٧) فان كان عالماً بما في الكتاب يجوز (٩٨) فالمستحب أن يقول أجاز ويجوز أيضاً أخبر (٩٩) ، وان لم

(٩٠) انظر فتح الغفار ج ٢ / ٩٦ .

(٩١) كيفية السماع هي الاجازة بأن يقول له : أجزت لك أن تروى هذا الكتاب أو مجموع مسموعاتي أو مقرأاتي (التلويح ج ٢ / ٢٣) .

(٩٢) التوضيح ج ٢ / ٢٣ .

(٩٣) المرجع السابق .

(٩٤) المرجع السابق .

(٩٥) الآن تبليغ الرسول صلى الله عليه وسلم كان بالكتاب والارسال (التوضيح ج ٢ / ٢٣) .

(٩٦) (التوضيح ج ٢ / ٢٣) .

(٩٧) وهي أن يعطيه المحدث كتاب سماعه بيده ويقول : أجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب ولا يكفى اعطاء الكتاب .
(التلويح ج ٢ / ٢٣) .

(٩٨) التوضيح ج ٢ / ٢٣ .

(٩٩) المرجع السابق .

يكن عالمًا بما فيه لا يجوز عندهما (١٠٠) خلافاً لأبي يوسف • والعزيمة
في الضبط الحفظ الى وقت الأداء (١٠١) ، والكتابة كانت رخصة فانقلبت
عزيمة في هذا الزمان صيانة للعلم (١٠٢) •

والكتابة نوعان : مذكر اذا رأى الخط تذكر الحادثة هذا هو الذى
انقلب عزيمة (١٠٣) ، وامام (١٠٤) وهو ما لا يفيد التذكر (١٠٥) ، والأول
حجة سواء خطه هو أو رجل آخر معروف أو مجهول (١٠٦) ، والثانى
لا يقبل عند أبى حنيفة أصلاً (١٠٧) ، وعند أبى يوسف ان كان فى يده
يقبل فى الأحاديث وديوان القضاء (١٠٨) ، والا لا يقبل فى ديوان القضاء ،
ويقبل فى الأحاديث ان كان خطأ معروفاً لا يخاف عليه التبديل عادة (١٠٩) ،

(١٠٠) أى عند أبى حنيفة ومحمد وتمسكاً بأن أمر السنة أمر عظيم
فلا يتساهل فيه وتصحيح الاجازة من غير علم فيه من الفساد ما فيه ، وفيه
فتح لباب التقصير فى طلب العلم (التوضيح ج ٢ / ٢٤) •

(١٠١) المرجع السابق •

(١٠٢) المرجع السابق •

(١٠٣) المرجع السابق •

(١٠٤) يعنى أن الراوى لم يستفد منه التذكر بل اعتمد عليه اعتماد
المتتدى على امامة •

(١٠٥) التوضيح ج ٢ / ٢٤ •

(١٠٦) المرجع السابق •

(١٠٧) لأن المقصود من النظر فى الكتاب عنده التذكر والعود الى ما كان
عليه من الحفظ حتى تكون الرواية عن حفظ تام ، اذ أن الحفظ الدائم مما يتعسر
على غير النبى عليه الصلاة والسلام لا سيما فى زمان الاشتغال بأنواع العلوم
وفروع الأحكام (التلويح ج ٢ / ٢٤) •

(١٠٨) التوضيح ج ٢ / ٢٤ •

(١٠٩) المرجع السابق •

ولا يقبل فى المصكوك (١١٠) الا أن يكون فى يد الشاهد (١١١) .

وأما التبليغ فلا يجوز عند بعض أهل الحديث نقل الحديث بالمعنى (١١٢) ، وعند عامة العلماء يجوز (١١٣) ، لكن العزيمة التبليغ كما سمع والتبرك بلفظه (١١٤) أولى (١١٥) ، والنقل بالمعنى يجوز للعالم باللغة فى الحديث المحكم (١١٦) ، وفى الظاهر (١١٧) يجوز للمجتهد فقط ، وفى المشترك والمجمل والمتشابه وجوامع الكلم لا يجوز أصلاً (١١٨) .

والطعن فى الحديث أن ظهر من الراوى بأن عمل بخلاف ما رواه بعد الرواية يصير مجروحاً فيسقط العمل به (١١٩) ، وإن عمل بخلافه

(١١٠) لأنه فى يد الخصم .

(١١١) فإن كان فى يد الشاهد يقبل ، وعند محمد يقبل أيضاً فى المصكوك إذا علم بلا شك أنه خطأ ، لأن الخطأ فيه نادر وما يجده بخط رجل معروف يجوز أن يقول وجدت بخط فلان كذا (التوضيح ج ٢ / ٢٤) .

(١١٢) التوضيح ج ٢ / ٢٥ .

(١١٣) المرجع السابق .

(١١٤) أى بلفظ الرسول عليه الصلاة والسلام .

(١١٥) التوضيح ج ٢ / ٢٥ .

(١١٦) المرجع السابق .

(١١٧) أى فيما كان ظاهراً يحتمل الغير كعام يحتمل الخصوص أو حقيقة تحتمل المجاز (التوضيح ج ٢ / ٢٥) .

(١١٨) لأن معنى الأول وهو المشترك أن أمكن التأويل فتأويله لا يصير حجة على غيره والثانى وهو المجمل والثالث وهو المتشابه لا يمكن نقلهما بالمعنى ، وفى الأخير وهو ما كان من جوامع الكلم لا يؤمن الفلظ فيه لاحاطته عليه الصلاة والسلام بمعان تقتصر عنها عقول غيره من البشر (التوضيح ج ٢ / ٢٥) .

(١١٩) التوضيح ج ٢ / ٢٥ .

قبل روايته أو لا يعلم التاريخ لا يخرج فلا يسقط العمل به (١٢٠) ،
وان ظهر مخالفة الراوى لما رواه بأن عمل ببعض احتمالاته فهو رد منه
للباقى بطريق التأويل لا جرح (١٢١) ، وان ظهر بأن أنكرها صريحاً
لا يكون جرحاً عند محمد (١٢٢) ، وعند أبى يوسف جرح (١٢٣) ، وهذا
فرع خلافهما فى الشاهدين شهدا عند قاض أنه قضى بهذا ولم يتذكر
القاضى قال أبو يوسف : لا يقبل (١٢٤) ، وقال محمد : يقبل (١٢٥) ، وان
كان الطعن فى الحديث من غير الراوى وكان صحابياً ، ولا يحتمل حكمه
الخفاء يكون جرحاً (١٢٦) ، وان كان احتمال لا (١٢٧) ، وان كان غير صحابى

(١٢٠) المرجع السابق ، وقد علل ابن ملك ذلك بقوله : لأن الظاهر أن
ذلك كان مذهبه وأنه ترك ذلك بالحديث (شرح المنار ص ٢٢٤) .

(١٢١) ومعنى قوله بعض احتمالاته أى ان كان اللفظ عاماً فيحمله على
معنى خاص أو مشتركاً فيحمله على أحد معنييه — وهذا لا يمنع العمل بظاهر
الحديث مثل حديث ابن عمر أن النبى عليه السلام قال : المتبايعان باختيار ما لم
يتفرقا « والحديث يحتمل التفريق بالأبدان والتفريق بالأقوال فحمله ابن عمر
على التفريق بالأبدان وهو بمعنى المشترك فلا يبطل الاحتمال
بتأويله وقد خالفوه فى تأويله (شرح ابن ملك للمناص ص ٢٢٤)

(١٢٢) فتح الغفار ج ٢ / ١٠٥ .

(١٢٣) المرجع السابق .

(١٢٤) المرجع السابق .

(١٢٥) المرجع السابق .

(١٢٦) لأنه يظن به المخالفة لحديث صحيح فحمل على أنه علم نسخه
مثل ما روى من أن النبى صلى الله عليه وسلم : « البكر بالبكر جلد مائة
وتغريب عام » فقد نفى عمر رجلاً فارتد ، فحلف أن لا ينفى أحداً أبداً ، فلو كان
النفى حداً لما ترك ، فعرف أن ذلك بطريق السياسة وأن الحديث لا يخفى
عليهم ، لأن إقامة الحد مفوض إلى الأئمة ومبنى على الشهرة — ولذلك لم يعمل
الحنفية بالحديث ، أما الشافعى فقد تمسك به وجعل النفى إلى موضع مدة
السفر من تمام الحد (شرح ابن ملك للمناص ص ٢٢٤) .

(١٢٧) مثل حديث القهقهة فى الصلاة ، فقد روى أن أباً موسى لم
يعمل به ، لأنه من الحوادث الفادرة فيحمل على الخفاء عنه (التوضيح
ج ٢ / ٢٧) .

من أئمة الحديث فإن كان الطعن مجملاً (١٢٨) لا يقبل (١٢٩) ، وإن كان مفسراً بما هو جرح شرعاً متفق عليه ، والطاعن من أهل النصيحة لا من أهل العصبية يكون جرحاً فيمتنع العمل به (١٣٠) ، وإن كان مفسراً بأمر مجتهد فيه غير متفق عليه أو بما هو جرح بالاتفاق لكن الطاعن معروف بالتعصب ومتهم به لا يكون جرحاً كالطعن المبهم ولا يسقط العمل به (١٣١) .

أفعال الرسول (ص) :

ومن أفعال الرسول عليه السلام ما يقتدى به وهو مباح (١٣٢) ومستحب وواجب وفرض (١٣٣) ، وما لا يقتدى به (١٣٤) وهو إما مخصوص به أو ذلة وهي فعل من الصغائر يفعله من غير قصد (١٣٥) ، ولا بد من أن ينبه عليها كيلا يقتدى بها (١٣٦) ، ففعله المطلق (١٣٧) يوجب

(١٢٨) بأن يقول هذا الحديث غير ثابت أو منكر أو مجروح أو رواية متروكة الحديث أو غير العدل (التلويح ج ٢ / ٢٧) .

(١٢٩) لأن العدالة أصل في كل مسلم لا سيما الصدر الأول فلا يترك بالجرح المبهم لجواز أن يعتقد الجرح ما ليس تجرحاً ، وقيل يقبل ، لأن الغالب من حال الجرح الصدق والبصارة بأسباب الجرح ومواقع الخلاف وهذا ما رجحه انتفتازانى (انظر التلويح ج ٢ / ٢٧ ، ٢٨) .

(١٣٠) التوضيح ج ٢ / ٢٧ ، ٢٨ .

(١٣١) المرجع السابق ص ٢٨ .

(١٣٢) أى يباح لنا فعله .

(١٣٣) أن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلينا يتصف بذلك .

(١٣٤) التوضيح ج ٢ / ٢٨ .

(١٣٥) راجع هذا فى التوضيح ج ٢ / ٢٨ .

(١٣٦) المرجع السابق .

(١٣٧) أى الخالى عن قرينة الفرضية والوجوب والاستحباب والاباحة .

التوقف عند البعض (١٣٨) ، وعند البعض يلزمنا اتباعه (١٣٩) ، وعند
الكرخي يثبت المتيقن وهو الاباحه فلا يكون لنا اتباعه (١٤٠) ، والمختار
الاباحه لكن يكون لنا اتباعه (١٤١) .

أقسام الوحي :

والوحي ظاهر وباطن والوحي الظاهر ما يثبت بلسان الملك فوق
فى سمعه بعد علمه بالبلغ بأية قاطعة (١٤٢) ، والقرآن من هذا
القبيل (١٤٣) ، وما وضح له بإشارة الملك من غير بيان بالكلام
ودلالته (١٤٤) كما قال عيه الصلاة والسلام : « ان روح القدس نفث فى
روعى أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا فى
الطلب » (١٤٥)

(١٣٨) وذلك للجهل بصفته ولا تحصل المتابعة إلا باثبانه على تلك
الصفة (التوضيح ج ٢ / ٢٨) .

(١٣٩) لقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » أى فعله
وطريقته .

(١٤٠) لأنه لا يمكن أن يكون مخصوصاً به .

(١٤١) لأنه بعث ليقتدى بأقواله وأفعاله قال الله تعالى لإبراهيم عليه
السلام « أنى جاءك للناس أمما » وذلك بسبب النبوة (التوضيح
ج ٢ / ٢٨) .

(١٤٢) راجع التوضيح ج ٢ / ٢٨ .

(١٤٣) المرجع السابق .

(١٤٤) التوضيح ج ٢ / ٢٨ .

(١٤٥) رواه ابن ماجه فى سننه وانظر ج ٢ / ٧٢٥ — باب الاقتصاد
فى طلب المعيشة — حديث رقم ٢١٤٤ .

ويسمى هذا خاطر الملك (١٤٦) ، وما تبدي لقلبه عليه السلام بلا شبهة بالهام الله تعالى بأن أراه بنور من عنده (١٤٧) كما قال تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » (١٤٨) وكل ذلك حجة مطلقاً (١٤٩) بخلاف الهام الأولياء فإنه لا يكون حجة على غيره أصلاً (١٥٠) والوحي الباطن ما ينال بالرأى والاجتهاد (١٥١) وفيه خلاف ، فالبعض قالوا : حظه عليه السلام الوحي الظاهر لا غير (١٥٢) ، وإنما الرأى المحتمل للخطأ لغيره عليه السلام للعجز عن الأول (١٥٣) ، وعند البعض له العمل بهما (١٥٤) ، والمختار عندنا أنه مأمور بانتظار الوحي ثم العمل بالرأى بعد انقضاء مدة الانتظار (١٥٥) لعموم « فاعتبروا » (١٥٦) ومدته ما لم يخف الفتور في الحادثة .

شرع من قبلنا :

والقول الصحيح في شرع من قبلنا أن ما قص الله ورسوله منه من غير انكار يلزمنا العمل به على أنه شريعة لرسولنا (١٥٧) وهو مذهب

-
- (١٤٦) التوضيح ج ٢ / ٢٨ .
 - (١٤٧) المرجع السابق .
 - (١٤٨) سورة النساء آية (١٠٥) .
 - (١٤٩) التوضيح ج ٢ / ٢٨ .
 - (١٥٠) المرجع السابق .
 - (١٥١) المرجع السابق .
 - (١٥٢) التوضيح ج ٢ / ٢٨ .
 - (١٥٣) أي عن الوحي .
 - (١٥٤) التوضيح ج ٢ / ٢٩ .
 - (١٥٥) المرجع السابق .
 - (١٥٦) سورة الحشر جزء من آية (٢) .
 - (١٥٧) فتح الغفار ج ٢ / ١٣٩ .

أكثر مشايخنا ، وذهب كثير من أصحابنا وعامة أصحاب الشافعي الى أنه يلزمنا على أنه شريعة ذلك النبي الى أن يثبت نسخها (١٥٨) .

وعند البعض لا يلزمنا شرع من قبلنا لقوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعه ومنهاجاً » (١٥٩) ولأن الأصل في الشرائع الماضية الخصوص الا بدليل (كما كان في المكان وقوله تعالى) (١٦٠) :

[«فبهذا هم اقتدوا» (١٦١) وقوله «مصدقاً لما بين يديه» (١٦٢) فذلك في أصول الدين] وذهب أكثر المتكلمين وطائفة من أصحاب الشافعي الى أنه عليه السلام لم يكن متعبداً بشرائع من قبلنا (١٦٤) الا ما يحتمل التوقيف والانتساح ، واختلف في أنه عليه السلام هل كان متعبداً بشرع أحد من الأنبياء قبل البعث ، فنفاه أبو الحسين البصري وجماعة من المتكلمين (١٦٥) وأثبتته بعضهم (١٦٦) ، فقليل كان متعبداً بشرع نوح (١٦٧) ، وقل بشرع ابراهيم (١٦٨) ، وقل بشرع موسى (١٦٩) ، وقل بشرع عيسى (١٧٠) عليهم

(١٥٨) التوضيح ج ٢/ ٣٢ .

(١٥٩) سورة المائدة (٤٨) .

(١٦٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٦١) سورة الأنعام جزء من آية (٩٠) .

(١٦٢) سورة آل عمران جزء من آية (٣) .

(١٦٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٦٤) انظر فتح الغفار ج ٢/ ١٣٩ .

(١٦٥) فتح الغفار ج ٢/ ١٣٩ .

(١٦٦) المرجع السابق .

(١٦٧) المرجع السابق .

(١٦٨) المرجع السابق .

(١٦٩) المرجع السابق .

(١٧٠) المرجع السابق .

السلام ، وقيل بما ثبت أنه شرع (١٧١) ، وتوقف فيه الغزالي
وعبد الجبار (١٧٢) ، ولا خلاف في أن مذهب الصحابي اماماً كان أو حاكماً
أو مفتياً ليس بحجة على صحابي آخر (١٧٣) ، وإنما الخلاف في كونه حجة
على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين فقال أبو سعيد البردعي (١٧٤) ،
وأبو بكر الرازي (١٧٥) في بعض الروايات وجماعة من أصحابنا أنه
حجة (١٧٦) ، وتقليده واجب يترك به القياس (١٧٧) ، وهو مختار شمس الأئمة
وفخر الإسلام وصدر الإسلام أبي اليسر ، وهو مذهب ملك وأحمد بن حنبل
في إحدى الروايتين والشافعي في قوله القديم (١٧٨) ، وقال أبو الحسن
الكرخي وجماعة من أصحابنا لا يجوز تقليده إلا فيما يدرك بالقياس ،

(١٧١) انظر فتح الغفار ج ٢ / ١٣٩ .

(١٧٢) وهو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد ابادي
أبو الحسين قاض أصولي — كان شيخ المعتزلة في عصره — وكانوا يلقبونه
بقاضي القضاء — ولي القضاء بالري ومن مؤلفاته « تنزيه القرآن عن
المطاعن ، والأمالى ، توفي سنة ٤١٥ هـ (الإعلام للزركلي ج ٤ / ٤٧ طبعة ثالثة) .

(١٧٣) فتح الغفار ج ٢ / ١٤٠ .

(١٧٤) وهو محمد بن عبد الله البردعي ويكنى بأبي بكر وكان فتيها
أصولياً وكان مجتهداً يظهر مذهب الاعتزال ، وله آراء خاصة في الفقه
والأصول ، ومن مؤلفاته الجامع في الأصول والمرشد في الفقه — توفي
سنة ٣٥٠ هـ (ط الأصوليين ج ١ / ١٩٥) .

(١٧٥) سبقت ترجمته وهو الجصاص .

(١٧٦) كشف الأسرار ج ٣ / ٢١٧ .

(١٧٧) المرجع السابق .

(١٧٨) فان الشافعي ذكر أصحابه في رسالته القديمة وأثنى عليهم
بما هم أهل له ثم قال : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل ليستدرك به
علم أو ليستنبط وآراؤهم أولى من آرائنا عندنا لأنفسنا (كشف الأسرار
ج ٣ / ٢١٧) .

واليه مال الامام أبو زيد في التقويم^(١٧٩) ، وقال الشافعي : في قوله الجديد لا يقلد أحد منهم^(١٨٠) وان كان فيما لا يدرك بالقياس ، وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة^(١٨١) ، وبعض العلماء جوز التقليد وان لم يوجبه^(١٨٢) ، والخلاف المذكور فيما لم يعلم اتفاق الصحابة ولا اختلافهم ، فانه يجب تقليد الصحابي اجماعاً فيما شاع فسكتوا مسلمين^(١٨٣) ، ولا يجب اجماعاً فيما ثبت الخلاف بينهم^(١٨٤) ، وكل ما يثبت فيه اتفاق الشيخين يجب الاقتداء به^(١٨٥) ، والتابعي ان ظهر فتواه في زمان الصحابة فهو كالصحابي عند البعض كشریح^(١٨٦) خالف علياً ورد شهادته الحسن له^(١٨٧) ، ومسروق رجع ابن عباس الى فتواه بذبح شاة فيمن نذر بذبح الولد^(١٨٨) ،

(١٧٩) راجع هذا في كشف الأسرار ج ٢١٧/٣ .

(١٨٠) أى لا يكون قوله حجة .

(١٨١) وهذا يدل على عدم وجوب التقليد كما يدل على عدم جوازه أيضا وهو المختار عندهم ، وقد جوز بعضهم التقليد ولم يوجته (كشف الأسرار ج ٢١٧/٣) .

(١٨٢) كشف الأسرار ج ٢١٧/٣ .

(١٨٣) انظر التوضيح ج ٣٣/٢ .

(١٨٤) المرجع السابق .

(١٨٥) المرجع السابق ج ٣٥/٢ .

(١٨٦) هو شريح بن الحارث بن معاوية بن عامر الكندي ويكنى بأبى أمية ، ولد سنة ٤٢ قبل الهجرة — كان معروفا بسعة الاطلاع والعلم والاجتهاد فاختره عمر بن الخطاب في زمن خلافته قاضيا على الكوفة — توفي رحمه الله سنة ٧٨ هـ وعمره مائة وعشرون سنة (طبقات الأصوليين ج ١/٨٥ ، ٨٦) .

(١٨٧) ساقط من الأصل .

(١٨٨) التوضيح ج ٣٥/٢ .

وكان ابن عباس يوجب عليه مائة من الابل (١٨٩) ، فاذا رجع الصحابي الى أقوال التابعي وجب تقليد التابعي كتقليد الصحابي هذا غير ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ، وقال في ظاهر الرواية (١٩٠) : لا أقولهم هم رجال أجتهدوا ، ونحن رجال نجتهد ، والمختار أن الصحابي من رأى النبي عليه السلام وإن لم يرو عنه ولم يطل مدة صحبته معه ، وقيل من جمع بينهما ، وقيل من طال صحبته معه عليه السلام وإن لم يرو عنه ، وأوجب بعضهم عدالة الصحابة ، وبعضهم لم يوجب فيجب الكشف عن حال الراوي منهم كغيرهم •

* * *

(١٨٩) المرجع السابق •

(١٩٠) فتح الغفار ج ٢ / ١٤٠ •

المرصد السابع فى

الاجماع (١)

تعريفه اصطلاحاً :

وهو عبارة عن اتفاق المجتهدين العادلين من هذه الأمة فى كل عصر على أهر من الأمور (٢) ، وان لم يثبتوا عليه الى أن يموتوا ، وسبق فيه خلاف من السلف .

وقيل هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام فى عصر على حكم شرعى (٣) .

ثم العزيمة (٤) فى الاتفاق الذى هو ركن الاجماع أن يثبت ذلك بالتكلم منهم أو بعملهم به (٥) ، والرخصة فيه أن يتكلم البعض أو يعمل به

(١) وهو فى اللغة العزم يقال أجمع فلان على كذا أى عزم عليه ومنه قوله تعالى « فأجمعوا أمركم وشركاكم » أى أجمعوا وقوله عليه الصلاة والسلام « لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل » أى لم يعزم ، كما يطلق على الاتفاق ومنه قولهم أجمع القوم على كذا أى اتفقوا عليه (كشف الأسرار ج ٣ / ٢٢٦) .

(٢) وهذا التعريف صوبه عبد العزيز البخارى فى كشف الأسرار ج ٣ / ٢٢٧ .

(٣) هذا التعريف ذكره صدر الشريعة فى التوضيح ج ٢ / ٨١ .

(٤) المراد بالعزيمة ما كان أصلاً فى الباب الآن العزيمة هى الأمر الأصلى (فتح الغفار ج ٣ / ٣) .

(٥) فتح الغفار ج ٣ / ٣ .

ويستكت الباقي بعد بلوغ ذلك اليهم ومضى مدة التأمل^(٦) ، وعند البعض^(٧) لا يثبت بالسكوت ، وإذا اختلف الصحابة على قولين يكون اجماعاً على نفى قول ثالث عندنا^(٨) وكذا في غيرهم عند بعض مشايخنا^(٩) وعليه الأكثرون ، وبعضهم خصوا ذلك بالصحابة^(١٠) ، واختار الآمدي التفصيل بأن القول الثالث ان كان رفعا لما اتفق عليه القولان فهو ممتنع خرق للاجماع^(١٢) والا فلا .

وعامة الناس داخلون في المجتهدين فيما لا يحتاج الى الرأي كنقل القرآن وأمهات الشرائع^(١٣) ، ولا عبرة بهم فيما يحتاج اليه .
والاجماع فيما سبق فيه الخلاف من السلف بمنزلة الصحيح من

(٦) والنظر في الحادثة ويسمى اجماعا سكوتيا وانما كان رخصة الاثمه جعل اجماعا ضرورة نفى نسبتهم الى الفسق والتقصير في امر الدين ، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس في موضع الحاجة ، ولو شرط لانعقاد الاجماع التنصيص من الكل لأدى ذلك الى تعذر انعقاده (شرح ابن ملك للمنازل ص ٢٥٥) .

(٧) ومنهم الشافعي وابن أبان وداود وبعض المعتزلة .

(٨) التوضيح ج ٢/٨٥ .

(٩) المرجع السابق .

(١٠) المرجع السابق ، وفتح الغفار ج ٣/٧ .

(١١) وهو على ابن أبي علي محمد بن سالم الثعلبي الفقيه الأصولي الملقب بسيف الدين ولد سنة ٥٥١ هـ من مؤلفاته الأحكام في أصول الأحكام ومنتهى السؤل في الأصول ، وأبكار الأفكار ، توفي سنة ٦٣١ (ط الأصوليين ج ٢/٥٧) .

(١٢) الأحكام للآمدي ج ١/١٩٩ .

(١٣) فتح الغفار ج ٣/٤ .

الآحاد (*) ، وفيما لم يسبق بمنزلة المشهور (١٤) من الأحاديث ، ونقل
الاجماع اليينا باجماع كل عصر في معنى نقل الحديث المتواتر (١٥) ونقله
بالأفراد (١٦) كنقل السنة بالآحاد يوجب العمل دون العلم (١٧) ويقتدم
على القياس •

والاجماع حجة عند جميع العلماء الا النظام والشيعة (١٨) وبعض
الخوارج ، ولا عبرة بمخالفتهم ، لأنهم قليلون من أهل الأهواء نشأوا
بعد الاجماع على حجيته ، واذا قال واحد أو جماعة بقول وعرف
الباقيون به ، ولم ينكره أحد منهم لم يدل على الموافقة ان كان بعد
استقرار المذهب ، وان كان قبله فالحق أنه اجماع قطعي أو حجة
قطعية وليس باجماع (١٩) ، وقيل الأقرب أنه حجة واجماع (٢٠) ، ولا يجوز
الاجماع عند الجمهور الا عن مستند من دليل أو أمانة (٢١) ، والصحيح
عندهم كما هو عندنا جواز أن يكون مستنده قياساً (٢٢) ، وان منع

(*) شرح المنار لابن ملك ص ٢٥٩ .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) فائدة يوجب العلم والعمل قطعا كاجماعهم على كون القرآن كتاب
الله تعالى وفريضة الصلاة وغيرها (شرح ابن ملك ص ٢٥٨) .

(١٦) بأن روى ثقة أن الصحابة أجمعوا على كذا .

(١٧) شرح ابن ملك للمنار ص ٢٥٩ .

(١٨) ارشاد الفحول ص ٧٢ ، تيسير التحرير ج ٣ / ٢٢٥ .

(١٩) راجع هذا في الأحكام للامدى ج ١ / ١٨٧ ، تيسير التحرير ج ٣ / ٢٤٦ .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) تيسير التحرير ج ٣ / ٢٥٤ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ .

(٢٢) المرجع السابق .

بعض الظاهرية جوازه (٢٣) وبعض وقوعه (٢٤) ، وإذا استدلل أهل العصر بدليل أو أولوا تأويلاً ، فالمختار وهو قول الأكثرين جواز أحداث دليل آخر لمن بعدهم (٢٥) ، وإذا اختلف أهل العصر الأول على قولين ، واتفق أهل العصر الثانى على أحدهما (٢٦) بعد ما استقر خلافهم وقال كل بمذهب ، قال الأشعري وأحمد وإمام الحرمين والغزالي (٢٧) : إنه يمتنع حصوله (٢٨) ، وجوزه بعضهم فقليل حجة وقيل لا ، والحق أنه قد وقع (٢٩) قليلاً وان بعد ، وإذا اختلف أهل العصر ثم اتفقوا بعينهم (٣٠) عقب الاختلاف من غير أن يستقر الخلاف فاجماع وحجة ، وأما بعده فقليل إنه ممتنع وقيل جائز

(٢٣) وهذا ليس بغريب من الظاهرية لأنهم لا يقولون بالقياس .

(٢٤) تيسير التحرير ج ٣/٢٥٦ ، وأقول ان الاجماع المستند الى قياس قد وقع فعلاً فلا يستتبع قول من قال بعدم الوقوع ، ومن أمثلة الوقوع : اجماع الصحابة على امامة ابي بكر قياساً على استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، واجماعهم على أن عقوبة شارب الخمر ثمانون جلدة وسند هذا الاجماع هو قياس على بن ابي طالب الشرب على التذف حيث قال : اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى واذا هذى افترى ، فأرى أن عليه حد المفترين .

(٢٥) انظر تيسير التحرير ج ٣/٢٥٣ .

(٢٦) مسلم الثبوت ج ٢/٢٢٦ .

(٢٧) سبقت ترجمته .

(٢٨) انظر مسلم الثبوت ج ٢/٢٢٦ .

(٢٩) وقال بالوقوع أكثر الحنفية والشافعية والدليل على ذلك اجماع التابعين على جواز متعة العمرة أى الجمع بينهما باحرام واحد أو باحرامين فى أشهر الحج والفقهاء يطلقون القرآن على الأول والمتعة على الثانى (مسلم الثبوت ج ٢/٢٢٦) .

(٣٠) فى (١) بينهم والصواب ما أثبتناه .

فقل حجة ، وقيل لا (٣١) ، والحق وجوب العمل بالاجماع المنقول بخبر الآحاد (٣٢) ، وأنكره بعض أصحابنا والغزالي (٣٣) .

وانكار حكم الاجماع الظنى ليس بكفر اجماعاً (٣٤) ، وفى القطعى مذاهب : أنه كفر (٣٥) وأنه ليس بكفر (٣٦) ، واختار بعض المحققين أن نحو العبادات الخمس مما علم بالضرورة من الدين يوجب الكفر اتفاقاً (٣٧) ، وإنما الخلاف فى غيره والحق أنه لا يكفر .

مراتب الاجماع :

ثم الاجماع على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة (٣٨) ، ثم الذى ثبت بنص بعضهم وسكوت الباقيين (٣٩) ، ثم اجماع من بعد الصحابة

(٣١) راجع هذا فى الأحكام للامدى ج ١/٢٠٦ .

(٣٢) مسلم الثبوت ج ٢/٢٤٢ .

(٣٣) المرجع السابق ، تيسير التحرير ج ٣/٢٦١ .

(٣٤) ساقطة من (ب) .

(٣٥) وهذا رأى الحنفية وطائفة وقد عللوا ذلك بأن اجماع مثل هذا الجمع العظيم لا يكون إلا بسند قاطع ، فيكون أنكاره أنكار للقاطع وانكار القاطع كفر لأنه يستلزم تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم (تيسير التحرير ج ٣/٢٥٨) .

(٣٦) وهذا رأى بعض المتكلمين بناء على أن الاجماع حجة ظنية عندهم لأن دليل حجته ليس بقطعى .

(٣٧) تيسير التحرير ج ٣/٢٥٩ .

(٣٨) نصا لقطعيته بالاجماع لأنه لم يعتبر خلاف منكره .

(٣٩) لأنه وإن كان قطعياً عند الحنفية إلا أنه لا يكفر بإحده لأنه بمنزلة العام من النصوص ، أو لوجود الخلاف فيه فنزل من القطعية الى الطمأنينة . ولذلك يضلل منكره (فتح الغفار ج ٣/٧) .

على حكم لم يظهر فيه خلاف من السلف^(٤٠) ، ثم اجماعهم على حكم
ظهر فيه خلافهم^(٤١) ، وهذا اجماع عندنا ، وقيل لا ، ونقل الاجماع
المينا ان كان بالتواتر يفيد القطع^(٤٢) ، وان كان بالشهرة يفيد ما يقرب
من القطع^(٤٣) ، وان كان بالآحاد يفيد الظن ويوجب العمل به^(٤٤) .

* * *

(٤٠) انظر فتح الففار ج ٧/٣ .

(٤١) لأنه اجماع مختلف فيه ومثله الاجماع الذى ثبت ثم رجع واحد
منهم لأنه مختلف فيه .

(٤٢) أى يفيد العلم الضرورى .

(٤٣) فتح الففار ج ٧/٣ ، التلويح ج ١٠٣/٢ .

(٤٤) المرجع السابق ، التلويح ج ١٠٣/٢ .

المرصد الثامن

فى القياس (١)

تعريفه اصطلاحاً :

- وهو اظهار مثل حكم الأصل فى الفرع بمثل علته فيه (٢) .
- كإظهار تحريم النبيذ بمشاركته الخمر المحرم للأسكار فيه .

وله أركان أربعة :

- ١ — الأصل وهو المحل المشبه به كالخمر .
- ٢ — حكم الأصل كتحریم الخمر .
- ٣ — الفرع وهو المشبه كالنبيذ .
- ٤ — الوصف الجامع كالأسكار .

وله شروط فمن شروط حكم الأصل :

أن يكون حكماً شرعياً غير منسوخ ثابتاً بأحد الأدلة غير القياس (٣)

(١) القياس فى اللغة التقدير يقال قست الثوب بالتر أى قدرته به ، ويكون للمساواة يقال فلان لا يقاس بفلان أى لا يساوى به (التلويح ج ٢/ ١٠٤)

(٢) وتعريف المصنف المذكور قريب من تعريف أبى منصور الماتريدى وهو : « أبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة فى الآخر » (تيسير التحرير ج ٣/ ٢٦٩) .

(٣) تيسير التحرير ج ٣/ ٢٨٧ .

وأن جوزة الحنابلة^(٤) وأبو عبد الله البصري^(٥) ، وغير مغير في الفرع الذي نظيره من إطلاقه وتقييده وغيرهما مما يتعلق بنفس الحكم وغير مدلول بنص دال عليه أو على عدمه في الفرع ، وغير مخصوص بالأصل بنص آخر كشهادة خزيمة^(٦) ، وغير معدول به عن سنن القياس^(٧) ، وأن لا يكون دليله شاملا لحكم الفرع^(٨) .

شروط العلة :

ومن شروط علة حكم الأصل أن تكون بمعنى الباعث^(٩) بأن يشتمل لحكمة باعثة للشارع على شرعه الحكم من تحصيل مصلحة أو تكميلها ، أو دفع مفسدة أو تقليلها لا أمانة مجردة عن الحكمة ، وأن يكون وصفا

(٤) أي أنهم جوزوا القياس على فرع قياس آخر مع اختلاف الجامع (تيسير التحرير ج ٣ / ٢٨٨) .

(٥) وهو محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي البصري أبو عبد الله — متكلم أصولي صاحب أبا الحسن الأشعري ثم قدم بغداد ودرس عليه الباقلاني — ومن مؤلفاته في الأصول هداية المستبصر . ومعمونة المستنصر — توفي سنة ٣٧٠ هـ (معجم المؤلفين ج ٩ / ١٩ ، ٢٠) .

(٦) أي قبول شهادته وحده فقد خصت شهادته من عموم سائر الشهادات المشروطة بالعدد .

(٧) كبقاء الصوم مع الأكل والشرب فإنه معدول به عن القياس لأن القياس فيه فوات القرية بما يضاد ركنها وإن كان ناسيا والنسيان لا يعدم الوجود ، ولكن ثبت البقاء معه بالحديث « تم على صومك فأنما اطعمك الله وسقاك » فلا يقاس عليه المخطيء والمكره (فتح الغفار ج ٣ / ١٥) .

(٨) فلو كان شاملا له لخرج الفرع عن كونه فرعاً ولكان القياس ضائعا لخلوه عن الفائدة بالاستغناء عنه بدليل الأصل ، والأنة لا يكون جعل أحدهما أصلا والآخر فرعاً أولى من العكس . (ارشاد الفحول ص ٢٠٥) .

(٩) ارشاد الفحول ص ٢٠٥ ، تيسير التحرير ج ٤ / ٢ .

ظاهراً منضبطاً في نفسه حتى تكون ضابطاً للحكم لا حكمة مجردة^(١٠) ،
وذلك لخفائها أو لعدم انضباطها ، وأن لا يكون وصفاً عديمياً في الحكم
الثبوتى^(١١) ، فإن المختار منعه^(١٢) ، وإن أجازوه الأكثر^(١٣) وأن لا يكون
العدم جزءاً منها^(١٤) ، وأن لا تكون بعينها المحل لحكم الأصل ولا جزءاً
منه^(١٥) خاصةً به إن كانت العلة متعددة لجواز ذلك في العلة القاصرة ،
ولا خلاف في صحة القاصرة المعلوم عليها بنص أو إجماع^(١٦) ، وذهب
أبو حنيفة إلى بطلان علة القاصرة المستنبطة^(١٧) ، والشافعى وأحمد^(١٨)
إلى صحتها ، وأن لا تتأخر عن حكم الأصل^(١٩) ، وأن لا ترجع على
الأصل بالابطال^(٢٠) ، وأن لا تكون مقترنة بمعارض للأصل إذا كانت

-
- (١٠) تيسير التحرير ج ٣/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٧ .
(١١) ارشاد الفحول ص ٢٠٧ .
(١٢) المرجع السابق ، تيسير التحرير ج ٣/٤ .
(١٣) المرجع السابق ص ٢٠٨ ، تيسير التحرير ج ٤/٤ .
(١٤) تيسير التحرير ج ٥/٤ .
(١٥) ارشاد الفحول ص ٢٠٨ ، الأحكام للامدى ج ١٧/٣ .
(١٦) راجع هذا في تيسير التحرير ج ٦/٤ ، الأحكام للامدى ج ٢٩/٣ .
(١٧) المرجعين السابقين ، وعلى هذا رأى أصحابه والكرخى .
(١٨) وكذلك القاضى أبو بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار وأبو الحسين
البصرى وأكثر الفقهاء والمتكلمين (الأحكام للامدى ج ٢٩/٣) .
(١٩) خلافاً لقوم وانظر ارشاد الفحول ص ٢٠٨ ، تيسير
التحرير ج ٣٠/٤ .
(٢٠) أى ابطال الأصل أو ابطال بعضه لئلا يفضى إلى ترك الراجح
إلى المرجوح ، لأن الظن المستفاد من النص أقوى من الظن المستفاد من
الاستنباط ، لأنه فرع له ، والفرع لا يرجع على ابطال أصله وإلا لزم أن
يرجع إلى نفسه بالابطال .

العلة مستنبطة (٢١) ، وقيل ولا بمعارض للفرع ، وأن لا تخالف نصاً أو اجماعاً (٢٢) خاصين بمحل النزاع بالاتفاق ، وأن لا تتضمن زيادة على النص ان كانت مستنبطة ، وأن يكون دليلها شرعياً (٢٣) ، وأن يكون دليلها متناولاً حكم الفرع بعمومه أو خصوصه (٢٤) .

والمختار جواز كون العلة في أصل القياس حكماً شرعياً (٢٥) ، ان كان الحكم الذي هو العلة باعثاً (٢٦) في حكم الأصل لتحصيل مصلحة لا لدفع مفسدة ، وجواز تعدد الوصف المجعول علة ووقوعه (٢٧) ، وجواز تعليل الحكم الواحد في صورة واحدة بعلمتين مستقلتين (٢٨) أو علل كل منها مستقلة منصوصة أو مستنبطة ووقوعه ، ومن شروط العلة : أن تكون

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) تيسير التحرير ج ٤/ ٣٢ .

(٢٣) ارشاد الفحول ص ٢٠٨ .

(٢٤) المرجع السابق .

(٢٥) وهذه مسألة خلافية فمن العلماء من منع جواز تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي ، ومنهم من جوز ، وما ذكره المصنف هو ما اختاره الآمدي وانظر الأحكام ج ٣/ ٢٤ ، ٢٥ .

(٢٦) المرجع السابق .

(٢٧) وهذا ما اختاره ابن الهمام في التحرير واستدل على ذلك بأن البول والذي والرعاف وهي أمور مختلفة الحقيقة وكل منها يوجب الحدث اذا تحققت معاً ، لأن اسناد الايجاب الى أحدها ترجيح بلا مرجح ، ومحل هذا اذا تحققت في وقت واحد أما اذا تعاقبت فان الايجاب يضاف الى الاول (تيسير التحرير ج ٤/ ٢٣) .

(٢٨) انظر تيسير التحرير ج ٤/ ٢٨ .

العلة مطردة (٢٩) بمعنى كلما وجدت العلة وجد الحكم (٣٠) ، واختلف في جواز النقض وهو أن توجد العلة في محل ما مع عدم الحكم فيه : ف قيل لا يقدر نقض العلة في عليتها في المنصوصة والمستنبطة ، وقيل يقدر فيهما (٣١) ، وقيل يقدر في المستنبطة فقط (٣٢) ، وقيل يقدر في المنصوصة فقط (٣٣) ، وأما اشتراط العكس وهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة فمبني على منع تعليل (٣٤) الحكم بعلمين (٣٥) ، فمن قال به يلزم العكس عنده ومن لا فلا ، والمختار جواز تعليل حكيم بعلة واحدة بمعنى الباعث (٣٦) خلافاً لقوم ، ولا خلاف في جواز ذلك في الأمانة (٣٧) ، ولا يشترط في علة حكم الأصل كونه قطعياً (٣٨) ، بل يكفي الظن في المختار (٣٩) ، ولا عدم مخالفتها لمذهب صحابي (٤٠) ، لأن الحق جوازها ، ولا القطع (٤١) بوجود

(٢٩) ارشاد الفحول ص ٢٠٧ .

(٣٠) لكي تسلم من النقض والكسر فان عارضها نقض أو كسر بطلت .

(٣١) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٣٢) ارشاد الفحول ص ٢٢٤ ويقول الشوكاني : حكاها امام الحرمين عن المعظم فقال : ذهب معظم الأصوليين الى أن النقض يبطل العلة المستنبطة .

(٣٣) ارشاد الفحول ص ٢٢٤ .

(٣٤) في (ب) عدم والمعنى واحد .

(٣٥) انظر تيسير التحرير ج ٤ / ٢٢ ، جمع الجوامع ج ٢ / ٢٥٨ .

(٣٦) المرجع السابق ج ٤ / ٢٣ ، المستصفي للفرالي ج ٢ / ٣٤٢ .

(٣٧) تيسير التحرير ج ٤ / ٢٩ .

(٣٨) وذهب قوم الى اشتراط ان تكون العلة مستنبطة من أصل مقطوع بحكمه (ارشاد الفحول ص ٢٠٩) .

(٣٩) وقد اختارة الشوكاني في ارشاد الفحول ص ٢٠٩ .

(٤٠) وهذا رأي الجمهور وذهب جماعة الى اشتراط عدم مخالفة

العلة لقول الصحابي وذلك لأنهم يقولون بحجتيه (ارشاد الفحول ص ٢٠٩) .

(٤١) وقد اشترط قوم القطع وذكر الشوكاني منهم البزدوي .

العلة في الفرع بل الظن بوجودها كاف في المختار ^(٤٢) ، ولا نفى المعارض لها فيه ، لأن نفيه لها في الأصل كاف .

وحكم أصل القياس المنصوص عليه ثابت بالنص لا بالعلة عند أصحابنا ، وعند أصحاب الشافعي ثابت بالعلة لا بالنص ، ومن شروط ^(٤٣) الفرع أن يساوى الفرع لعلة الأصل في العلة ^(٤٤) ، وأن يساوى حكم الفرع حكم الأصل ^(٤٥) فيما يقصد كونه حكماً من عين كالقصاص أو جنس كالولاية ، وأن لا يكون حكم الفرع منصوصاً عليه لا اثباتاً ولا نفياً ^(٤٦) ، وأن لا يكون حكم الفرع متقدماً على حكم الأصل ^(٤٧) ، وتفسير العلة بالمعرف للحكم ^(٤٨) باطل الطرد بالعلامة ، وبالمؤثر في الحكم باطل لعدم المؤثر في الحقيقة سوى الله تعالى ^(٤٩) ، على أن حكمه تعالى قديم ، فلا يؤثر فيه الحادث ، إلا أن يراد بالحكم أثره كالوجوب للإيجاب وتفسير العلة بالباعث ^(٥٠) لا على سبيل الإيجاب بمعنى الأشتغال على

(٤٢) ارشاد الفحول ص ٢٠٩ ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٦٠ .

(٤٣) في الأصل شرط والصواب ما أثبتناه من (١) .

(٤٤) ارشاد الفحول ص ٢٠٩ .

(٤٥) انظر ارشاد الفحول ص ٢٠٩ ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٦٠ .

(٤٦) المرجع السابق ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٦٠ .

(٤٧) المرجع السابق ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٦٠ .

(٤٨) ارشاد الفحول ص ٢٠٧ وهذا رأى أبى زيد الدبوسى والصيرفى .

(٤٩) انظر شرح الاسنوى ج ٣ / ٣٩ .

(٥٠) وهذا تعريف الأمدى للعلة وكذا ابن الحاجب وانظر شرح

الاسنوى ج ٣ / ٣٩ ، الأحكام للأمدى ج ٣ / ١٧ .

(١٢ — الوجيز)

الحكمة المقصودة للشارع في شرعه الحكم من جلب نفع للعباد ودفع
ضررهم^(٥١) ، ويسمى معنى الجلب والدفع مناسبة .

تقسيم المناسب الذي علم اعتباره :

والوصف المناسب^(٥٢) اما حقيقي أو اقتناعي^(٥٣) ، فالحقيقي اما
لمصلحة دينية كرياضة النفس ، وتهذيب الأخلاق ، أو دنيوية ضرورية في
الأصل كحفظ النفس^(٥٤) المقصود من شرعية القصاص^(٥٥) ، وحفظ العقل
المقصود من شرعية حد المسكر ، وحفظ الدين المقصود من شرعية قتل
الكفار^(٥٦) ، وحفظ النسل المقصود من شرعية حد الزنا^(٥٧) ، وحفظ
المال المقصود من شرعية حد السارق وقاطع الطريق^(٥٨) ، وضمان
الممتلكات ، أو مكاملة للضرورة كحد قليل المسكر^(٥٩) أو غير ضرورية لكن
حاجية تمس الحاجة اليه في نفسه كالبيع والإجارة وغيرهما من

(٥١) راجع هذا في اصول الفقه للشيخ زهير ج ٤ / ٦٣ ، الأحكام
للأمدي ج ٣ / ١٧ .

(٥٢) المناسب في اللغة الملائم ، وفي الاصطلاح عرفه البيضاوي بأنه
ما يجلب للانسان نفعا أو يدفع عنه ضرراً وقد اعترض عليه الاسنوي (راجع
شرح لاسنوي ج ٣ / ٥٣) .

(٥٣) انظر شرح الاسنوي ج ٣ / ٥٣ ، تيسير التحرير ج ٣ / ٣٠٦ .

(٥٤) ساقطة من (ب) .

(٥٥) شرح الاسنوي ج ٣ / ٥٣ .

(٥٦) المرجع السابق .

(٥٧) المرجع السابق ص ٥٤ .

(٥٨) تيسير التحرير ج ٣ / ٣٠٦ .

(٥٩) مع أنه لا يزيل العقل اذا كان قليلها يدعو الى كثير منها بما يورث
النفس من الطرب (تيسير التحرير ج ٣ / ٣٠٦) .

المعاملات (٦٠) ، وقد يكون ضرورياً في التعيش كالأجارة على تربية
الطفل أو رضاعه (٦١) ، أو مكملة للحاجية كوجوب رعايته الحفاة ومهر
المثل في الولي إذا زوج الصغيرة (٦٢) ، أو غير حاجية ولا مكملة للحاجية
لكن تحسين كسلب العبد أهلية الشهادة لنقصه عن المناصب الشريفة (٦٣) .

والأقناعي : ما يتوهم أنه مناسب ثم انه اذا تأمل يظهر أنه غير
مناسب (٦٤) كنجاسة الخمر لبطلان بيعها (٦٥) ، والحكمة لا تعتبر في كل
فرد لخفائها أو عدم انضباطها ، بل في الجنس فيضاف الحكم الى وصف
ظاهر منضبط يدور الوصف مع الحكمة أو يغلب وجودها عنده .

والأصل في النصوص عدم التعليل عند البعض وعند البعض الأصل

(٦٠) كاتقراض والمساقاة فهذه المشروعات لو لم تكن مشروعة لم يلزم
فوات شيء من الضروريات الخمس .

(٦١) تيسير التحرير ج ٣ / ٣٠٧ .

(٦٢) فان أصل المتصود من شرع النكاح وان كان حاصلًا بدونها لكنها
تفنى الى دوامة واتهام مقاصده من الألفة وغيرها ولذلك وجب رعايتها احترازاً
عن الاختلال (تيسير التحرير ج ٣ / ٣٠٧) .

(٦٣) كالإمامة الكبرى وذلك لانحطاط رتبته عن الحر ، لكونه مسخراً
للمالك مشغولاً بخدمته ، فلا تليق به المناصب الشريفة (تيسير التحرير
ج ٣ / ٣٠٧) .

(٦٤) أو هو ما تزول مناسبته بعد البحث والتأمل فيه .

(٦٥) فقد علل الشافعي رضى الله عنه تحريم بيع الخمر والميتة
بنجاستهما — فالنجاسة وصف مناسب للتحريم باعتبار الظاهر من حيث ان
نجاسة الشيء تقتضى اذلاله وتحقيره وبعد النفوس عنه ، وتحريم بيع النجس
يحقق هذا المعنى لأنه يجعل النجس غير متداول بين الناس ، وفي ذلك
تحقير له ، لكن بعد التأمل تزول تلك المناسبة ، لأن الشارع اعتبر النجاسة
في عدم صحة الصلاة بالنجس لا في عدم صحة بيع النجس (شرح الاسنوى
ج ٣ / ٥٤ — اصول الفقه للشيخ محمد ابو القور زهير ج ٤ / ٩٦) .

التعليل فيعمل بكل وصف ما لم يمنع (مانع وعند البعض الأصل التعليل) (٦٦) بكل وصف (٦٧) صالح لاضافة الحكم اليه حتى يوجد المانع عند البعض فيعمل بالبعض وهو مجمل فلا بد من مميز (٦٨) ، وعندنا وهو المختار الأصل التعليل ، وأنه لا بد من دليل مميز للوصف الذي هو علته ، ومع ذلك لا بد قبل التعليل والتمييز من دليل يدل على أن هذا النص معلق في الجملة (٦٩) ، ويجوز أن يكون العلة وصفا لازما كالثمنية (٧٠) للزكاة في المضروب عندنا حتى تجب الزكاة في الحل (٧١) ، ولربما عند الشافعي (٧٢) وعارضا كالكيل للربا (٧٣) ، وجليا وخفيا واسما للجنس (٧٤) ، وحكما (٧٥) ، ومركبا

(٦٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٦٧) انظر مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٩٣ .

(٦٨) مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٩٤ .

(٦٩) المرجع السابق .

(٧٠) شرح المنار لابن ملك ص ٢٧٣ ويقول ابن ملك : الثمنية لازمة للذهب والفضة ، ولذلك علل الحنفية بها في وجوب الزكاة في حلّى النساء وقالوا يجب الزكاة في المصوغ منهما كما يجب في غير المصوغ بعلّة الثمنية بأصل الخلقة وهذه الصفة لا تبطل بصيرورته حلّا .

(٧١) شرح المنار لابن ملك ص ٢٧٣ ، التوضيح ج ٢ / ١٣٢ .

(٧٢) المرجعين السابقين .

(٧٣) التوضيح ج ٢ / ١٣٢ .

(٧٤) كقوله عليه السلام : « في المستحاضة أنه دم عرق انفجر » وهذا اسم مع وصف عارض فالدم اسم جنس والانفجار وصف عارض .

(٧٥) كقوله عليه الصلاة والسلام « رأيت لو كان على أبيك دين » فقد قاسى النبي عليه الصلاة والسلام اجزاء قضاء الحج عن الأب على اجزاء قضاء دين العباد عن الأب والعلة كونها ديناً وهو حكم شرعى ، لأن الدين لزوم حق في الذمة (التوضيح ج ٢ / ١٣٢) .

كالكيل والجنس فى علة الربا فى المكيلات^(٧٦) ، وغير مركب^(٧٧) ، ومنصوصة ، وغير منصوصة^(٧٨) ، ويجوز التعلييل بالعلة القاصرة المنصوصة اتفاقاً^(٧٩) ، وكذا يجوز بالقاصرة المستنبطة عند الشافعى^(٨٠) ، وعندنا لا يجوز بها^(٨١) ، ولا يجوز التعلييل بعلة اختلف فى وجودها فى الفرع ، أو فى الأصل^(٨٢) ، ولا التعلييل بعلة اختلف فى عليتها مع الاجماع على ثبوت الحكم فى الأصل^(٨٣) ، ولا التعلييل بوصف يقع به الفرق^(٨٤) .

الأمور التى تعرف بها العلة :

والعلة تعرف بالنص اما صريحاً^(٨٥) وهو ما دل بوضعه وله أقسام أقواها ما صرح فيه بالعلية وهى التى لا يقصد بها سوى العلية ، وما دون ذلك ما ورد فيه حرف ظاهر للتعلييل ويحتمل غيره ، وما دون ذلك ما دخل

• (٧٦) التوضيح ج ٢ / ١٣٣ .

• (٧٧) المرجع السابق .

• (٧٨) التوضيح ج ٢ / ١٣٣ .

• (٧٩) التوضيح ج ٢ / ١٣٣ .

• (٨٠) التوضيح ج ٢ / ١٣٣ .

• (٨١) المرجع السابق .

• (٨٢) المرجع السابق ص ١٣٦ .

• (٨٣) المرجع السابق .

• (٨٤) المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٨٥) كقوله تعالى « كيلا تكون دولة بين الاغنياء » وقوله تعالى

« اقم الصلاة لادلوك الشمس » .

فيه « الفاء » في لفظ الرسول (٨٦) عليه السلام اما في الوصف واما في الحكم ، وما دون ذلك ما يدخل فيه « الفاء » في لفظ الراوى (٨٧) ، واما تنبيهها وايماء كأن يترتب الحكم على المشتق (٨٨) أو يقع جوابا (٨٩) أو يفرق « في الحكم بين شيئين بحسب وصف » (٩٠) مع ذكرهما (٩١) أو ذكر أحدهما (٩٢) ، أو يفرق بطريق الاستثناء (٩٣) ، أو بطريق الغاية (٩٤) ، أو بطريق الشرط (٩٥) ، أو بذكر وصف مناسب مع الحكم . فما ذكر من أقسام الايماء متفق عليه ، فأما اذا ذكر الوصف صريحا والحكم مستنبط ، أو يذكر الحكم صريحا والوصف مستنبط منه ففيه

(٨٦) كقوله عليه الصلاة والسلام « لا تقربوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا » ، وقد عد صدر الشريعة هذا النوع من الصريح حيث قال :
والحق أن هذا صريح لأن الفاء في مثل هذه الصورة للتعليل فصار كاللام (التوضيح ج ٢ / ١٣٧) .

(٨٧) مثل « زنا ما عزر فرجم » .

(٨٨) التوضيح ج ٢ / ١٣٧ وقد مثل صدر الشريعة لذلك بقول القائل « أكرم العالم » .

(٨٩) مثل قول الأعرابي : واقعت امرأتى في نهار رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اعتق رقبة .

(٩٠) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٩١) لقوله عليه السلام « للفارس سهمان وللراجل سهم » .

(٩٢) كقوله عليه السلام « القاتل لا يرث » — التوضيح ج ٢ / ١٣٨ .

(٩٣) مثل قوله تعالى : « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون » والاستثناء في قوله تعالى : « إلا أن يعفون » والعفو يكون علة لسقوط المفروض . (التوضيح ج ٢ / ١٣٨) .

(٩٤) كقوله تعالى : « ولا تقربوهن حتى يطهرن » .

(٩٥) كقوله عليه الصلاة والسلام : مثلاً بمثل فإن اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم « فإن اختلف الجنس يكون علة لجواز البيع » .

مذاهب : كون كل واحد منهما ايماء وعدم كونه ايماء وكون الأول ايماء
لا الثانى •

واختلف فى اشتراط المناسبة فى صحة علل الايماء على أقوال :
اشتراطها مطلقاً (٩٦) وعدم اشتراطها مطلقاً (٩٧) ، واشتراطها ان فهم
التعليل من المناسبة (٩٨) والا فلا وهو المختار (٩٩) •

والعلة تعرف بالاجماع أيضاً كاجماعهم على أن الصغر علة لثبوت
الولاية على الصغير فى المال (١٠٠) ، وتعرف العلة بالمناسبة (١٠١) ويسمى
اخالة (١٠٢) أيضاً ، وشرطها الملائمة (١٠٣) وهو أن يكون على وفق العلل
الشرعية وهو المعنى بصلاح الوصف للعلية ، فلا يصح العمل بالوصف
قبل الملائمة ، واذا ثبتت الملائمة جاز العمل به (١٠٤) ، لكن لا يجب قبل

(٩٦) وهذا مذهب امام الحرمين والغزالي (ارشاد الفحول ص ٢١٣) •

(٩٧) وهو مذهب الجمهور •

(٩٨) كقوله عليه السلام : « لا يقضى القاضى وهو غضبان » والحديث
فيه تنبيه على أن الغضب علة عدم جواز الحكم ، لأنه يشوش الفكر ويؤدى
الى الاضطراب (تيسير التحرير ج ٤ / ٤١) •

(٩٩) لابن الحاجب كما فى ارشاد الفحول ص ٢١٣ •

(١٠٠) فانه الصغر علة للولاية بالاجماع (تيسير التحرير ج ٤ / ٣٩) •

(١٠١) تيسير التحرير ج ٤ / ٤٧ ، التلويح ج ٢ / ١٣٨ والمناسبة
هى كون الوصف بحيث يكون ترتب الحكم عليه متضمناً لجلب نفع أو دفع
ضرر معتبر فى الشرع كما يقال الصوم شرع لكسر القوة الحيوانية •

(١٠٢) تيسير التحرير ج ٤ / ٤٧ والاخالة معناها أن يقع فى خاطر
أن هذا الوصف علة لذلك الحكم (التوضيح ج ٢ / ١٤٠) •

(١٠٣) تيسير التحرير ج ٤ / ٤٨ •

(١٠٤) التوضيح ج ٢ / ١٤٠ •

ظهور عدالته (١٠٥) وهو الأثر عندنا لاحتمال الرد مع قيام الملائمة ،
والتأثير عندنا أن يثبت بنص أو اجماع اعتبار نوع الوصف أو جنسه في
نوع الحكم أو جنسه (١٠٦) كالسكر في الحرمة (١٠٧) ، وكقوله ﷺ :
« أرأيت لو تمضمضت » (١٠٨) ، وكقياس الولاية على الثيب الصغيرة على
البكر الصغيرة بالصغر (١٠٩) وكطهارة سؤر الهرة (١١٠) ، وقد
يتركب (١١١) بعض الأربعة مع بعض ، وإن وجد شهادة الأصل بدون
التأثير لا يكون حجة عندنا (١١٢) ، واحتج بعض العلماء على العلية في
القياس بالسبر والتقسيم ، وهو حصر الأوصاف التي يظن أنها علة في
حكم الأصل (١١٣) ، وإبطال بعضها (١١٤) بدليلها المختص به فتعين الباقي
للعلية (١١٥) ، فإن كان الحصر والابطال قطعياً كان التعليل قطعياً ، وإن
كان أحدهما ظنياً كان ظنياً ، وبنتقيح المناط وهو أن يبين عدم علية الفارق

(١٠٥) التوضيح ج ٢ / ١٤٠ .

(١٠٦) المرجع السابق ص ١٤٤ .

(١٠٧) المرجع السابق .

(١٠٨) رواه أحمد وأبو داود وانظر نيل الاوطار ج ٤ / ٢٨٧ ،

(١٠٩) التوضيح ج ٢ / ١٤٥ .

(١١٠) التوضيح ج ٢ / ١٤٥ .

(١١١) في (١) تركب والصواب ما اثبتناه .

(١١٢) التوضيح ج ٢ / ١٤٨ .

(١١٣) تيسير التحرير ج ٤ / ٤٦ .

(١١٤) أي الاوصاف المحصورة .

(١١٥) (١) تيسير التحرير ج ٤ / ٤٦ ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٢٩٩ .

ليثبت عليّة المشترك (١١٦) ، وبالدوران وهو باطل عندنا (١١٧) وهو عند بعضهم وجود الحكم في كل صورة مع وجود الوصف ، وزاد بعضهم العدم عند العدم هو الطرد (١١٨) والعكس ، وفي افادة الدوران بهذا المعنى العلية مذاهب : فقال بعض المعتزلة يفيد العلية بمجرد قطعا (١١٩) ، وقال الأكثرون : يفيد بمجرد ظنا (١٢٠) ، والمختار أنه لا يفيد بمجرد دون انضمام أحد طرق العلة قطعا ولا ظنا (١٢١) .

والتعديّة حكم لازم للتعليل عندنا (١٢٢) جائز عند الشافعي (١٢٣) ،

(١١٦) مثل قياس الأمة على العبد في السراية ، فإنه لا فرق بينهما الا الذكورة وهو ملغى بالاجماع اذ لا مدخل له في العلية .
ومن أمثله أيضا حديث الأعرابي الذي قال فيه : واقعت أهلي في نهار رمضان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة فان الرسول صلى الله عليه وسلم انطاعتك الرقبة بوقاع الأعرابي أهله في نهار رمضان وهذه الأوصاف لا تأثير لبعضها في الحكم مثل كونه أعرابيا ومثل كونها زوجته وغير ذلك .

(١١٧) والدوران هو أن يوجد الحكم عند وجود الوصف ويرتفع بارتفاعه في صورة واحدة كالتحريم مع السكر في العصور ، والدوران باطل عند الحنفية والغزالي ، وحجة عند الأمدى والجمهور (مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٠٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٢١) .

(١١٨) مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٠٢ .

(١١٩) ارشاد الفحول ص ٢٢١ .

(١٢٠) المرجع السابق ، ومسلم الثبوت ج ٢ / ٣٠٢ .

(١٢١) وهذا ما اختاره الأمدى والشيرازي والغزالي وأبو منصور ، وابن الحاجب وابن السمعاني (ارشاد الفحول ص ٢٢١) .

(١٢٢) حتى لا يجوز التعليل عند عدم التعديّة فيكون بين القياس والتعليل مساواة عند الحنفية (شرح المنار لابن ملك ص ٢٨٢) .

(١٢٣) لأنه يجوز التعليل بالعلة القاصرة ، فعنده التعليل أعم من القياس لأنه يوجد التعليل بدون القياس في العلة القاصرة (شرح ابن ملك ص ٢٨٣) .

فعندنا لا يجوز التعليل الا لتعدية الحكم من المحل المنصوص الى محل آخر فيكون التعليل والقياس واحداً (١٢٤) ، وعنده يجوز التعليل لزيادة القبول والاطلاع على حكمة الشارع فيوجد بدون القياس (١٢٥) ، هذا في التعليل الغير المنصوص .

وما يقع التعليل لأجله اما اثبات السبب أو وصفه (١٢٦) ، واما اثبات الشرط أو وصفه (١٢٧) ، واما اثبات الحكم أو وصفه ، واما تعدية حكم مشروع معلوم بصفة الى محل آخر يماثله في التعليل ، فالتعليل مختص بالتعدية ، واثبات العلة أو الشرط أو الحكم ابتداء بالرأى باطل بالاتفاق (١٢٨) ، واثبات حكم شرعى مثل الوجوب والحرمة بطريق التعدية من أصل موجود في الشرع ثابت بالنص أو الاجماع جائز اتفاقاً (١٢٩) .

واختلفوا في التعليل لاثبات السببية أو الشرطية بطريق التعدية فاختر فخر الاسلام وأتباعه جوازه (١٣٠) ، وذهب كثير من علماء المذهب

(١٢٤) راجع هذا في شرح ابن ملك للمنازل ص ٢٨٣ .

(١٢٥) المرجع السابق .

(١٢٦) المرجع السابق .

(١٢٧) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(١٢٨) أي أنه في حالة عدم ثبوتة بطريق التعدية باطل ، لأن التعليل شرع لادراك الأحكام الشرعية ، وفي اثبات الموجب وصفته اثبات الشرع وليس للعبد ذلك ، وفي اثبات الشرط وصفته ابطال الحكم وهذا نسخ لأنه لو لم يكن شرطاً لوجد الحكم بدونه وبعد ما صار شرطاً لا يوجد بدونه ، فكان رفعاً للحكم وليس للعبد ذلك (شرح ابن ملك للمنازل ص ٢٨٤) .

(١٢٩) شرح المنار لابن ملك ص ٢٨٤ .

(١٣٠) المرجع السابق واحتج المجوزون بأن القياس رد الشيء الى نظيره وهذا يتحقق في الأسباب والشروط كما يتحقق في الأحكام (شرح ابن ملك ص ٢٨٤) .

الى امتناعه (١٣١) .

تقسيم القياس الى جلى وخفى :

والقياس جلى ان سبق اليه الافهام ، وقيل ان قطع بنفى الفارق فيه ، وخفى ان لم يسبق أو لم يقطع ، والخفى يسمى بالاستحسان وهو أعم منه ، لأن الاستحسان دليل يقابل القياس الجلى نصا كان أو اجماعاً أو قياساً على خلافة ، وقد غلب فى القياس الخفى فى كتبنا (١٣٢) ، وهو حجة عندنا وعند الحنابلة (١٣٣) ، ويعمل به اذا كان أقوى من القياس الجلى (١٣٤) ، وثبوته بالدلائل التى هى حجة اجماعاً (١٣٥) اما بالأثر فكا لسلم (١٣٦) والاجارة ، وبقاء الصوم فى النسيان ، واما بالاجماع

(١٣١) واحتجوا بأنه لابد للقياس من معنى جامع فاذا قسنا اللوطة على الزنا مثلاً فى كونه سبباً للحد لابد من أن نقول ان الزنا سبب للحد بوصف مشترك بين اللوطة ويمكن جعل اللوطة سبباً له أيضاً ، وحينئذ يكون الموجب للحد المعنى المشترك فيخرج الزنا واللوطة عن كونهما موجبين له ، لأن الحكم لما استند الى المعنى المشترك استحال مع ذلك استناده الى خصوصية كل واحد منهما فيلزم منه بطلان القياس ، لأن شرطه بقاء حكم الأصل ولم يبق فى الزنا الذى هو الأصل حكمه وهو ان يكون سبباً للحد . (شرح ابن ملك ص ٢٨٤) .

(١٣٢) التوضيح ج ٢ / ١٦٢ .

(١٣٣) المرجع السابق .

(١٣٤) المرجع السابق .

(١٣٥) المرجع السابق .

(١٣٦) المرجع السابق ص ١٦٣ ، والسلم بأبى القياس لعدم المعقود عليه عند العقد الا أن الحنفية تركوه بالنص وهو قوله عليه السلام « من أسلم منكم فليسلم فى كيل معلوم الحديث » . (شرح ابن ملك للمنازل ص ٢٨٥) .

فكالاستصناع^(١٣٧) ، واما بالضرورة كطهارة الحيض والآبار^(١٣٨) فيكون هو دليلاً متفقاً عليه^(١٣٩) ، فلا معنى لانكاره من غيرهما ، فاذا صارت العلة علة بأثرها عندنا قدمنا الاستحسان اذا قوى أثره على القياس^(١٤٠) ، وقدمنا القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر أثره وخفى فساد^(١٤١) ، لأن العبرة لقوة الأثر وصحته دون الظهور ، وهذا قليل ، والأول أكثر من أن يحصى ، ثم المستحسن بالقياس الخفى يصح تعديته بخلاف المستحسن بالنص كالسلم ، أو بالاجماع كالاستصناع ، أو بالضرورة كتنظيف الحيض والأواني^(١٤٢) ، والاستحسان ليس من تخصيص العلة كما توهمه البعض .

تخصيص العلة :

واعلم ان تجويز تخصيص العلة^(١٤٣) المستنبطة وهو تخلف الحكم

(١٣٧) القياس يقتضى عدم جواز الاستصناع لأنه بيع معدوم لكن الحنفية أجازوه بناء على الاجماع الثابت بتعامل الناس فيه .

(١٣٨) التوضيح ج ٢ / ١٦٣ .

(١٣٩) المرجع السابق .

(١٤٠) المرجع السابق ص ١٦٤ ، شرح المنار لابن ملك ص ٢٨٥ .

(١٤١) كما اذا تلا آية السجدة فى صلاته فانه يركع بها قياساً وينوى سجدة التلاوة ثم يعود الى القيام ، ولكن المحققين مالوا الى أن يقيم ركوع الصلاة مقامها ، لأن الركوع والسجود يتشابهان فى الخضوع فينوب الركوع مناب السجود .

(شرح ابن ملك ص ٢٨٦) .

(١٤٢) شرح المنار لابن ملك ص ٢٨٧ ، التوضيح ج ٢ / ١٦٩ .

(١٤٣) وسمى تخصيصاً لأن العلة وان كانت معنى ، والمعنى لا عموم له حقيقة لأنه فى ذاته شئ واحد ، لكنه باعتبار حلوله فى محال متعددة يوصف بالعموم ويكون أخراج بعض المحال التى توجد فيها العلة عن تأثير العلة فيه وقصر عمل الباقي يكون بمثزلة التخصيص ، كما أن اخراج بعض أفراد العام عن تناول اللفظ العام له وقصره على الباقي تخصيص (كشف الأسرار ٣٢/٤) .

عن الوصف المدعى عليته فى بعض الصور لمانع قول الامام أبى زيد والكرخى وأبى بكر الرازى وأكثر العراقيين من أصحابنا ، ومذهب مالك وأحمد بن حنبل وعامة المعتزلة^(١٤٤) ، ومذهب مشايخ ديارنا قديماً وحديثاً الى عدم تجويزه وهو أظهر قولى الشافعى^(١٤٥) .

حكم القياس :

وحكم القياس تعدية حكم النص الى ما لا نص فيه^(١٤٦) ، وزاد الامام أبو زيد ولا اجماع ولا دليل فوق رأى ليثبت الحكم فيه بغالب رأى على احتمال الخطأ .

ويجوز التعبد بالقياس بأن يوجب الشارع العمل بموجبه عند الأئمة الأربعة والسلف من الصحابة والتابعين وأكثر الفقهاء والمتكلمين^(١٤٧) ، ويمتنع عقلاً عند الشيعة والنظام وبعض المعتزلة^(١٤٨) ، وعند القاشانى

(١٤٤) كشف الأسرار ج ٤ / ٣٢ .

(١٤٥) المرجع السابق ، وهذا الاختلاف فى العلة المستنبطة أما المنصوصة فاتفق القائلون بالجواز فى المستنبطة على الجواز فيها ، أما الذين لم يجزوا التخصيص فى المستنبطة فأكثرهم جوزه فى المنصوصة ، وبعضهم منعه فيها وهو مختار أبى إسحاق الاسفراينى وعبد القاهر البغدادى ، وقيل أنه منقول عن الشافعى (راجع الأدلة فى كشف الأسرار ج ٤ / ٣٣) .

(١٤٦) (تيسير التحرير ج ٤ / ٩٧ ، ٩٨) .

(١٤٧) انظر كشف الأسرار ج ٣ / ٢٧٠ .

(١٤٨) المرجع السابق .

وداؤد بن علي الأصفهانى (١٥١) وابنہ النهروانى (١٥٢) سمعاً ،
ويجب عند القفال وأبى الحسين البصرى (١٥٣) ، وقال أصحاب الظواهر
والخوارج بنفى القياس اما فى الشرعيات خاصة أو فيها وفى العقليات
أيضاً (١٥٤) ، ثم الجمهور القائلون بجواز التعبد بالقياس اختلفوا فى
ثبوته فقليل بالعقل ، وقال الأكثر بالسمع ، فقال أبو الحسين : بسمعى
ظنى (١٥٥) ، وقال الأكثرون بسمعى قطعى (١٥٦) وهو المختار .

والمختار أنه لا يكفى نص الشارع على علة الحكم فى تعديته بها
دون ورود الشرع بالتعبد بالقياس (١٥٧) ، وقال أحمد وأبو بكر الرازى
والكرخى : انه يكفى (١٥٨) ، وقال أبو عبد الله البصرى يكفى فى
التحريم (١٥٩) دون غيره [ولا يجرى القياس فى الحدود والكفارات (١٦٠)]

(١٥١) وهو : داود بن بن علي بن خلف الأصفهانى امام أهل الظاهر
ولد سنة ٢٠٢ هـ — وكان اماماً ورعاً زاهداً وانتهت اليه رئاسة العلم ببغداد
وتوفى سنة ٢٧٠ هـ (ط الشافعية ج ٢ / ٢٨٤) .

(١٥٢) وهو : الحسن بن سليمان بن عبد الله بن أنفى النهروانى
أبو علي الأصفهانى — تفقه على الخجندى — وولى قضاء خوزستان وتدریس
النظامية ببغداد ، وسمع الحديث من أبيه وتوفى فى شوال سنة ٥٢٥ هـ
(طبقات الشافعية ج ٧ / ٦٢) .

(١٥٣) كشف الأسرار ج ٣ / ٢٧٠ .

(١٥٤) المرجع السابق .

(١٥٥) كشف الأسرار ج ٣ / ٢٧٠ .

(١٥٦) المرجع السابق .

(١٥٧) مسلم الثبوت ج ٢ / ٣١٦ ، تيسير التحرير ج ٤ / ١١١ .

(١٥٨) تيسير التحرير ج ٤ / ١١١ .

(١٥٩) المرجع السابق .

(١٦٠) تيسير التحرير ج ٤ / ١٠٣ ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٣١٧ .

عندنا ويجرى عند الجمهور^(١٦١) [ولا يجرى القياس فى جميع الأحكام الشرعية فى المختار ، وإن أثبتته شذوذ •

وأما دفع القياس فاما بدفع العلة المؤثرة أو بدفع العلة الطردية •

دفع العلة المؤثرة :

أما دفع العلة المؤثرة^(١٦٢) بالنقض وهو وجود العلة فى صورة مع تخلف الحكم عنها^(١٦٣) ، فالجواب عنه اما بمنع وجود العلة فى صورة النقض^(١٦٤) ، واما بمنع معنى العلة الذى صارت العلة لأجله ، وهو بالنسبة الى العلة كالثابت بدلالة النص بالنسبة الى المنصوص^(١٦٥) ، واما بمنع تخلف الحكم عن العلة فى صورة النقض^(١٦٦) ، واما بالدفع بغرض نحو خارج نجس فيكون ناقضاً ، فنوقض بالاستحاضة فنقول

(١٦١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(١٦٢) أى الاعتراضات التى تورد عليها •

(١٦٣) التوضيح ج ١٧١/٢ •

(١٦٤) مثل خروج النجاسة علة الانتقاض فنوقض بالقليل فيمنع الخروج فيه ، ومثل وجود ملك بدل المفضوب يوجب ملكه أو ملك المفضوب لئلا يجتمع البدل والمبدل فى ملك شخص واحد — ونوقض هذا بالمدير أى اذا كان بدل المفضوب علة لملك المفضوب ففى غصب المدير يكون كذلك ، لكن الحكم متخلف ، لأن المدير غير قابل للانتقال من ملك الى ملك فيمنع ملك بدل المفضوب بأن يمنع فى المدير كون بدله بدل المفضوب فانه ليس بدل العين بل بدل اليد الفائته (التوضيح ج ١٧٠/٢) •

(١٦٥) التوضيح ج ١٧٠/٢ •

(١٦٦) المرجع السابق •

الفرض التسوية بين السبيلين وغيرهما فإنه حدث ثمة، لكن إذا استمر يصير عفواً فكذا هنا. فاعلم أنه أن تيسر دفع النقض بهذه الطرق فيها والا فلا (١٦٧) فإن لم يوجد في صورة النقض مانع فقد بطل العلة والا فلا ، أما دفع المعلن المؤثرة بفساد الوضع (١٦٨) وهو أن يترتب على العلة نقيض ما تقتضيه (١٦٩) فلا شك أن ما ثبت تأثيره شرعاً بأن ظهر أثرها بالكتاب أو السنة أو الاجماع لا يمكن فساد الوضع فيه ولا يحتمله (١٧٠) ، ودفعها بعدمها مع وجود الحكم لا يقدر فيها ، لاحتمال وجود الحكم بعلّة أخرى (١٧٢) ، ودفعها بالفرق وهو أن يبين في الأصل وصف له مدخل في العلية لا يوجد في الفرع (١٧٣) وهو فاسد على ما قالوا (١٧٣) ، لأنه غصب منصب المعلن (١٧٤) .

وأما دفعها بالمانعة فهي أما في نفس الحجة لاحتمال أن يكون

(١٦٧) في (أ) والأل والصواب ما أثبتناه .

(١٦٨) التوضيح ج ٢ / ١٧٧ .

(١٦٩) المرجع السابق ، والتلويح ج ٢ / ١٧٨ وقد مثل له التفتازاني بما إذا قيل التيمم مسح فليس فيه التثليث كالاستنجاء فيعترض بأنه قد ثبت اعتبار المسح في كراهة التكرار كالمسح على الخف ، وهذا إنما يسمع قبل ثبوت تأثير العلة الآن اعتبار أنوصف ونقيضه في الشيء الواحد ممتنع من الشارح (التلويح ج ٢ / ١٧٨) .

(١٧٠) التوضيح ج ٢ / ١٧٨ .

(١٧١) المرجع السابق .

(١٧٢) التلويح ج ٢ / ١٧٨ .

(١٧٣) التوضيح ج ٢ / ١٧٨ .

(١٧٤) المرجع السابق .

متمسكاً بما لا يصلح دليلاً كالطرد والتعليل بالعدم^(١٧٥) ولا احتمال أن لا تكون العلة هذا بل غيره^(١٧٦) ، وأما في وجودها في الأصل أو في الفرع كما مر ، وأما في شروط التعليل وأوصاف العلة ككونها^(١٧٧) مؤثرة^(١٧٨) ، وأما دفعها بالمعارضة وهو أن يقيم المعارض دليلاً على نفى دليل المستدل فتجرى تارة في الحكم^(١٧٩) ، وتارة في علته [والأولى تسمى معارضة في الحكم والثانية في المقدمة^(١٨٠)] ، أما الأولى فاما بدليل المعال وأما بزيادة شيء عليه زيادة تقيد تقريراً أو تفسيراً وهي معارضة فيها مناقضة^(١٨١) ، فان دل على نقيض الحكم بعينه فقلب^(١٨٢) ، وان دل على حكم آخر يلزم منه ذلك النقض يسمى عكساً^(١٨٣) ، والقلب أقوى من العكس ، لأنه جاء بحكم آخر وبحكم مجمل^(١٨٤) .

• (١٧٥) التوضيح ج ٢ / ١٨٠ .

• (١٧٦) المرجع السابق .

• (١٧٧) في الأصل « لكونها » والصواب ما أثبتاه من النسخ الأخرى .

• (١٧٨) التوضيح ج ٢ / ١٨١ .

• (١٧٩) التوضيح ج ٢ / ١٨١ .

• (١٨٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

• (١٨١) التلويح ج ٢ / ١٨١ ، التوضيح ج ٢ / ١٨٢ .

(١٨٢) كقوله صوم رمضان صوم فرض فلا ينادى الابتغيين النية كالقضاء فنقول صوم فرض فيستغنى عن التعيين بعد تعيينه كالقضاء ، لكن هنا التعيين قبل الشروع وفي القضاء بالشروع (التوضيح ج ٢ / ١٨٣) .

(١٨٣) كقوله صلاة الفل عباد لا تمضي في فاسدها فلا تلزم بالشروع كالوضوء ، فنقول لما كان كذلك وجب أن يستوى فيه النذر والشروع كالوضوء (التوضيح ج ٢ / ١٨٣) .

• (١٨٤) المرجع السابق .

وأما بدليل آخر وهو معارضة خالصة ، وهو أما أن يثبت نقيض الحكم المعلل بعينه^(١٨٥) ، أو بتغيير أو حكماً يلزم منه^(١٨٦) وذلك النقيض^(١٨٧) ، وأما الثانية فمنها ما فيه معنى المناقضة وهي أن يجعل العلة معلولا والمعلولا علة وهي قلب أيضاً ، وإنما يرد هذا إذا كان العلة حكماً لا وصفاً^(١٨٨) ، والمخلص عن ورود هذا القلب أن لا يذكر علة على سبيل التعليل بل يستدل بوجود أحدهما على وجود الآخر إذا ثبت المساواة بينهما^(١٨٩) .

ومنها ما هي خالصة عن معنى المناقضة والابطال وهي نوعان :
أحدهما : في حكم الفرع بأن يذكر السائل علة أخرى توجب خلاف ما توجبه علة المستدل وهو صحيح فيمتنع العمل بهما إلا بترجيح إحدى العلتين على الأخرى^(١٩٠) .

وثانيهما : في علة الأصل وهي أن يذكر السائل علة أخرى في المقيس عليه تفقد هي في المقيس^(١٩١) ، ويسند الحكم إليها معارضاً

(١٨٥) التوضيح ج ١٨٥/٢ .

(١٨٦) في (١) تلزمة والصواب ما أثبتناه كما في التوضيح ج ١٨٥/٢ .

(١٨٧) كقولہ المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالفسل ، فنقول مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف (التوضيح ج ١٨٥/٢) .

(١٨٨) لأنه إذا كان وصفاً لا يمكن جعله معلولاً والحكم عليه مثل قولهم الكفار جنس يجلد بكرهم مائة فيرجم ثيبيهم كالمسلمين (التوضيح ج ١٨٦/٢) .

(١٨٩) التلويح ج ١٨٧/٢ ، شرح ابن ملك للمنازل ص ٢٩٨ .

(١٩٠) شرح المنار لابن ملك ص ٣٠١ .

(١٩١) في الأصل « الفرع » والمعنى واحد .

للمجيب في علقته ، وهو باطل اذ الحكم في الأصل يجوز أن يثبت بعلل مختلفة^(١٩٢) ، فذلك الوصف الذي ادعى السائل عليته لحكم الأصل ان كان قاصراً لا يقبل عندنا ، فيبطل المعارضة لبطلان التعليل^(١٩٣) فكذا لا يقبل ان كان متعدداً الى فرع مجمع عليه ، أو الى فرع مختلف فيه^(١٩٤) .

وكذا كلام صحيح اذا أورد السائل (ان كان متعدداً)^(١٩٥) أو أهل الطرد في مقام السؤال على وجه الفرق^(١٩٦) ، ولا يقبل منهم ، وينبغي أن يورد على سبيل الممانعة حتى يقبل^(١٩٧) .

دفع العلل الطردية :

وأما دفع العلل الطردية فاما بالقول بموجب العلة وهو الترام ما يلزمه المعلن بتعليله مع بقاء الخلاف في الحكم المقصود ، وهو يلجئ المعلن الى القول بالعلة المؤثرة^(١٩٨) ، واما بالممانعة^(١٩٩) وهي اما بمنع

(١٩٢) شرح المنار ص ٣٠٤ .

(١٩٣) ساقطة من (١) .

(١٩٤) شرح ابن ملك للمناص ص ٣٠٤ .

(١٩٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(١٩٦) شرح المنار لابن ملك ص ٣٠٥ .

(١٩٧) المرجع السابق .

(١٩٨) أى يجعل المعلن مضطراً الى القول بمعنى مؤثر برفع الخلاف ولا يتمكن الخصم من تسليمه مع بقاء الخلاف .

(١٩٩) التوضيح ج ١٩١/٢ .

وجود الوصف الذى يدعى المعلن عليته فى الفرع^(٢٠٠) ، واما بمنع ثبوت الحكم الذى يكون الوصف علة له فى الفرع^(٢٠١) ، واما بمنع ثبوت الحكم الذى يدعيه المعلن بالوصف المذكور فى الأصل ، واما بمنع صلاحية الوصف الحكم بعد تسليم وجود الوصف ، واما بمنع نسبة الحكم الى الوصف ، وكذا تتدفع العلة الطردية بفساد الوضع ، وهو عبارة عن كون الجامع فى القياس بحيث قد ثبت اعتباره بنص أو اجماع فى نقيض الحكم وهو فوق المناقضة فى الدفع^(٢٠٢) ، وبالمناقضة ، وهو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليته لمانع أو لغيره^(٢٠٣) عند من لم يجوز تخصيص العلة ، وعند من جوزه لغير مانع ، وهى تلجىء أهل الطرد الى العلة المؤثرة^(٢٠٤) .

انتقال القائس فى قياسه :

وأعلم أن القائس قد ينتقل فى قياسه من كلام الى آخر قبل أن يتم اثبات الحكم الأول وأقسامه المعتبرة فى المناظرة أربعة :

الأول : الانتقال الى علة أخرى لاثبات علة القياس^(٢٠٥) .

(٢٠٠) كقوله فى الأكل والشرب من الصائم فى نهار رمضان العقوبة متعلقة بالجماع فلا تجب بالأكل والشرب كحد الزنا ، فلا نسلم تعلقها بالجماع بل هى متعلقة بالفطر (التوضيح ج ٢ / ١٩١) .

(٢٠١) التوضيح ج ٢ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢٠٢) المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٢٠٣) فى (١) غيره .

(٢٠٤) التوضيح ج ٢ / ١٩٥ .

(٢٠٥) المرجع السابق ص ١٩٩ .

الثانى : الانتقال الى علة لاثبات حكم القياس (٢٠٦) .

الثالث : الانتقال الى علة أخرى لاثبات حكم آخر يحتاج اليه حكم القياس (٢٠٧) .

الرابع : الانتقال الى حكم يحتاج اليه حكم القياس بأن يثبت بعلة القياس .

الحجج الفاسدة

فهنا حجج فاسدة يحتج بها بعضهم كالأستصحاب فانه حجة عند الشافعى فى كل شىء ثبت وجوده بدليل وقع الشك فى بقاءه (٢٠٨) ، وعندنا حجة للدفع لا للاثبات (٢٠٩) [كحياة المفقود فيرث عنده لا عندنا ، لأن لارث من باب لاثبات (٢١٠)] ، ولا يورث لأن عدم الارث من باب الدفع فيثبت به (٢١١) . وكالتعلييل بالنفى (٢١٢) وكالاحتجاج بتعارض الأشباه (٢١٣) .

(٢٠٦) التلويح ج ٢/ ٢٠٠ .

(٢٠٧) التوضيح ج ٢/ ٢٠٠ .

(٢٠٨) التوضيح ج ٢/ ٢٠٣ .

(٢٠٩) المرجع السابق .

(٢١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢١١) التوضيح ج ٢/ ٣٠٤ .

(٢١٢) المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٢١٣) المرجع السابق .

المرصد التاسع

فى المعارضة والترجيح

تعارض الداليلين كونهما بحيث يقتضى أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاءه فى محل واحد [فى زمان واحد^(١)] بشرط تساويهما فى القوة ، أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع^(٢) ، والقوة المذكورة رجحان ، وإن كان أقوى بما هو غير تابع لا يسمى رجحانا ، فلا يقال النص راجح على القياس^(٣) .

والترجيح^(٤) عبارة عن فضل أحد المثليين على الآخر وصفا^(٥) حتى قالوا : أن القياس لا يترجح بقياس آخر وكذلك الكتاب بكتاب والحديث بحديث .

(١) ما بين القوسين ساقط من أ ، ب ،

(٢) التوضيح وشرحه التلويح ج ٢/٢٠٥ ، واحتراز باتحاد المحل عما يقتضى حل المنكوحة وحرمة أمها ، وباتحاد الزمان عن مثل حل وطء المنكوحة قبل الحيض وحرمة عند الحيض كما احتراز بالقيد الآخر عما إذا كان أحدهما أقوى بالذات كالنص مع القياس فلا تعارض بينهما .

(٣) التوضيح ج ٢/٢٠٦ .

(٤) الترجيح فى اللغة جعل الشئ راجحا أى فاضلا زائدا (التلويح ج ٢/٢٠٦) .

(٥) التلويح ج ٢/٢٠٦ .

والعمل بالأقوى (٦) وترك الآخر واجب عند عامة العلماء وإن قال
قوم بوجوب التوقف (٧) والتخير (٨) عند التعارض ، هذا إذا كان
أحدهما أقوى بوصف هو تابع وبوصف غير تابع كالنص مع القياس (٩) ،
وإذا تساويا قوة سواء تساويا في العدد كالتعارض بين آية وآية ، أولا
كالتعارض بين آية وآيتين ، وسنة وسنتين ، وقياس وقياس (١٠) ، فحكمها
أنه إن كان التعارض بين قياسين يعمل بأيهما شاء (١١) ، وإن كان بين
آيتين أو قراءتين أو سنتين قولين أو فعلين (١٢) مختلفين ، أو آية وسنة في قوتها
كالشهور والمتواتر ، فإن علم المتأخر منهما فناسخ (١٣) ، وإلا فإن أمكن
الجمع باعتبار مخلص من الحكم والمحل والزمان فذاك ، وإلا ترك العمل
بالدليلين (١٤) ، وحينئذ إن أمكن المصير من الكتاب إلى السنة ومن السنة

(٦) يعني أنه إذا تعارض دليلان وكان أحدهما أقوى بوصف هو تابع
أو كان أحدهما أقوى بما هو غير تابع ، فإنه يعمل بالأقوى ويترك الأضعف
وجوبا (التوضيح ج ٢/٢٠٦) .

(٧) هذا في حالة عجز المجتهد عن الترجيح بين الدليلين وعدم
وجود دليل آخر ، والتوقف حكاه الفزالي (إرشاد الفحول ص ٢٧٥) .

(٨) وهذا منسوب إلى أبي علي وأبي هاشم والباقلاني .

(٩) التوضيح ج ٢/٢٠٦ .

(١٠) التلويح ج ٢/٢٠٧ .

(١١) المرجع السابق .

(١٢) ساقط من الأصل .

(١٣) إذ لو لم يصلح المتأخر ناسخا كخبر الواحد المتأخر عن الكتاب
أو السنة المشهورة فهو ليس من قبيل تعارض التساوي ، بل المتقدم راجح
(التلويح ج ٢/٢٠٧) .

(١٤) التلويح ج ٧/٢٠٧ .

الى القياس وقول الصحابي يصار اليه والا يقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدليين (١٥) ، وهذا معنى تقرير الأصل (١٦) كما فى سؤر الحمار (١٧) عند تعارض الآثار فلا يجرى النسخ بين القياسين ، ولا يقع التعارض بين الاجماع وبين دليل آخر قطعى ، ولا ترتيب بين القياس وقول الصحابي فيما يدرك بالقياس يعمل بأيهما شاء بشرط التحرى كما فى القياسين (١٨) ، ودفع المتعارضين (١٩) المتساويين فى القوة بالجمع بينهما (٢٠) ، اما بدفع اتحاد الحكم (٢١) والمحل (٢٢) أو الزمان (٢٣)

(١٥) المرجع السابق ،

(١٦) وفى هذا الكلام اشارة الى أن النسخ لا يجرى بين القياسين اذ لا يتصور فيهما التقدم والتأخر ، وأنه لا يقع التعارض بين الاجماع ودليل آخر قطعى من نص أو اجماع ، لأن الاجماع لا ينعقد مخالفاً لقطعى ، وأنه لا ترتيب بين القياس وقول الصحابي بل هما فى مرتبة واحدة ويعمل بأيهما شاء بشرط التحرى كما فى القياسين ، وعند من أوجب تقليد الصحابي يجب المصير اليه (التلويح ج ٢/٢٠٧) ،

(١٧) المرجع السابق ص ٢٠٩ .

(١٨) التلويح ج ٢/٢٠٧ .

(١٩) ساقط من الأصل .

(٢٠) التلويح ج ٢/٢٠٧ .

(٢١) انظر أصول السرخسى ج ٢/١٩ .

(٢٢) التوضيح ج ٢/٢١٣ وقد مثل صدر الشريعة لذلك بقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن » بالتشديد والتخفيف فبالتخفيف يدل على الحل بعد الطهر وقبل الاغتسال ، وبالتشديد يوجب الحرمة قبل الاغتسال فحمل المخفف على العشرة والمشدد على الأقل منها .

(٢٣) التوضيح ج ٢/٢١٤ .

وهو اما بوجود صريح اختلاف الزمان فيكون الثاني ناسخاً للأول^(٢٤) ،
أو بوجود دلالة كنعين أحدهما محرم والآخر مبيح فيجعل المحرم
ناسخاً ، لأن قبل البعثة كان الأصل الإباحة ، والمبيح ورد لابقائه ثم
المحرم نسخه^(٢٥) .

وان كان أحد الدليلين مثبتاً والآخر نافياً فان كان النفي مبنياً على
العدم الأصلي فالمثبت مقدم^(٢٦) والا فان تحقق أنه بالدليل تساوي ، وان
احتمل الأمرين ينظر ليتبين الأمر^(٢٧) .

واعلم أن بعض ما يقع به الترجيح يعرف مما سبق^(٢٨) لا سيما
وجوه الترجيح في النص والاجماع كترجيح النص على الظاهر ، والمفسر
على النص ، والمحكم على المفسر ، والحقيقة على المجاز^(٢٩) والصريح
على الكناية ، والعبارة على الإشارة ، والإشارة على الدلالة ، والدلالة
على الاقتضاء عند التعارض^(٣٠) ، والنهي على الأمر^(٣١) ، والأمر على

(٢٥) التوضيح ج ٢/ ٢١٤ .

(٢٤) المرجع السابق .

(٢٦) المرجع السابق ج ٢/ ١١٨ .

(٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) ساقط من الأصل .

(٢٩) التوضيح ج ٢/ ٢٢٢ ، التلويح ج ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٣٠) التوضيح ج ٢/ ٢٢٢ ، تيسير التحرير ج ٣/ ١٥٥ .

(٣١) تيسير التحرير ج ٣/ ١٥٩ وقدم النهي على الأمر احتياطياً .

الاباحة على الصحيح (٣٢) ، والنهي على الاباحة (٣٣) والأقل احتمالاً على الأكثر احتمالاً (٣٤) ، والمجاز على المشترك على الأصح ، والمجاز على المجاز بشهرة علاقة أحدهما وقوته (٣٥) ، وإن اتحد جهتهما وقرب جهته من الحقيقة ورجحان دليله أو شهرة استعماله ، والأشهر مطلقاً يقدم على غير الأشهر في اللغة والشرع والعرف (٣٦) سواء كانا حقيقتين أو مجازين ، أو أشهرهما حقيقة وغيره مجازاً وأشهرهما مجاز والآخر حقيقة عندهما ، وعند الجمهور لا عند أبي حنيفة ، فإن الحقيقة المستعملة لا على وجه الشهرة ترجح على المجاز (٣٧) المشهور عنده .

واللغوى المستعمل شرعاً في معناه اللغوى يقدم على اللفظ الشرعى المنقول من معناه اللغوى (٣٨) ، بخلاف المنفرد الشرعى ، وهو ما لم يستعمله الشارع في مدلوله اللغوى أصلاً ، بل استعمله في عرفه دائماً ، فإنه إذا أطلق الشرع ذلك اللفظ يرجح معناه الشرعى على معناه اللغوى ، ويقدم أحد المتعارضين على الآخر بتأكيد دلالة أحدهما ، ويرجح في دلالة

(٣٢) تيسير التحرير ج ٣/ ١٥٩ ويقصد بالأمر ما يثبت به من وجوب ونادب .

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) تيسير التحرير ج ٣/ ١٥٧ ومثاله المشترك الموضوع لاثنتين يرجح على المشترك الموضوع لأكثر من اثنتين .

(٣٥) تيسير التحرير ج ٣/ ١٥٧ .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) تيسير التحرير ج ٣/ ١٥٥ .

(٣٨) المرجع السابق ص ١٥٧ .

الاقتضاء الاضمار بضرورة الصدق على ضرورة وقوعه شرعاً (٣٩) ، ويرجح في تعارض الايمائين ما يستدل فيه على العلية بانتفاء العيب في كلام الشارع على غيره من أقسام الايماء من ترتيب الحكم على وصف ، ويرجح الدال بمفهوم الموافقة على الدال بمفهوم المخالفة (٤٠) ، وما يدل بالاقتضاء على ما يدل بالاشارة وبالايماء وبالمفهوم موافقة ومخالفة ، وتخصيص العام على تأويل الخاص (٤١) ، والخاص ولو من وجه على العام مطلقاً (٤٢) ، والعام الذي لم يخص على ما خص (٤٣) ، والمقيد ولو من وجه على المطلق (٤٤) ، ومطلق لم يخرج منه على ما أخرج منه ، وتقيد المطلق على تأويل المقيد ، والعام الصريح الشرطي على النكرة المنفية وعلى غيرها كالجمع المحلى باللام والمضاف ونحوهما (٤٥) ، والجمع المحلى باللام والاسم الموصول « كمن » و « ما » على اسم الجنس المعروف باللام (٤٦) ، والاجماع القطعي على النص كتاباً كان أو سنة (٤٧) ، والمقدم من الاجماعين الظنيين المتعارضين على ما بعده كالصحابة على التابعين والتابعين على تتبع التابعين .

(٣٩) . تيسير التحرير ج ٣ / ١٥٦ .

(٤٠) . المرجع السابق .

(٤١) . تيسير التحرير ج ٣ / ١٥٩ .

(٤٢) . المرجع السابق .

(٤٣) . المرجع السابق .

(٤٤) . ارشاد الفحول ص ٢٧٩ .

(٤٥) . المرجع السابق .

(٤٦) . ارشاد الفحول ص ٢٧٩ .

(٤٧) لأن النص يقبل التخصيص والتأويل والنسخ والاجماع لا يقبلها وقال امام الحرمين : ويحتمل تقدم النص على الاجماع ، لأن الاجماع فرع النص لكونه المثبت له ، والفرع لا يكون أقوى من الأصل (تيسير التحرير ج ٣ / ١٦١ ، ارشاد الفحول ص ٢٨٢) .

وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير ترجيح الحظر على الاباحة ،
وترجيح المثبت على النافى ^(٤٨) فانهما من الترجيح بحسب المدلول .

ومنه رجحان الحظر على النذب وعلى الكراهة ، والوجوب على
النذب ، والدارىء للحد على الموجب له ^(٤٩) ، والموجب للطلاق والعق
على عدمهما ^(٥٠) ، وقد عكس الترجيح فيهما والأخف على الأثقل .

والترجيح بحسب السند وجوه : ترجيح الخبر المشهور على الآحاد
والمتواتر على المشهور ، (وخبر المعروف بالثقة على غيره والمرسل على
المسند عندنا) ^(٥١) وخبر المعروف بالرواية على غيره ^(٥٢) ، والمسند على
المرسل عند الشافعى ^(٥٣) ومرسل التابعى على مرسل تبع التابعى ،
والأعلى اسناداً على الأسفل ^(٥٤) ، والمسند المعنعن ^(٥٥) اليه عليه الصلاة
والسلام على ما يحال الى معروف من كتب الحديث وعلى المشهور أيضاً ،
والمسند الى كتاب معروف على مشهور غير مسند ، والمسند الى كتاب مشهور

(٤٨) فى الأصل أنهما والصواب ما أثبتناه من النسخ الأخرى .

(٤٩) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦١ .

(٥٠) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦١ ، وقيل بالعكس أى يترجح نافيها على
موجبها ، لأنه على وفق الدليل المقتضى لصحة الفكاح وإثبات ملك اليمين .

(٥١) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٥٢) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦٣ .

(٥٣) ارشاد الفحول ص ٢٧٨ .

(٥٤) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦٣ .

(٥٥) الأحكام للأمدى ج ٣ / ٢٦٣ .

عرف بالصحة كالبخارى (٥٦) ومسلم أ (٥٧) على ما لم يعرف بصحة (٨٥) كسنن أبى داود (٥٩) ، والمسند بالاتفاق على مختلف فى كونه مسنداً ، والرواية بقراءته على الشيخ على الرواية بقراءة الشيخ عند أصحابنا ، وعكسه عند غيرهم ، وغير المختلف فى رفعه اليه عليه الصلاة والسلام على المختلف فيه (٦٠) ، وغير المختلف فى طريقه على المختلف فيه ، وغير المختلف فى متنه على المختلف فيه ، والراوى سماعه من الرسول عليه الصلاة والسلام على الآخر المحتمل سماعه وعدمه (٦١) ، وسكوته عليه الصلاة والسلام عما جرى بحضوره ﷺ على سكوته عليه الصلاة والسلام عما جرى بغيبته (٦٢) وسمعه عليه الصلاة والسلام ، وورود صيغة منه

(٥٦) هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخارى ابو عبد الله حبر الاسلام والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخارى — ولد فى بخارى سنة ١٩٤ هـ وتوفى سنة ٢٥٦ هـ (الاعلام ج ٦ / ٢٥٨) .

(٥٧) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ابو الحسين حافظ من ائمة المحدثين ولد بنيسابور سنة ٤٠٢ هـ ورحل الى مصر والنشام والحجاز من مؤلفاته صحيح مسلم وتوفى سنة ٢٦١ هـ (الاعلام ج ٨ / ١١٧ ، ١١٨) .

(٥٨) الاحكام للامدى ج ٣ / ٢٦٣ .

(٥٩) هو سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني صاحب السنن ولد سنة ٢٠٢ هـ وكان ثبثاً — وحدث عنه الترمذى والنسائى وابنه أبو بكر وأبو عوانة — وتوفى سنة ٢٧٥ هـ (تذكرة الحفاظ ج ٢ / ٥٩١) .

(٦٠) الاحكام للامدى ج ٣ / ٢٦٤ .

(٦١) الاحكام للامدى ج ٣ / ٢٦٤ .

(٦٢) المرجع السابق .

عاليه السلام فيه على الفهم منه ﷺ ورواه الراوى بعبارة نفسه (٦٣) ،
وخبر الواحد فيما لا يعم به البلوى على خبره فيما يعم به البلوى (٦٤) .

والترجيح فيما يسند اليه المنقول (٦٥) أن يترجح بزيادة الثقة بقوله
وبالطئنة وبالضبط وبالنحو ، ويرجح الأشهر باحدى هذه الصفات على
من اتصف بأحدها وبالاغتماد على الحفظ لا على نسخه (٦٦) ، وبالاغتماد
على تذكره سماعه لا على خط نفسه ، وبموافقة عمل أحدهما برواية نفسه
ولم يعلم عمل الآخر (٦٧) ، وبأن يعلم عدم رواية أحد المرسلين (٦٨)
الا عن عدل ولم يعلم الآخر به ، وبمباشرة أحدهما لما رواه دون الآخر ،
ويكون أحدهما صاحب الواقعة (٦٩) دون الآخر .

ويكون أحدهما مشافهاً دون الآخر ، (ويكونه أقرب الى الرسول عند
سماعه) (٧٠) .

ويكونه من أكابر الصحابة (٧١) ، ويكونه مقدم الاسلام على اسلام

(٦٣) المرجع السابق .

(٦٤) المرجع السابق ج ٣ / ٢٦٥ .

(٦٥) كذا فى الأصل وفى (١) المنقول وهو الصواب الذى اثبتناه .

(٦٦) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦٣ .

(٦٧) ارشاد الفحول ص ٢٧٧ .

(٦٨) فى (ب) أحدهما .

(٦٩) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦٣ .

(٧٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٧١) تيسير التحرير ج ٣ / ١٦٣ .

الآخر (٧٢) ، وبكونه مشهور النسب (٧٣) ، وبكونه غير ملتبس بمن ضعف روايته والآخر ملتبس به ، وبكون تحمله الرواية من أحدهما (٧٤) في البلوغ كتابين مسعود رضى الله تعالى عنه وتحمل الآخر صبيا كتابين عباس رضى الله تعالى عنهما ، وبكون مزكى أحد الراويين أعدل أو أوثق ويقول مزكى أحدهما صريحا أنه عدل (٧٥) ، ويقول مزكى الآخر قد حكم بشهادته ويقول مزكى أحد الراويين انه حكم بشهادته ويقول الآخر قد عدل بروايته .

والترجيح بحسب الخارج من وجوه :

يرجح الموافق لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل (٧٦) ، والموافق لعمل أهل المدينة (٧٧) ، والموافق لعمل الأئمة الأربعة أى الخلفاء الراشدين (٧٨) ، والموافق لعمل الأعلام ، والمرجح بدليل تأويله من أحد المؤولين ، وما ذكر فيه العلة للحكم ، والعام الوارد على سبب خاص فى فى حق ذلك السبب (٧٩) على العام الوارد لا على سبب (٨٠) ، والعام

(٧٢) المرجع السابق ج ٣ / ١٦٤ .

(٧٣) المرجع السابق ص ١٦٥ .

(٧٤) ساقط من (١) .

(٧٥) فى (١) أعدل والصواب ما أثبتناه .

(٧٦) ارشاد الفحول ص ٢٧٩ .

(٧٧) المرجع السابق ص ٢٨٠ .

(٧٨) المرجع السابق .

(٧٩) ساقطة من الأصل .

(٨٠) الأحكام للامدى ج ٣ / ٢٧٨ .

الوارد على سبب في حق غير ذلك السبب على العام الوارد عليه ، والعام الذي لم يعمل به في صورة ما على عام عمل به في صورة ليعمل به أيضاً ^(٨١) ، وقيل الترجيح للعام المعمول على غيره والعام الأوسع بالمقصود على غيره ، وأحد الخبرين بتفسير راويه بقول أو بفعل على آخر لم يفسره راويه بأحدهما ^(٨٢) ، وأحد النصين يذكر سبب وروده على الآخر ، وبقرائن تأخره عن الآخر كتأخر الاسلام ، وكونه مؤرخاً بتاريخ مضيق والآخر بتاريخ موسع ^(٨٣) ، وكونه تشديداً ^(٨٤) .

وكل ما ذكر التراجيح المتعلقة بالمنقولين ، وأما التراجيح المتعلقة بالمعقولين أي القياسين فما عرف فيه عليّة الوصف بالنص الصريح أولى مما عرف بإيماء ^(٨٥) ، ويرجح في الايمان ما يفيد ظناً أغلب وأقرب إلى القطع على غيره ، وما عرف بالإيماء مطلقاً على ما علم بالمناسبة ^(٨٦) ، ويرجح تأثير العين ثم النوع ثم الجنس القريب ثم الأقرب فالأقرب ^(٨٧) ، واعتبار شأن الحكم أولى من اعتبار شأن العلة ، فيرجح تأثير جنس العلة في نوع الحكم على تأثير نوع العلة في جنس الحكم ، ويرجح أحد

(٨١) المرجع السابق ص ٢٧٩ .

(٨٢) ارشاد الفحول ص ٢٨٠ .

(٨٣) شرح الاسنوى ج ٣ / ١٧٤ .

(٨٤) أصول الفقه للشيخ زهير ج ٤ / ٢١٠ .

(٨٥) أصول الفقه للشيخ زهير ج ٤ / ٢١٨ ، التوضيح ج ٢ / ٢٢٢ .

(٨٦) ارشاد الفحول ص ٢٨٢ .

(٨٧) التوضيح ج ٢ / ٢٢٢ .

القياسين بقوة ثباته على الحكم^(٨٨) وبكثرة الأصول ، وبالعكس بأن يعدم الحكم في جميع صور عدم الوصف ويكون حكم أحدهما قطعياً لا حكم الآخر^(٨٩) ، وبعدم كون حكم أصل أحدهما معدولاً عن سنن القياس اتفاقاً^(٩٠) وحكم أصل الآخر يظن أنه معدول عنه^(٩١) ، وبعدم كون حكم أصل أحدهما منسوخاً اتفاقاً ، ونسخ حكم أصل الآخر مختلفاً فيه^(٩٢) ، وبدلالة دليل خاص على تعليل حكم الأصل بما علل به في أحدهما دون الآخر^(٩٣) ، ويكون وجود علة الحكم في أصل أحدهما مقطوعاً أو مظهرناً بالظن الأغلب دون الآخر ، ويكون مسلك العلية في أحدهما قطعياً أو أغلب على الظن دون الآخر ، ويكون نفى الفارق بين الأصل والفرع في أحدهما قطعياً وفي الآخر ظنياً^(٩٤) ، ويكونه في أحدهما مظهرناً دون الآخر ، ويكون وصف أحدهما حقيقياً ووصف الآخر اعتبارياً أو حكمة مجردة ، ويكونه في أحدهما ثبوتياً وفي الآخر عدمياً ، ويكونه في أحدهما باعثة وفي الآخر مجرد أمانة^(٩٥) ، ويكون العلة في أحدهما منضبطة وفي الآخر مضطربة^(٩٦) ، ويكونها في أحدهما ظاهرة وفي الآخر خفية ، ويكونها في

(٨٨) الأحكام للامدى ج ٣ / ٢٨٣ .

(٨٩) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٩٠) المرجع السابق ص ٢٨١ .

(٩١) في (١) منه .

(٩٢) الأحكام للامدى ج ٣ / ٢٨١ .

(٩٣) المرجع السابق .

(٩٤) الأحكام للامدى ج ٣ / ٢٨٥ .

(٩٥) المرجع السابق .

(٩٦) المرجع السابق .

أحدهما متحدة وفي الآخر متعددة ، ويكون الوصف في أحدهما متعدياً في فروع أكثر (٩٧) ، ويكون العلة في أحدهما مطردة ومنعكسة دون الآخر (٩٨) ، ويكونها مطردة فقط في أحدهما وفي الآخر منعكسة فقط (٩٩) ، ويكونها جامعة ومانعة للحكمة دون الآخر (١٠٠) ، ويكون أحد مسلكي العلة في أحدهما السبر وفي الآخر المناسبة (١٠١) ، وبقوة المصلحة عند تعارض أقسام المناسبة ، فقدمت الأمور الخمسة الضرورية على الحاجة والتحسينية (١٠٢) والحاجة على التحسينية (١٠٣) ، والتكميلية من الخمسة الضرورية على أصل الحاجة ، وقدمت الدينية (١٠٤) على الأربع الأخر (١٠٥) الباقية عند تعارض الخمس الضرورية ويقدم في الأربعة الباقية مصلحة النفس ثم النسب ثم العقل ثم المال (١٠٦) ، ويقدم من

(٩٧) الأحكام للأمدى ج ٣ / ٢٨٦ .

(٩٨) المرجع السابق .

(٩٩) المرجع السابق .

(١٠٠) المرجع السابق .

(١٠١) المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(١٠٢) مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٢٦ ، تيسير التحرير ج ٤ / ٨٩ .

(١٠٣) المرجع السابق .

(١٠٤) ساقطة من (ب) .

(١٠٥) وهي حفظ النفس ثم النسب ثم حفظ العقل ثم المال وسبب التقديم هو أن الدين أهم من سائر المصالح ، وقيل تقدم هذه الأربعة على الدين ، لأنها حق آدمي والدين حق الله تعالى وحق آدمي مقدم ، ولذلك قدم القصاص على قتل الردة في حالة ما إذا ارتد شخص فيسلم إلى الوثني ليقضه قصاصاً إذا حصل منه ما يوجب القصاص (مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٢٦) .

(١٠٦) مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٦٢ ، تيسير التحرير ج ٤ / ٨٩ .

العلة في أصل أحد القياسين وفي المزاكين (١٠٧) ما رجح العلة فيه على المزاكين ، ويرجح ما قطع بوجود العلة في الفرع على ما ظن بوجودها فيه (١٠٨) ، وعند تعارض وجوه الترجيح فما كان بالوصف الذاتى أولى مما كان بالوصف العرضى (١٠٩) كترجيحنا الصحة على الفساد فيما يكون النية في رمضان في أكثر اليوم (١١٠) ، فانه صحيح عندنا فاسد عند الشافعى (١١١) .

ومن التراجيح الفاسدة الترجيح بغلبة الأسباب (١١٢) وانما كان فاسداً ، لأن الوصف الواحد المؤثر في الحكم المدلول أقوى من المشابهة في ألف وصف غير مؤثر ، والترجيح بكون الوصف أعم (١١٣) كالطعم فانه يشمل القليل والكثير عند الشافعى بخلاف نيل والوزن عندنا ، وانما فسد ، لأن الترجيح (١١٤) بالتأثير لا بالصفة (١١٥) ، والترجيح

(١٠٧) في الأصل المزاكين .

(١٠٨) الأحكام للامدى ج ٣ / ٢٩١ .

(١٠٩) التوضيح ج ٢ / ٢٣٠ .

(١١٠) المرجع السابق .

(١١١) المرجع السابق ص ٢٣١ .

(١١٢) المرجع السابق .

(١١٣) المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(١١٤) في الأصل « وانما كان فاسد الترجيح » وانصواب ما اثبتناه

(١١٥) التوضيح ج ٢ / ٢٣٢ .

بكثرة الدليل (١١٦) ، وانما كان فاسدا عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى ، لأن كل دليل مع قطع النظر عن غيره مؤثر (١١٧) ، فوجود الغير وعدمه سواء (١١٨) ، فلا ترجيح بكثرة الرواية عندنا ما لم يبلغ حد الشهرة فانه يحصل حينئذ هيئة اجتماعية ويكون الحكم منوطاً بالمجموع من حيث هو المجموع (١١٩) ، فيعتبر الكثرة حينئذ ، واذا كان الحكم منوطاً بكل واحد منها لا بالمجموع لا يعتبر الكثرة بل كل واحد (١٢٠) ، فكثرة الأصول والكثرة فيما اذا قارنت النية أكثر النهار في رمضان من قبيل الأول (١٢١) ، وكثرة الأدلة من قبيل الثاني (١٢٢) .

* * *

(١١٦) عند البعض لغلبة الظن بها خلافا لأبى حنيفة وأبى يوسف .

(١١٧) التوضيح ج ٢ / ٢٣٢ .

(١١٨) المرجع السابق ، تيسير التحرير ج ٢ / ١٦٩ ،

(١١٩) التوضيح ج ٢ / ٢٣٢ .

(١٢٠) التوضيح ج ٢ / ٢٣٤ .

(١٢١) المرجع السابق .

(١٢٢) المرجع السابق .

المرصد العاشر

فى الاجتهاد (١)

- وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعى (٢)
- وشرطه : : أن يحوى علم الكتاب بتعانيه لغة وشرعا (٣) وأقسامه المذكورة (٤) ، وعلم السنة متنا وسنداً ووجوه القياس كما ذكرنا بعد كونه عالماً بالله وبصفاته مصدقاً بالرسول وبما جاء به بالدليل ولو اجمالياً •
- وحكمه : غلبة الظن على احتمال الخطأ (٥) ، فالمجتهد عندنا يخطئ ويصيب (٦) ، وعند المعتزلة كل مجتهد مصيب ، فعندنا فى كل حادثة حكم معين عنده تعالى (٧) ، وأما عند المعتزلة فالحكم عنده تعالى ما أدى اليه اجتهاد كل مجتهد (٨) •

(١) الاجتهاد فى اللغة مأخوذ من الجهد (بفتح الجيم وضما) وهو الطاقة — ورد فى لسان العرب الجهد الطاقة واجتهد أى جد والاجتهاد والتجاهد بذل الجهد والوسع والاجتهاد بذل الوسع فى طلب الأمر وهو افتعال من الجهد (لسان العرب مادة جهد ج ٣ / ١٣٣ ، ١٣٤ ، والمصباح المنير ج ١ / ١٢٢) •

(٢) التلويح ج ٢ / ٢٣٤ •

(٣) المرجع السابق ص ٢٣٥ •

(٤) وهى العام والخاص وغيرهما •

(٥) التوضيح ج ٢ / ٢٣٦ •

(٦) التلويح ج ٢ / ٢٣٦ •

(٧) التوضيح ج ٢ / ٢٣٦ •

(٨) المرجع السابق •

وأختلف في تجزؤ الاجتهاد^(٩) بمعنى أنه يحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة دون بعضها^(١٠) ، وفي أنه عليه السلام هل كان متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه ، واختار أبو يوسف وأحمد وقوعه^(١١) خلافاً لبعض أصحاب الشافعي والامامية ورؤساء المعتزلة^(١٢) ، وقال بعضهم بكونه متعبداً فيما يتعلق بالحرب دون الأحكام الشرعية^(١٣) ، والجمهور قطعوا بأن لا اثم على مجتهد في حكم شرعي اجتهدى^(١٤) خلافاً لنفاة القياس حيث ذهبوا الى تأثيم المخطيء .

والتقابل بين الدليلين العقليين محال ، والجمهور على أنه لا تقابل بين الأمارات الظنية ولا تعادل بعد التقابل بينها خلافاً لأحمد والكرخي .

ولا يجوز أن يكون لمجتهد في مسألة قولان متناقضان^(١٥) في وقت واحد بالنسبة الى شخص واحد^(١٦) ، وإذا كان لمجتهد قولان في وقتين

(٩) ساقط من (١) .

(١٠) فذهب الأكثر الى جواز تجزؤ الاجتهاد ومنهم الغزالي وابن الهمام ورجحه صاحب مسلم الثبوت وانظر ج ٢ / ٣٦٤

وذهب البعض الى أنه لا يتجزىء وتوقف ابن الحاجب .

(١١) تيسير التحرير ج ٤ / ١٨٥ ، التقرير والتحبير ج ٣ / ٢٩٦ .

(١٢) مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٦٦ .

(١٣) وهذا المذهب منسوب الى القاضي الباقلاني والجبائي (تيسير التحرير ج ٤ / ١٨٥ ، التقرير والتحبير ج ٣ / ٢٩٦) .

(١٤) انتوضيح ج ٢ / ٢٤٣ ، مسلم الثبوت ج ٢ / ٣٧٧ .

(١٥) تيسير التحرير ج ٤ / ٢٣٢ .

(١٦) ساقطة من (١) .

فالمظاهر كون الآخر رجوعاً عن الأول (١٧) ، ولا يجوز لمجتهد أن ينقض حكم نفسه في المسائل الاجتهادية اذا تغير اجتهاده (١٨) ، ولا حكم غيره اذا خالف اجتهاده بالاتفاق ، وهذا ما لم يكن مخالفاً لقاطع (١٩) ، واذا خالف قاطعاً نقضه اتفاقاً (٢٠) .

ولو حكم المجتهد بخلاف اجتهاده كان حكمه باطلاً وان قلده فيه مجتهداً آخر ، فان تعاطاه مقلد ثم علم تغير اجتهاد مقلده فالمختار أنه كذلك ، وان حكم مقلد بخلاف مذهب امامه فان جاز تقليد غير امامه جاز والا فلا ، واذا أدى اجتهاد مجتهد الى حكم فهو ممنوع عن تقليد مجتهد آخر اتفاقاً (٢١) ، وأما قبل الاجتهاد فالمختار أنه ممنوع عن التقليد مطلقاً (٢٢) ، وقيل الا أن يكون المقلد أعلم منه صحابياً أو غيره (٢٣) ، وقال الشافعي : الا أن يكون المقلد صحابياً (٢٤) ، وقيل الا أن يكون

(١٧) تيسير التحرير ج ٤ / ٢٣٢ .

(١٨) المرجع السابق ج ٢ / ص ٢٣٤ .

(١٩) المرجع السابق .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) تيسير التحرير ج ٤ / ٢٢٩ .

(٢٢) المرجع السابق ج ٤ / ٢٢٧ .

(٢٣) المرجع السابق ص ٢٢٨ .

(٢٤) المرجع السابق ص ٢٢٨ .

صاحبياً أرجح^(٢٥) ، وذهب أحمد وسفيان الثوري^(٢٦) الى أنه غير ممنوع مطلقاً .

واختلف في جواز الخطأ على النبي (ﷺ) في اجتهاده بناء على جواز اجتهاده^(٢٧) ، وعلى تقدير جواز الخطأ لا يقرر عليه^(٢٨) والمختار أن النافي للحكم مطالب بالدليل ، وقيل مطالب به في الحكم العقلي لا الشرعي ، وقيل لا مطلقاً .

التقليد في العقليات :

واختلف في جواز التقليد في العقليات من مسائل الأصول كوجود الباري وما يجوز له ويجب ويمتنع من الصفات^(٢٩) .

(٢٥) وهذا مذهب الشافعي في القديم والجبائي وابنه كما في تيسير التحرير ج ٤ / ٢٨٨ .

(٢٦) وهو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي — روى عن أبيه وأبي إسحق الشيباني وعاصم الأحوال ، وروى عنه مالك والأوزاعي وغيرهما — قال عنه عبد الله بن داود : ما رأيت أفقه من سفيان — توفي رحمه الله سنة ١٦١ هـ بالبصرة (تهذيب التهذيب ج ٤ / ١١١ ط بيروت) .

(٢٧) (تيسير التحرير ج ٤ / ١٩٠)

(٢٨) وهذا هو المختار للحنفية .

(٢٩) مسلم الثبوت ج ٢ / ١٠٤ وقال صاحب مسلم الثبوت : لا يجوز التقليد في العقليات كوجود الباري ونحوه عند الأكثر وهذا لا يناهض ما مر من إجماع الأئمة الأربعة على صحة إيمان المقلد ، لأن التقليد الممنوع هو أن يعتمد على قول الغير فيقول بحسب قوله .

قال عبد الله العنبري^(٣٠) : بجوازه^(٣١) ، وقال طائفة بوجوبه وان النظر والبحث فيه حرامان^(٣٢) ، ويلزم التقليد غير المجتهد وان كان عالماً ببعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد^(٣٣) ، وقيل انما يلزم بشرط أن يتبين له صحة اجتهاده بدليله^(٣٤) ، والمستفتي ان ظن علم المفتي وعدالته اما بالخبر أو بأن رآه منتصباً للفتوى ، والناس متفقون على سؤاله يستفتيه بالاتفاق^(٣٥) ، ومن عدم علمه أو عدالته أو كلاهما لا يستفتيه ، اتفاقاً^(٣٦) ، فان كان مجهول العلم ، وهو المجهول الذي فيه الكلام فالمختار امتناع استفتائه^(٣٧) ، وان كان مجهول العدالة معلوم العلم يستفتيه لغلبة العدالة في المجتهدين^(٣٨) .

(٣٠) وهو عبد الله بن الحسن العنبري — فقيه ولي القضاء بالبصرة المنصور وللمهدي — وكان ثقة عاملاً — وروى له مسلم في صحيحة — وتوفي سنة ١٦٨ هـ .

(أخبار القضاة ج ٢ / ٩٨ ، تاريخ بغداد ج ١٠ / ٣٠٦ ، الكامل لاتن الاثر ج ٦ / ٨٠) .

(٣١) مسلم الثبوت ج ٢ / ٤٠٢ .

(٣٢) المرجع السابق .

(٣٣) المرجع السابق ص ٤٠٢ ، التقرير ، والتحبير ج ٣ / ٣٤٤ ،

(٣٤) المرجع السابق .

(٣٥) المرجع السابق ص ٤٠٣ .

(٣٦) مسلم الثبوت ج ٢ / ٤٠٣ .

(٣٧) المرجع السابق .

(٣٨) المرجع السابق .

والمجتهد اذا اجتهد في واقعة وتكررت لا يلزمه تجديد الاجتهاد وتكرار النظر في المختار^(٣٩) ، وقيل يلزمه^(٤٠) ، والمختار جواز أن يفتى غير المجتهد بمذهب مجتهد لو كان مطلعاً على مآخذ الكلام أهلاً للنظر والا فلا^(٤١) ، وقيل انما يجوز لغير المجتهد عند عدمه لا مع وجوده^(٤٢) ، وقيل يجوز مطلقاً^(٤٣) ، وقيل لا يجوز مطلقاً^(٤٤) .

وجواز تقليد المفضول للمقلد اذا تعدد المجتهدون وتفاضلوا^(٤٥) ، وعن أحمد وابن سريج أن الأفضل متعين لتقليد ذلك العامي ، واذا عمل العامي بقول مجتهد في حكم مسألة فليس له الرجوع عنه إلى غيره اتفاقاً^(٤٦) ، وأما في حكم مسألة أخرى فالمختار جواز تقليد غيره^(٤٧) .

(٣٩) تيسير التحرير ج ٤ / ٢٣١ وذكر شارح التحرير أن هذا القول لابن الحاجب .

(٤٠) وجزم بهذا القاضي أبو بكر الباقلاني وابن عقيل وحجتهم أن الاجتهاد كثيراً ما يتغير فيرجع صاحبه عنه إلى غيره وهذا هو معنى التكرار في النظر (تيسير التحرير ج ٤ / ٢٣١) .

(٤١) تيسير التحرير ج ٤ / ٢٤٩ .

(٤٢) المرجع السابق .

(٤٣) المرجع السابق .

(٤٤) المرجع السابق .

(٤٥) المرجع السابق ج ٤ / ٢٥١ .

(٤٦) المرجع السابق ص ٢٥٣ .

(٤٧) المرجع السابق .

نحمد الله تعالى على اتمام ما أردته حمد الشاكرين ونصلى على
أفضل النبيين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ونرجوا منهم
الشفاعة فى يوم الدين •

* * *

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

بموجب ما ذكره في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م

في المجتهدين في المجتهد او المجتهد في واقعة وتكررت اليه
تجربة الاجتهاد وتكررت النظر في المختار وقيل بل
جواز ان يصح غير المجتهد بمنصب مجتهد لو كان
مجتهدا على أحد الكلام خلا للنظر والافلا وقيل غا
نحو غير المجتهد غير مجتهد لا عد وجوده وقيل يكون مطلقا
وقيل فيكون مطلقا وجواز تنفيذ المصنوع القابل اذا اتفق
مجتهدون وتفاضلوا ومنهم من يرى ان لا يقتضي
تنفيذ تنفيذ ذلك الذي رواه على الناحية بقوله مجتهد
وكم سئل ليس بالرجوع عنه الى غيره اتفاقا وانما هو
مسند آخره فالقائد جواز تنفيذ من له الخبرة على تمام
ما رده جواز الشاكرين وهو نص في فضل الشاكرين وهو جواز
وجوب الشاكرين العامين وهو من غير انهم الشاكرين في جميع الاشياء
في كل من كان له من الشاكرين في جميع الاشياء

فهرس الاعلام

الصفحة	الموضوع
١٢	١ — ابو حنيفة
٢٨	٢ — ابو يوسف
٥٥	٣ — ابن عباس
٦٥	٤ — الصيرفي
٨٠	٥ — ابو اسحاق
١٦٣	٦ — ابو سعيد البردعي
١٦٣	٧ — ابو بكر الرازي
٢٠٧	٨ — ابن مسعود
١٤٧	٩ — ابن شريح
١٤٧	١٠ — ابو الحسن البصري
١٤٠	١١ — ابو اسحاق الشيرازي
١٥١	١٢ — ابو هريرة
١٥٢	١٣ — ابو اليسر
١٧٣	١٤ — ابو عبد الله البصري
١٦٢	١٥ — ابراهيم
١٩	١٦ — الشافعي
٢٨	١٧ — الحبائي
٣٢	١٨ — الكرخي
٣٣	١٩ — القاضي ابو بكر الباقلاني

الصفحة	الموضوع
٤٧	٢٠ — الامام ابو زيد
١٠٤	٢١ — الأشعري
١٤٣	٢٢ — السرخسي
١٤٥	٢٣ — الفزالي
١٤٤	٢٤ — الكعبي
١٤٦	٢٥ — الجصاص
١٤٧	٢٦ — الامام احمد
١٤٧	٢٧ — القفال
١٦٣	٢٨ — القاضي عبد الجبار
١٦٤	٢٩ — الحسن
١٨٩	٣٠ — القاشاني
١٩٠	٣١ — النهرواني
٢٠٥	٣٢ — البخاري
١٢٥	٣٣ — امام الحرمين
١٥١	٣٤ — انس بن مالك
١٩٠	٣٥ — داود بن علي الاصفهاني
١٥١	٣٦ — زيد بن ثابت
١٧٣	٣٧ — خزيمة
٥٩	٣٨ — زفر
٢١٦	٣٩ — سفيان الثوري
١٥٤	٤٠ — سعيد بن المسيب

الصفحة	الموضوع
١٦٤	٤١ — شريح
١٦٤	٤٢ — على
٦٧	٤٣ — عيسى بن أبان
٢١٧	٤٤ — عبد الله العنبري
١٤٣	٤٥ — فخر الاسلام
٢١	٤٦ — مالك
٩٥	٤٧ — محمد بن الحسن
١٥١	٤٨ — معاذ بن جبل
٢٠٥	٤٩ — مسلم
١٦٤	٥٠ — مسروق



فهرس المراجع

القرآن الكريم :

كتب أصول الفقه :

- ١ — ارشاد الفحول للشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ الطبعة الأولى ،
سنة ١٩٣٧ م سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢ — الأحكام فى أصول الأحكام لسيف الدين الأمدى — طبعة مطبعة محمد
على صبيح سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٨ .
- ٣ — أصول السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ — طبعة دار المعرفة بيروت .
- ٤ — أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير — طبعة دار الطباعة
المحمدية بالأزهر .
- ٥ — أصول الفقه للدكتور بدران أبو العينين — طبع مؤسسة شباب
الجامعات بالأسكندرية .
- ٦ — أصول الفقه للحنفيه للدكتور / محمود شوكت العدوى ، طبع
سنة ١٤٠١ هـ سنة ١٩٨١ .
- ٧ — البرهان لامام الحرمين الجوينى — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ —
تحقيق عبد العظيم الديب .
- ٨ — تيسير التحرير — شرح محمد أمين المعروف بأمر بادشاه — طبعة
مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٩ — التوضيح لصدر الشريعة الحنفى المتوفى سنة ٧٤٧ هـ طبعة مطبعة
مطبعة محمد على صبيح .

- ١٠ — التلويح على التوضيح للتفتازانى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ طبعة مطبعة محمد على صبيح .
- ١١ — التقرير والتجبر لابن أمير حاج المتوفى سنة ٨٧٩ الطبعة الاولى سنة ١٣١٧ هـ .
- ١٢ — جمع الجوامع لابن السبكي — طبعة المطبعة السلفية ..
- ١٣ — حاشية البنائى على شرح المحلى على متن جمع الجوامع — الطبعة الثانية — مطبعة عيسى البابى الحلبي .
- ١٤ — شرح المنار لابن ملك طبعة استانبول سنة ١٩٦٥ م .
- ١٥ — شرح الاسنوى على منهاج البيضاوى — طبعة مطبعة محمد على صبيح .
- ١٦ — شرح البدخشى على المنهاج طبع مطبعة محمد على صبيح .
- ١٧ — الرسالة للامام الشافعى — تحقيق أحمد شاکر سنة ١٣٠٩ هـ .
- ١٨ — كشف الأسرار على أصول البزدوى تأليف عبد العزيز البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ — طبعة دار الكتاب العربى بيروت سنة ١٣٩٤ هـ .
- ١٩ — فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم الحنفى — طبعة مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٢٠ — مرقاة الأصول للاخسرو ، وشرحها المرأة طبع دار الطباعة العامة بتركيا .
- ٢١ — مختصر المنتهى لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ طبعة مطبعة الكليات الأزهرية سنة ١٩٧٣ م ..

٢٢ — مسلم الثبوت لمحب الله بن عبد الشكور وشرحه للعلامة عبد العلى الأنصارى — طبعة المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ — الطبعة الأولى .

٢٣ — المستصفى للغزالي — طبعة المطبعة الأميرية ببولاق — الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ هـ .

كتب التراجم :

١ — الاعلام للزركلى — ط دار العلم للملايين — بيروت الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩ م ، والثالثة .

٢ — وفيات الاعيان — وبهامشها الشقائق النعمانية — ط المطبعة الميمنية بمصر الأحمد البابى الحلبي سنة ١٣١٠ هـ .

٣ — طبقات الأصوليين للمراغى — الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ م .

٤ — الاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — ط مطبعة دار نهضة مصر .

٥ — طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ — الطبعة الأولى — عيسى البابى الحلبي .

٦ — الفوائد البهية فى تراجم الحنفية للكنوى — طبعة ندوة المعارف بالهند .

٧ — معجم البلدان لياقوت الحموى — طبعة بيروت .

٨ — معجم المؤلفين لعمر كحالة — ط مطبعة — الترقى بدمشق سنة ١٩٥٧ م

٩ — هدية العارفين للبغدادى — ط استانبول سنة ١٩٥٥ م .
سنة ١٩٥٥ م *

١٠ — أصول الفقه ورجاله د . شعبان — طبعة أولى — دار المريخ للنشر .

١١ — شذرات الذهب فى اخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى المتوفى ط مكتبة القدس سنة ١٣٥٠ هـ سنة ١٠٨٩ هـ ط دار المسيرة بيروت .

- ١٢ — معجم البلدان لياقوت الحموى — ط بيروت .
- ١٣ — كشف الظنون لحاجى خليفة — الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨ هـ —
المكتبة الاسلامية بطهران .
- ١٤ — الكواكب السائرة باعيان المائة العاشرة للغزى — ط بيروت
سنة ١٩٤٥ .
- ١٥ — عثمانلى مولفلى .
- ١٦ — تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — الطبعة
الاولى دار صادر بيروت .
- ١٧ — تذكرة الحفاظ للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ دار احياء التراث العربى .
- ١٨ — تاريخ الادب العربى بروكلمان — الطبعة الألمانية .
- ١٩ — تاريخ بغداد للخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ — ط بيروت
دار الكتاب العربى .

كتب التاريخ :

- ١ — فتح القسطنطينية للدكتور محمد مصطفى صفوت ط بيروت .
- ٢ — اوروبا فى العصور الوسطى للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور —
الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٢ .
- ٣ — موسوعة التاريخ الاسلامى للدكتور أحمد شلبى — الطبعة الثالثة
مكتبة النهضة المصرية .
- ٤ — محمد الفاتح للدكتور سالم الرشيدى — الطبعة الثانية بيروت
سنة ١٩٦٩ .
- ٥ — تركيا فى العصور الوسطى للدكتورة زبيدة عطا — طبعة دار الفكر
العربى .

كتب اللغة :

- ١ — لسان العرب لابن منظور ط دار صاور بيروت .
- ٢ — المصباح المنير لأحمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ —
ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٣ — القاموس المحيط لجيد الدين الفيروز آبادي — الطبعة الثالثة
سنة ١٣٧١ هـ سنة ١٩٥٢ م .

الفهارس :

- ١ — فهرس معهد المخطوطات .
- ٢ — فهرس جامعة الملك سعود للمخطوطات .
- ٣ — فهرس مكتبة بلدية اسكندرية .
- ٣ — فهرس مخطوطات الجزائر .
- ٤ — فهرس مخطوطات مركز البحث العلمي وأحياء التراث بجامعة
أم القرى .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة وأسباب اختيار المخطوطة
٥	خطة البحث
٩	القسم الأول (الدراسة)
	المبحث الأول فى عصر الكراماستى من الناحية السياسية والاجتماعية
١١	والعلمية
١١	الحالة السياسية والحربية والاجتماعية
١٩	الحالة العلمية فى ذلك العصر
٢٩	أشهر المؤلفات الأصولية فى ذلك العصر
	المبحث الثانى فى التعريف بالكراماستى وحياته العلمية ووفاته ومؤلفاته
٣٠	وشيوخه وأقرانه ومنهجه فى التأليف
٣٠	التعريف بالكراماستى
٣١	مؤلفاته
٣٣	شيوخه
٣٣	خواجا زاده
٣٥	الشاهر وردى مصنفك
٣٦	أقران الكراماستى
٣٦	مصلح الدين مصطفى بن أوحى الدين
٣٧	ابن الأشرف
٣٧	المولى سراج الدين

الصفحة	الموضوع
٣٨	حاجى خليفة
٣٨	بهاء الدين
٣٨	محمد بن قراموز
٣٩	حسن جلبى
٣٩	خطيب زاده
٤١	مميزات هذا الكتاب ومنهج المؤلف وما يؤخذ عليه
٤٥	القسم الثانى (التحقيق)
١	افتتاحية المؤلف
٢	المرصد الأول فى المقدمة وهى فى حد أصول الفقه لقبا
٣	تعريف الفقه
٣	فائدة علم الأصول
٣	موضوعه
٤	المرصد الثانى فى أن للعالم صانعا موجودا واجبا لذاته
٦	المرصد الثالث فى مباحث تتعلق بالعربية
٦	المبحث الأول فى الحقيقة والمجاز والصريح والكنية
٦	الحقيقة
٧	متى يكون المشتق حقيقة
٧	هل يجوز اثبات اللفظ بالقياس ؟
٨	المجاز
١٦	الصريح

الصفحة	الموضوع
١٦	الكتاية
١٨	المبحث الثانى فى الخاص والعام والمطلق والمقيد
١٨	الخاص
١٨	حكمه
١٩	العام
١٩	حكمه
٢٤	الفاظ العموم
٣٤	المطلق والمقيد
٣٤	المطلق
٣٤	حكمه
٣٤	المقيد
٣٤	حكمه
٣٧	المبحث الثالث فى المشترك والمؤول
٣٧	المشترك
٣٧	حكمه
٣٩	المؤول
٤١	المبحث الرابع فى العبارة والاشارة والدلالة والاقتضاء
٤٨	المبحث الخامس فى الظاهر والنص والمفسر والحكم ومقابلاتها
٤٨	الظاهر
٤٨	النص
٤٩	المفسر

الصفحة	الموضوع
٤٩	المحكم
٥٠	الخفى وحكمة
٥١	المشكل وحكمة
٥٢	المجمل وحكمة
٥٢	المتشابه وحكمة
٥٣	المبحث السادس فى البيان
٥٣	١ — بيان التقرير
٥٣	٢ — بيان تفسير
٥٥	٣ — بيان تغيير
٦١	٤ — بيان الضرورة وأنواعه
٦٣	٥ — بيان التبديل
٦٣	النسخ
٧٢	المبحث السابع فى المنطوق والمفهوم
٧٦	المبحث الثامن فى حروف المعانى
٧٦	حروف العطف
٧٦	الواو
٧٧	الفاء
٧٧	ثم
٧٨	بل
٧٩	لكن
٧٩	« أو »

الصفحة	الموضوع
٨١	حتى
٨٢	حروف الجر
٨٢	الباء
٨٣	على
٨٤	من
٨٤	الى
٨٥	فى
٨٦	أسماء الظروف
٨٦	مع
٨٦	قبل
٨٧	بعد
٨٧	عند
٨٧	حروف الشرط
٨٧	ان
٨٨	اذا
٨٨	كيف
٩٠	المرصد الرابع فى الأحكام
٩٠	الحكم
١٠٠	المحكوم بة
١٠٤	المحكوم عليه
١٠٧	عوارض الأهلية

الصفحة	الموضوع
١٠٧	أولا العوارض السماوية
١١٣	ثانيا العوارض المكتسبة
١٢١	المرصد الخامس فى الكتاب
١٢٢	الأمر والنهى
١٢٦	المأمورة نوعان
١٣٠	اقسام الاداء والقضاء
١٣٦	بيان مقتضى الأمر فى صفة الحسن والقبح
١٣٨	اقسام الحسن المأمورة
١٤٢	اسباب الشرائع
١٤٤	المرصد السادس فى السنة
١٤٤	(أ) المتواتر
١٤٦	(ب) الأحاد
١٥٥	كيفية السماع
١٥٩	أفعال الرسول (ص)
١٦٠	اقسام الوحي
١٦١	شرع من قبلنا
١٦٦	المرصد السابع فى الاجماع
١٦٦	تعريف الاجماع اصطلاحا
١٧٠	مراتب الاجماع
١٧٢	المرصد الثامن فى القياس
١٧٢	تعريف اصطلاحا

الصفحة	الموضوع
١٧٢	أركان القياس
١٧٣	شروط العلة
١٧٨	تقسيم المناسب الذى علم اعتباره
١٨١	الأمر الذى تعرف بها العلة
١٨٧	تقسيم القياس إلى جلى وخفى
١٨٨	تخصيص العلة
١٨٩	حكم القياس
١٩١	دفع العلة المؤثرة
١٩٥	دفع العلة الطردية
١٩٦	انتقال القائل فى قياسه
١٩٧	الحجج الفاسدة
١٩٨	المرصد التاسع فى المعارضة والترجيح
٢١٢	المرصد العاشر فى الاجتهاد
٢١٦	التقليد فى العقلية

رقم الايداع بدار الكتب ٤٥٢٠ / ٨٤

مكتبة دار الكتب
مكتبة دار الكتب



